الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور – الجلفة –
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ وعلم الآثار

الدولة الوطنية في الجزائر ما بين مشروعية الثورة ورهانات التنمية (1962-1989)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر
تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبتين:

– حدة زرقين
– خديجة تناح

تحت إشراف الدكتور:

– الطيب يوسفي

السنة الجامعية: 1446-1447هـ/ 2025-2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتفوقي إلى:

إلى روح أمي الطاهرة مباركة عزيري، التي كانت لي السند والنور، رحمها الله وجعل مثواها الجنة، وجمعني بها في مستقر رحمته.

إلى ابنتي الوحيدة، زينة حياتي ونبض قلبي، التي منحني القوة لأكمل الطريق رغم التعب، وكانت دافعاً لي للاستمرار والأمل...

إلى صديقتي العزيزتين زنزان خديجة وتناح خديجة، إلى عائلتي الكريمة التي كانت إلى جانبي بالدعم والمحبة، وشاركوا كل لحظات التعب والنجاح.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع، راجية من الله القبول والسداد.

زرقين حدة

إهداء

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

الحمدُ لله حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، له الفضل أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير من اجتهد وأخلص، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين...

أُهدي ثمرة هذا الجهد إلى والديّ الكريمين، من كانا سندي الأول ونور طريقي، من غرسا فيّ الأمل وربّياني على الصبر والعزيمة، إليكما أهدي ثمرة جهدي بكل حب وامتنان

إلى أهل بيتي الأعزاء، أشارككم هذا الإنجاز امتنانًا لما غمرتموني به من محبة واحتواء.

كما أتقدّم بخالص الشكر إلى أولاد عمي: بلخير، وإبراهيم، وقويدر، الذين تركوا بصمات صادقة في مسيرتي، وكان لهم أثرٌ كبيرٌ في تقدمي.

إلى صديقتيّ زنزان خديجة وزرقين حدة، رفيقتي الدرب الجميل، لكما مني وفاءٌ لا يزول، وامتنانٌ لكل لحظة صدقٍ ومساندة.

إلى كل من أسهم في هذا الطريق، ولو بدعوةٍ صادقة، أهدي هذا العمل عربون تقديرٍ واعترافٍ بالجميل.

خديجة تناح

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة يوسف: 76]

الشكر والحمد لله عز وجل وحده لا شريك له، فله الشكر وله الحمد على إنارته لنا درب العلم والمعرفة وإعانته لنا على إنجاز وإتمام هذا العمل.

واعترافاً لذوي الفضل بفضلهم لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم إلى أستاذنا الفاضل الدكتور "الطيب يوسفي" بأسمى عبارات الشكر والامتنان وجزيل الثناء على تكرمه بالإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته القيمة لنا ودعمه المستمر طوال فترة إعداد البحث.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على جهودهم في تقييم البحث وتقديم الملاحظات القيمة، إضافة إلى جميع الأساتذة الذين قدموا لنا مجهوداتهم من أول مرحلة إلى يومنا هذا، وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم.

قائمة المختصرات:

أولاً: باللغة العربية.

التعيينات	الرمز
هجري	هـ
ميلادي	م
مجلد	مج
تصدير	تص
ترجمة	تر
دون تاريخ	د. ت
صفحة	ص
عدد	ع
طبعة	ط
جزء	ج
صفحات متتالية	ص، ص
تحقيق	تح

ثانياً: باللغة الفرنسية.

page	P

مقدمة

تمهيد:

تعد الدولة الوطنية في الجزائر ثمرة لمسار تاريخي مشرف، تبلور في خضم كفاح تحرري طويل توج باستعادة السيادة الوطنية سنة 1962، حيث انطلقت مساعي بناء دولة حديثة قائمة على أسس مشروعية الثورة وتطلعات الشعب نحو التنمية الشاملة، غير أن هذا المسار لم يكن خطياً، بل اتسم بتداخل رهانات البناء السياسي والاقتصادي مع تحديات الواقع الداخلي والإكراهات الدولية، ما أقرر تحولات عميقة مست بنية الدولة ووظائفها، وقد مرت الدولة الوطنية بعدة مراحل مفصلية:

بداية بمرحلة التأسيس (1962 – 1965)، ثم مرحلة تكريس الخيار الاشتراكي وسياسات التنمية الموجهة (1965 – 1978)، وصولاً إلى مرحلة الأزمات والتحولات التي مهدت للإصلاحات الكبرى (1978 – 1988)، ولذا كان اختيارنا لموضوع الدولة الوطنية في الجزائر بين مشروعي الثورة ورهانات التنمية (1962–1989).

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يعالج إحدى القضايا المحورية في تاريخ الجزائر المعاصر، والمتمثلة في مسار بناء الدولة الوطنية وتطورها منذ الاستقلال، وهي مرحلة مفصلية شهدت تحولات عميقة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فمن الناحية العلمية، يساهم هذا الموضوع في إثراء الدراسات المرتبطة بإشكالية بناء الدولة في دول ما بعد الاستعمار، من خلال تحليل التجربة الجزائرية كنموذج يجمع بين الشرعية الثورية والتوجه الاشتراكي والاقتصاد الريعي.

أما من الناحية التاريخية: فإن دراسة هذه المرحلة تمكن من الوقوف على مختلف التحولات التي عرفتها الجزائر، بداية من مرحلة التأسيس مروراً بتكريس النموذج الاشتراكي، وصولاً إلى الأزمات والإصلاحات، وهو ما يساعد على تفسير الكثير من الظواهر السياسية والاقتصادية الراهنة.

دوافع اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع استناداً إلى جملة من العوامل الذاتية والموضوعية، التي جعلت منه موضوعاً حيوياً جديراً بالدراسة والبحث، ونوضح تلك من خلال سببين:

أسباب ذاتية:

– تتمثل هذه الأسباب في اهتمامنا الشخصي بدراسة تاريخ الجزائر المعاصر، خاصة مرحلة ما بعد الاستقلال، لما تحمله من تحولات عميقة أثرت في واقع الدولة والمجتمع.

– كما أن الرغبة في فهم طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الدولة الجزائرية، وتقييم نتائجها، شكلت حافزاً أساسياً لاختيار هذا الموضوع.

ويضاف إلى ذلك الطموح العلمي في تعميق المعارف في مجال التاريخ السياسي والاقتصادي.
تطوير القدرة على التحليل والنقد من خلال دراسة موضوع يجمع بين البعد التاريخ والتحليل السياسي.

- أسباب موضوعية:

• يعود اختيار هذا الموضوع لجملة من الاعتبارات العلمية والموضوعية، ومن أبرزها أن دراسة مسار بناء الدولة الوطنية في الجزائر تعد من القضايا المحورية في التاريخ السياسي المعاصر، لما تحمله من أبعاد متعددة تتعلق بطبيعة التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال.

• كما يكتسي الموضوع أهمية خاصة في كونه يتناول فترة زمنية حاسمة (1962 – 1989)، تميزت تبني خيارات إيديولوجية واقتصادية كبرى، على غرار التوجه الاشتراكي، وسياسات التصنيع، ثم التحول نحو الاصلاحات السياسية، وهو ما يسمح بفهم ديناميكيات الانتقال من مرحلة بناء الدولة إلى مرحلة إعادة هيكلتها.

• إضافة إلى ذلك، يسهم هذا الموضوع في تحليل إشكالية التنمية في الدول ما بعد الاستعمار، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع النفطي وما نتج عنه من اختلالات بنيوية، كما يندرج ضمن الاهتمام المتزايد بالدراسات التي تبحث في علاقة الدولة بالتنمية، وحدود النماذج الاقتصادية المعتمدة.

الإشكالية:

وتتمحور إشكالية الدراسة فيما يلي: إلى أي مدى استطاعت الدولة الوطنية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1989 تحقيق مشروعيتها في بناء مؤسسات سياسية فعالة وتنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة؟ وما هي أبرز التحديات البنيوية والتحولات الظرفية التي أسهمت في إعادة ترتيب مسارها؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية منها:

- كيف تم بناء أسس الدولة الوطنية الجزائرية غداة الاستقلال؟
- ما هي أبرز التحديات السياسية والإدارية التي واجهت الدولة في مرحلة التأسيس؟
- إلى أي مدى نجحت الدولة في إرساء مؤسساتها وتحقيق الاستقرار في هذه المرحلة؟
- ما هي أهم السياسات التنموية التي اعتمدتها الدولة لتحقيق التنمية؟
- إلى أي مدى نجحت التجربة الاشتراكية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما هي أبرز التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد 1978؟
- ما أسباب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية خلال الثمانينيات؟
- كيف ساهمت الإصلاحات السياسية والاقتصادية في إعادة تشكيل الدولة الوطنية؟

- عرض خطة المذكرة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم اعتماد تقسيم منهجي قائم على ثلاثة فصول، بعد المقدمة وخاتمة، ومجموعة من الملاحق، اشتملت المقدمة على تعريف للموضوع وأهميته، ودواعي اختياره وإشكالية رئيسية وتساؤلات فرعية وعرض خطة البحث والمنهج المتبع وأهم المصادر والمراجع المعتمدة والإجراءات التي واجهتنا.

- فالفصل الأول وُسم بمرحلة بناء الدولة الوطنية (1962-1965)، وقد قُسّم إلى ثلاثة مباحث؛ تناول المبحث الأول الأسس المرجعية للدولة الجديدة، من خلال إبراز مرتكزات الشرعية الثورية والتوجهات الفكرية والسياسية، بينما تطرق المبحث الثاني إلى جهود بناء مؤسسات الدولة بعد الاستقلال، في حين خُصص المبحث الثالث لدراسة التشريعات الأولى التي ساهمت في تنظيم الدولة وتحديد توجهاتها.
- أما الفصل الثاني، فقد عالج الدولة الوطنية في ظل التوجه الاشتراكي (1965-1978)، من خلال ثلاث مباحث؛ حيث تناول المبحث الأول التحولات السياسية وبناء الدولة المركزية، بينما خُصص المبحث الثاني لتحليل السياسات التنموية الكبرى كالتصنيع والثورة الزراعية والسياسات الاجتماعية، في حين ركّز المبحث الثالث على تقييم التجربة التنموية من خلال إبراز أهم مكاسبها وحدودها.
- في حين الفصل الثالث عُنون بالدولة الوطنية بين الضغوط الاقتصادية والتحولات السياسية (1978-1989)، وقُسم بدوره إلى ثلاثة مباحث؛ حيث تطرق المبحث الأول إلى التحولات السياسية بعد نهاية الحقبة البومدينية، بينما عالج المبحث الثاني الأزمات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل تراجع أسعار النفط، في حين خُصص المبحث الثالث لدراسة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي توجت بدستور 1989.
- وفي الأخير ختمنا بحثنا بخاتمة تضمنت نتائج واستنتاجات البحث اعتماداً على خلاصة كل فصل.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد أساساً على المنهج التاريخي، الذي يعد الأنسب لتتبع نشأة الدولة الوطنية وتطورها في سياقها الزمني، من خلال رصد مختلف المراحل التي مرّت بها الجزائر منذ الاستقلال، وربط الأحداث بظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تم توظيف المنهج التحليلي، وذلك من خلال تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الدولة، وتفكيك مضامينها، وتقييم نتائجها، خاصة فيما يتعلق بالنموذج التنموي المعتمد وحدوده.

إلى جانب ذلك، تم اعتماد المقاربة التفسيرية (السببية)، من خلال دراسة العلاقات بين الأسباب والنتائج، خاصة في تفسير الأزمات التي عرفتها الجزائر، وربطها بالعوامل الداخلية المرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي، والعوامل الخارجية المرتبطة بالتحولات الدولية، مع تحليل دوافع الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة، أبرزها كتاب الجزائر الأمة والمجتمع لمصطفى الأشرف في شرح مواثيق الثورة، وكذا توضيح رؤية جبهة التحرير الوطني للبناء، كتاب النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 لعبد العزيز بوتفليقة اعتمدنا عليه لشرح برنامج طرابلس، كتاب إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة في تطور الدول ما بعد الاستقلال ساعدنا في دراسة التحديات الإدارية والاقتصادية في ظل رحيل الكفاءات وكذا المبادئ الكبرى لدستور 1963، كتاب الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين" لرابح لونيسي، وكذا كتاب نصف قرن من الكفاح "مذكرات قائد الأركان" للطاهر الزبيري اعتمدنا عليها في أسباب الحركة الانقلابية وحيثيات حدوثها، كتاب تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988 لبنجامين ستورا اعتمدنا عليه لإبراز مضامين دستور 1976، كتاب هواري بومدين رجل الكفاح والمواقف لرابح عدالة، أفادنا في رصد لنتائج المحققة من الثورة الزراعية ... إلخ.

أهم الصعوبات:

قد واجهت الدراسة بعض الصعوبات، من أبرزها تباين التفسيرات حول تقييم التجربة التنموية، وصعوبة الوصول إلى بعض المراجع المتخصصة، وكذا صعوبة الإحاطة بكل جوانب الموضوع نظراً لتشعبه.

الفصل الأول

الدولة الوطنية بين مشروعية الثورة ومتطلبات البناء

1962-1965

أولاً: الأسس المرجعية للدولة الوطنية الجديدة.

1- الشرعية الثورية وإرث حرب التحرير.
2- مواثيق الثورة كموجهات سياسية وتشريعية.
3- رؤية جبهة التحرير الوطني للبناء.

ثانياً: بناء مؤسسات الدولة بعد الاستقلال.

1- تشكيل أول حكومة وطنية وبداية بسط السيادة.
2- التحديات الإدارية والاقتصادية الناتجة عن رحيل الكفاءات الأوروبية.
3- الصراع الداخلي وبروز أزمة الشرعية (1962-1965).

ثالثاً: التشريعات الأولى للدولة الوطنية.

1- دستور 1963.
2- قانون التسيير الذاتي.
3- ميثاق الجزائر 1964 وتوجهات التأسيس الاشتراكي.

تمهيد:

يمثل الفصل مدخلا تجربة الدولة الوطنية في الجزائر بعد الاستقلال حيث انتقلت البلاد من مرحلة الكفاح المسلح الى مرحلة تأسيس مؤسسات الدولة الحديثة يهدف الى إبراز الأسس المرجعية لدولة المستندة لمشروعية الثورة وارث حرب التحرير والتي شكلت مصدر السلطة والشرعية السياسية كما يتناول التحديات التي واجهتها الدولة في بدايات الاستقلال سواء على المستوى الإداري والاقتصادي في ظل رحيل الكفاءات الأوروبية، أو على المستوى السياسي بسبب الصراعات الداخلية والأزمة الشرعية بين قيادات الثورة إضافة إلى ذلك يستعرض الفصل أهم التشريعات والتنظيمات التي أرست قواعد الدولة مثل دستور 1963 وقانون التسيير الذاتي وميثاق الجزائر 1964 والتي ساهمت في توجيه الحياة السياسية والاجتماعية وترسيخ التوجه الاشتراكي للدولة.

أولاً: الأسس المرجعية للدولة الجزائرية الجديدة.

مثلت الشرعية الثورية مصدراً للسلطة ومرجعاً للقرارات السياسية في الدولة الجزائرية، كونها ولدت من رحم الثورة التحريرية ولم يكن مشروع التحرير مقتصرًا عند تحقيق الاستقلال فقط، وإنما شكل استراتيجية تغيير نوعي وكمي دائم ومتكامل يهدف إلى اقتلاع الوجود الاستعماري من جذوره، والقضاء على آثاره وبذلك أعيد الاعتبار للمجتمع والدولة كمشروع وطني وفتي، كما نادت به مواثيق الثورة التحريرية[1]. وفي هذا السياق برز دور جبهة التحرير الوطني التي مثلت هذه الرؤية، وعملت بعد الاستقلال على ترسيخ هذه المبادئ والأسس لبناء دولة قوية مبادئها من الثورة التحريرية.

1/ الشرعية الثورية وإرث حرب التحرير:

أ/ الشرعية الثورية كمصدر للسلطة ودور جبهة التحرير في تكريسها:

تعد الشرعية الثورية نوعاً من الشرعية السياسية تنبع من الفعل الثوري ذاته، أي من نجاح ثورة ما في إسقاط نظام قائم وإقامة سلطة جديدة باسم الشعب أو باسم مبادئ الثورة، وتقوم هذه الشرعية على فكرة الإرادة الشعبية التي فجرت الثورة، تمنح القائمين عليها الحق في الحكم دون حاجة فورية إلى تفويض مؤسسي أو دستوري[2].

ومن هذا المنطلق مثلت حرب التحرير المصدر الأساسي الذي استمدت منه السلطة السياسية مشروعيتها في الدولة الجزائرية الناشئة.

وقد تجسدت هذه الشرعية من خلال دور جبهة التحرير الوطني التي قادت الكفاح المسلح ومثلت الشعب الجزائري خلال هذه المرحلة الحاسمة، وقد نجحت الجبهة في توحيد الصفوف القيادات الوطنية 1954 والقضاء على التحديات السياسية التي واجهتها ومثال ذلك أزمة حزب الشعب الجزائري التي كادت تنهي مجهودات القيادات الوطنية، في ظل قمع السلطات الفرنسية للنشاط السياسي بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، ظهرت الحاجة إلى تنظيم سياسي موحد، مما أدى إلى تأسيس الجبهة التي مثلت الإطار الشرعي للقيادة الثورية للتحريرية.

وقد حملت جبهة التحرير على عاتقها التقاليد الوطنية التي ورثتها عن الحركة الوطنية وأحزابها السياسية التي سبقتها، وانتقلت إلى مرحلة جديدة من النضال ألا وهي مرحلة العنف الثوري لتحقيق هدف القضاء على الاستعمار بعد فشل المقاومة السياسية في تحقيق مكاسب الشعب الجزائري.[3]

---

[1] وناس الحمداني، **جذور المشروع السياسي لدولة الوطنية في مواثيق حركة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م10، ع01، الجزائر، 2023، ص 32.

[2] أسامة الراعي، **تعريف اليوم: "الشرعية الثورية"**، منشور على موقع فيسبوك، يوم 29-10-2023، تم الاطلاع عليه بتاريخ 01-26-2026.

[3] أحمد مني شبرة، لزهر بديدة، **الجزائر المستقلة بين طموح بناء الدولة والأزمة السياسية 1962-1963**، المجلة التاريخية الجزائرية، م05، ع02، الجزائر، 2021، ص 854-855.

ويذكر عمار بوحوش أن الثورة هي الأسلوب الوحيد الذي يساهم في تغيير الأوضاع لصالح الشعب والوسيلة الوحيدة لإعادة الاعتبار إليه وفي هذا السياق تحولت الإيديولوجية الثورية لحرب التحرير من شعارات نضالية إلى قواعد تدعم الجهاز المركزي للدولة الجزائرية هذا ما تجلى من خلال اعتماد الشرعية الثورية كمصدر رئيسي للقرارات السياسية، ومرجعاً لبناء الدولة الوطنية في الجزائر.[1]

ووفقاً لبشيخ خيرة أن الدولة الجزائرية المستقلة ذات طابع كفاحي مسلح فقد قامت على عصبية الشرعية التاريخية الشعبية، ولا زالت إلى يومنا هذا تشكل المرجعية الأساسية للسلطة الجزائرية ونشاطها الرسمي السياسي للأحزاب، وعليه أن النظام السياسي في الدولة الجزائرية قائم على هذه الشرعية المنصوص عليها في مواثيق والنصوص الحزبية.[2]

ب/ إرث حرب التحرير:

"الثورة الجزائرية لم تكن فقط حدثاً سياسياً يهدف إلى استرجاع السيادة، بل كانت أيضاً مدرسة في القيادة أفرزت نمطاً خاصاً من الزعامة يستمد قوته من التاريخ والذاكرة الجماعية والالتزام الأخلاقي"، لقد أنتجت سنوات الكفاح جيلاً من القادة لم ترتكز شرعيتهم على المؤسسات فحسب، بل ترسخت أيضاً من خلال شرعية التضحية والمعاناة، وورثت ملامح القيادة التقليدية الجديدة، التي مزجت روح الجماعة وصلابة المبادئ، واعتمدت الثورة في جوهرها على مجموعة قيم تتجاوز السياسة اليومية: الوفاء، الشجاعة، الانضباط، وحدة المصلحة العامة، ولم تتوقف هذه القيم في كونها شعارات عابرة، وإنما تحولت إلى مرجع رمزي يوجه سلوك القيادة الجزائرية بعدئذ في كافة الميادين فالقائد الثوري لم يقتصر دوره على كونه مجرد فاعلا سياسي بل أصبح مثالاً أخلاقياً يحتذى به، وقدوة للمواطن الذي يقدم مصلحة الجماعة على مصلحته الشخصية[3].

وعليه فإن العقد استعادة حريته بإرادته التي لا تلين وبالغضب والقوة متحداً تحت كلمة واحدة في حركة جماهيرية عارمة ومنظمة وأصبحت بذلك الثورة حقيقة لا نقاش فيها، استطاعت أن تنطلق من الصفر، وجعل ما كان مجرد أحلام وتصورات يصبح حقيقة ويحدث المعجزات[4].

ومن هنا برز دور جيش التحرير في ترسيخ هذا الإرث، فلم يكن مجرد تنظيم عسكري قاد الكفاح المسلح بل شكل نواة المؤسسة العسكرية للدولة الوطنية بعد الاستقلال.

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 569.

[2] خيرة بشيخ، **المصادر التاريخية والسياسية في النظام السياسي الجزائري 1962-2000**، مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية، م11، ع01، الجزائر، 16-01-2022، ص 507.

[3] خديجة بن الصديق، **الدبلوماسية الجزائرية وامتداد الثورة ...عمار بن جامع أنموذجا، موقع الجنوب الكبير**، 01-25-2026، متاح على https://eldjanoubelkabir.dz.

[4] مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: الحنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 376.

لقد لعبت تضحيات الشعب الجزائري دوراً بارزاً في ذلك ولو نظرنا للوطن في فترته التي كان لا يزال قيد رهن الاحتلال، فإن جميع المكاسب الحاضرة والمستقلة تستمد مرجعها إلى القاعدة الشعبية الواعية التي ثبتت قوتها وديناميتها الشاملة من خلال قادتها المتبقين منها والمرتبطين بها بشكل وثيق وما من يوم يمضي إلا ويثبت أن جيشاً عظيماً من مناضلي وأبناء الشعب قد دافع عن الثورة الجزائرية، ذلك الجيش الذي حقق النصر النهائي بإذن الله الذي صارع القمع متحدياً كل العقبات التي وقفت في طريقه من تعذيب وتنكيل وسجن وغيره من أنواع الاستبداد، لقد تمكن في نهاية المطاف من تخطي تلك الأماكن التي أذاقته ويلات العذاب والقهر وعاد منها أقوى مما كان عددا وعدة مستردا استقلال الجزائر وكرامتها[1].

2/ مواثيق الثورة كموجهات سياسية وتشريعية:

تعد مواثيق الثورة (بيان أول نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 1956، وميثاق طرابلس 1962) أبرز الموجهات السياسية والتشريعية لبناء الدولة الجزائرية الوطنية، إذ حددت أهداف الكفاح التحريري ورسمت معالم التنظيم السياسي وهيكلة المؤسسات كما شكلت التوجهات الاجتماعية والاقتصادية للدولة بعد استقلالها.

أ/ بيان أول نوفمبر 1954:

إن الثورة التحريرية 1962/1954 ليست مجرد أحداث عسكرية بل أشمل من ذلك، فقد أيقظت المجتمع الجزائري وأحدثت تغييرا جذريا في ذهنيته وقد برز هذا بشكل جلي في المواثيق التي انبثقت عنها وعلى رأسها بيان أول نوفمبر الذي اعتبر المرجعية التأسيسية الأولى التي أعلنت انطلاق الثورة ضد الاستعمار وطرح من خلاله مبادئ التي وضح البيان من خلالها مفهوم الهوية الوطنية ومحدداتها بكل أبعادها العربية والإسلامية في إطارها الشمالي الإفريقي[2]. (أنظر الملحق رقم 01)

بالرغم من صدور البيان في ظروف معقدة ما جعله شديد الاختصار إلا أنه أعلن عن المبادئ التي خطت اللمسات الأولى للمشروع الحضاري وإشارة بحزم ثوري إلى المقالات الفلسفية الاجتماعية لثورة بعبقرية فذة[3] كُتب بلغة بسيطة دقيقة المعنى يفهمها الخاص والعام لتوحيد كلمة وعمل الشعب الجزائري[4] ومن خلاله حكم على الاستعمار بالإعدام وبدأت بوادر الاستقلال تصبح حقيقة لا يمكن منع قيامها إلا الوقت الكافي لانهيار الهيكل الاستعماري وذلك عن طريق تضحيات جسيمة سيبذلها الإنسان ويتعين على جبهة التحرير صياغته في نفس الوقت الذي يجب فيه بعث المجتمع على أساس من التوازن والثوابت والمتغيرات.

---

[1] مصطفى الأشرف، **المصدر سابق**، ص 378.

[2] عبد الكريم لكحل، **مفهوم ومحددات الهوية والوحدة الوطنية من خلال بيان أول نوفمبر 1954**، مجلة الرؤى التاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، م04، ع01، الجزائر، جانفي 2023، ص 279.

[3] عبد المالك حمروش، **التربية والشخصية العربية الإسلامية بين عبقرية ثورة التحرير وضلال الثورة المضادة**، الجزائر، 1990، ص.

[4] الحاج عبد القادر يخلف، **أبعاد بيان أول نوفمبر 1954 بين مرجعيات إعادة تأسيس الدولة الجزائرية واستراتيجيات المستقبل**، المجلة السياسية والأمن، ع 01، الجزائر، جانفي 2022، ص 13.

لقد أكد البيان على جملة من المبادئ والقيم الأساسية التي انبثقت من الانتماء الحضاري للشعب الجزائري والتجاوب مع القيم الإنسانية النبيلة للعصر المتمثلة في الوحدة والكفاح والحرية والسلم والعدالة الاجتماعية والإنسانية، وقد صرح البيان منذ اللحظات الأولى في جميع فقراته تقريباً على مبدئ وحدة الشمال الإفريقي في إطاره الطبيعي العربي الإسلامي، وكونه شرط للانبعاث الحضاري كونه أحد القيم الأساسية في التراث الإسلامي، كما أثبت البيان حتمية الكفاح كونه ضرورة اقتضاها البحث عن تثبيت قيم الحرية والسلم والإنسانية، والعدالة الاجتماعية ونشرها بين الناس دون تمييز أو تفرقة عنصرية داخل البلاد وخارجها وترسيخها لهذه المبادئ كما أقر البيان على حرية الأوروبيين المقيمين في الجزائر في اختيارهم للجنسية الجزائرية أو الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية، ففي كلا الحالتين سيتمتعون بحريتهم وأمنهم في ظل قوانين الدولة المستقلة[1].

كما قد حدد شكل وطبيعة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بأنها دولة ذات طابع ديمقراطي اجتماعي ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية[2].

وبالإضافة لكونه موجه سياسي فإن البيان يرقى بمستوى الوثيقة الدستورية كونه موجها تشريعيا، حيث خط محرروه الخطوط العريضة للسياسة الجزائرية وسطروا من خلاله قواعد قانونية عامة يستمد بواسطتها المشرع الجزائري قوانين الدولة الجزائرية الحاضرة والمستقبلية بمختلف مكوناتها[3]، وقد قام في البعد الداخلي بتأكيد وحدة الشعب وسيادة الدولة

وحدد كذلك ملامح العلاقات الخارجية للدولة بما في ذلك فرنسا، ما بين وعي الثورة بأهمية الاعتراف الدولي بالسيادة الجزائرية[4].

ب/ ميثاق الصومام:

وإن كان بيان نوفمبر قد حدد بشكل واضح الإطار العام لمفهوم الدولة المستقلة كأداة تنظم المجتمع وتطوره بين الأسس السياسية والتشريعية للثورة فإن ميثاق الصومام برز لتثبيت هذه المبادئ على المستوى الهيكلي والتنظيمي لقيادة الثورة[5].

يعد ميثاق الصومام 1956 المرجعية الثانية للثورة التحريرية الجزائرية بعد البيان والوثيقة التنظيمية للثورة، أصدرته جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام 1956 كما سمي أيضاً بأرضية الصومام تم

---

[1] عبد المالك حمروش، **المرجع السابق**، ص 13.

[2] بيان أول نوفمبر، في: **من أمجاد الجزائر (1830-1962) الشهيد عمار جبار 1932-1956**، سلسلة تاريخية ثقافية تصدر عن وزارة المجاهدين، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، 2010. (انظر للملحق رقم 02).

[3] الحاج عبد القادر يخلف، **المرجع السابق**، ص 34.

[4] حمزة قواجلية، إبراهيم زين الدين، **مشروع الدولة الوطنية في مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 8 ماي 1945، الجزائر، ص17.

[5] حمداني الوناس، **المرجع السابق**، ص 38.

صياغته من طرف لجنة عينها عبان رمضان قبل انعقاد المؤتمر بأشهر، صيغ باللغة الفرنسية ثم ترجم للغة العربية لاحقاً.[1]

ووفقاً لكريم قويسيمة احتوى الميثاق على ثلاثة أقسام:

- الحالة السياسية الحاضرة: تم فيه توضيح إخفاق المنظمات السياسية الجزائرية في تطبيق أهدافها ومطالبها وتناول فشل السلطات الاستعمارية الفرنسية في القضاء على الثورة التحريرية.
- البوادر السياسية: تناول فيه شروط وقف القتال والتفاوض مع السلطات الفرنسية.
- وسائل العمل والدعاية: تمثلت في تنظيم الشعب الجزائري ووحدته، ودعم الكفاح المسلح ضد الاستعمار والبحث عن أنصار للجبهة وتفعيل الدعاية والدبلوماسية لخدمة أهداف الثورة إضافة إلى تدويل القضية الجزائرية[2].

ومن خلال ما ورد في وثيقة الصومام فإننا نجد مجموعة من القوانين والمبادئ التي تهدف إلى وضع نظم سياسية ومرجعية توجه عملية بناء الدولة الجزائرية المستقلة فقد عمل محرروه على تنظيم العمل الثوري وإرساء هذه الأسس.

إن المتمعن في وثيقة الصومام يجد أنها خطت لإدارة وتنظيم الثورة بإخضاعها لهيكلة واضحة تجسد البعد التنظيمي والتشريعي لمؤتمر الصومام من خلالها حيث أنشأت المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي منح له سلطة إيقاف إطلاق النار والدخول في مفاوضات، بالإضافة إلى إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ وتقسيم البلاد إلى ستة ولايات وإنشاء الرتب العسكرية[3].

وفيما يخص شكل وطبيعة الدولة المستقلة فقد عمل ميثاق الصومام على تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم على سياسة خارجية تمنع أي تدخل في شؤون الغير، وذلك في إطار المصالح المتبادلة مع تأكيد وحدة الشعب وضرورة التفافه حول جبهة التحرير الوطني، كما أقر مؤتمر الصومام على مبدأي أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج لضبط هيكلة الثورة وتنظيم مراكز القرار داخلها، وتوحيد القيادة السياسية وضمان تماسك الثورة داخلياً في ظل غلبة الطابع العسكري على الوضع[4].

---

[1] عبد الكريم قواسمية، **ميثاق الصومام 1956 وتصوره للدولة الجزائرية المستقلة**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م16، ع01، الجزائر، 05-06-2024، ص 153.

[2] **نفسه**، ص 155.

[3] مراد بوعباش، **المشروع السياسي والتوجه الأيديولوجي للدولة الجزائرية غداة الاستقلال**، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، ع11، الجزائر، د.ت، ص 129.

[4] فاطمة الزهراء العربي، أحلام شمالي، **مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وانعكاساتها على العمل الثوري وبناء الدولة الوطنية 1954-1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المقاومة والحركة الوطنية 1830-1954، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص 57.

وعليه إن ميثاق الصومام قد جسد واقع النضال ومبادئ الثورة على أرض الواقع ففي حين كان مبدأ الكفاح تصوراً مدعوماً بإيمان أصحاب بيان نوفمبر أصبح واقعاً وتنظيمات ملموسة تمكنت من الانتصار على القوة الاستعمارية في معارك حربية وصراعات سياسية ودبلوماسية مشيدة ببطولات ليس لكونها قيماً منتظرة بل كونها حقيقة مجسدة مشيرة إلى تطور الوضع مستقبلاً، وإبراز ما بلغه الجيش من تطور واسع مرغماً فرنسا على انعدام جدوى الحلول العسكرية لحل القضية الجزائرية[1].

كما أقر الميثاق وحدد جملة من المبادئ التي جسدتها الثورة على أرض الواقع للوحدة والوطنية والديمقراطية، وخص فقرة كاملة بمبدأ وحدة الشمال الإفريقي وركز على القيم الإنسانية والمبادئ الاجتماعية في إطار دولة ديمقراطية دون تمييز عرقي أو ديني[2].

وعليه فإن وثيقة الصومام تعكس تاريخ الكفاح وتوجهاته ما يجعلها مرجعية قانونية وسياسية لفهم الثورة وبناء الدولة لاحقاً.

ج/ ميثاق طرابلس:

يعد ميثاق طرابلس أهم مواثيق الثورة الجزائرية فقد جاء خلال مرحلة مهمة وحاسمة في تاريخ الجزائر، ألا وهي مرحلة استعداد للاستقلال، حمل معه مبادئ وتصورات تصنع الأسس لبناء الدولة الجزائرية الجديدة، في ظل الصراع القائم على السلطة بين حكومة المؤقتة وقيادة الأركان، لاتهام الأخيرة للحكومة المؤقتة بالاستسلام والخضوع لفرنسا وتكريسها للاستعمار على حساب تضحيات الشعب، والصراع القائم بين جيش التحرير والمنظمة للجيش السري[3]، وعليه إن هذه الوثيقة تعد إعلان لانطلاق الثورة الديمقراطية الشعبية بعد أن انتهت الحرب وخلفت أوضاعاً متدهورة ومزرية.

لقد احتوت الوثيقة جملة من المبادئ والأبعاد في شتى المجالات، وحللت الأوضاع القائمة ساعة وقف القتال وقامت بوضع برنامج للمستقبل يعالج تلك المشاكل ويحول حرب التحرير إلى ثورة ديمقراطية شعبية، لقد أعلن ميثاق طرابلس عن برنامج الذي يهدف بوضوح إلى المحافظة على استمرارية الثورة كونها قد جسدت مبادئها على أرض الواقع وأحدثت تغيير جذري في السلوك الفردي والجماعي داخل إطار المبادئ والقيم العربية الإسلامية[4].

وبالمقارنة مع بيان نوفمبر فإن ميثاق طرابلس قد أثبت الخيار الاشتراكي كأساس لبناء الدولة الجزائرية خلاف البيان الذي نص على بناء الدولة في إطار المبادئ الإسلامية[5].

---

[1] عبد المالك حمروش، **المرجع السابق**، ص 14.

[2] **نفسه**، ص 16.

[3] حمزة قواجلية، زين الدين براهيمية، **المرجع السابق**، ص 116.

[4] عبد المالك حمروش، **المرجع السابق**، ص 19.

[5] عميور صالح دعاس، **مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وإشكالية بناء الدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، م32، ع01، الجزائر، جوان 2021، ص 536.

كما تكون برنامج طرابلس عدة قضايا محورية من بينها طبيعة النظام السياسي ومسألة الحزب الواحد وجاء النص حول الحزب بتسوية بين أنصار حزب جماهيري وحزب للطليعة ويذكر محمد حربي أن البرنامج يعد توضيح دور الجيش وترك مشكلة إرساء حياة ديمقراطية دون جواب ويعبر عن أهدافه البيروقراطية قيد التكوين تسعى الى مواجهة الافقار المعمم للبلد ونقل الامة من حضارة زراعية الى حضارة صناعية[1].

ولقد عمل ميثاق طرابلس من خلال برنامجه على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، والقضاء على الاحتكارات وركز على مشاركة العمال في تسيير المؤسسات بالإضافة الى تركيزه على الثورة الزراعية كونها القاعدة الأساسية للتنمية باتخاذ جملة من الإصلاحات الزراعية وتوزيع الأراضي وتحديث وسائل الإنتاج، كما دعا الى تطوير المنشآت الاقتصادية، واعتبر التصنيع دعامة أساسية للتنمية مؤكدا على التكامل بين الفلاحة والصناعة للحفاظ على السيادة الاقتصادية[2].

أما في المجال الاجتماعي أوصى البرنامج بمحو الأمية وبتأميم وتكوين إطارات طبية مجانية للعلاج[3]، إضافة الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي والاهتمام بنظام السكن كونه أهم الإشكالات التي واجهت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال[4].

كما أولى أهمية كبيرة لدور المرأة وأكد على دورها بإشراكها في تسيير شؤون العامة وتنمية البلاد[5].

من الناحية الثقافية فإن ميثاق طرابلس فقد جعل اللغة العربية في المقام الأول، كونها الوعاء الثقافي والحضاري للمجتمع الجزائري وكان له وزن معتبر فبعد محاولة يائسة من المستعمر الفرنسي لإزالة عوالم اللغة العربية عملت حرب التحرير على إعادة المنظومة الحضارية لحيويتها ووظيفتها في مجال الكفاح، ومنه فإن الثورة الديمقراطية الشعبية مطالبة بتحقيق نفس النتائج للمحافظة على الهوية الوطنية بكل أبعادها وفق مقتضيات التنوع المرحلي ومتم في هذا الإطار وضع التصور المستقبلي للمجال الثقافي، ومن بين هذه القضايا تظهر المسألة اللغوية باعتبارها الإطار والمظهر الثقافي العام[6]، وعليه أن برنامج طرابلس قد جسد من خلال برنامجه رؤية متكاملة لبناء الدولة الجزائرية التنموية بعد نيل الاستقلال.

---

[1] محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: بحميل قيصر داغر، ط 1، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص، ص 274، 275.

[2] عبد العزيز بوتفليقة، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954**، منشورات ANEP، الجزائر، 1962، ص 90.

[3] **نفسه**، ص 95.

[4] نفسه، ص 97.

[5] عبد العزيز بوتفليقة، **المرجع السابق**، ص 98.

[6] عبد المالك حمروش، **المرجع السابق**، ص 23.

3/ رؤية جبهة التحرير الوطني للبناء:

ظهرت جبهة التحرير الوطني 1954 وأخذ الناس يتحدثون عنها باعتبارها مجرد منظمة حلت محل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي انقسم سنة 1954 ثم حل في 5 نوفمبر من السنة نفسها، يعني أن وضع الجبهة في هذا الإطار يبدو غير دقيق، إذ يصعب اختزال تنظيم استطاع أن يجمع مختلف التيارات، على اختلاف توجهاتها في كيان حزبي لم يتمكن سابقا من الصمود في ظل الصراعات القائمة[1].

فجبهة التحرير لم تكن حزبا مماثلا للأحزاب الأخرى يتنافس مع تشكيلات حزبية أخرى ولم تكن كبقية التنظيمات التي توفرت لها الشرعية القانونية[2] بل أن الحركة السرية[3] التي انبثقت منها الجبهة أحدثت تحولا عميقا للفكرة المعهودة للكفاح ضد الاستعمار، ونقلت العمل الوطني من الإطار السياسي التقليدي إلى الإطار الثوري المسلح، واستطاعت الجبهة بذلك إنقاذ الفكر القومي للوطن من الفساد، فقد انطلق مؤسسو الجبهة من فكرة ثابتة سبق أن دعت إليها الحركة الوطنية الاستقلالية، مفادها أن الاستقلال لا يتحقق إلا بالحرب تحت شعار ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة فآمنوا بالكفاح المسلح كحل وحيد ورفضوا الوحدة مع الأحزاب التي تعارضت مع مبادئهم معتبرين أن إنهاء الوضع الاستعماري يمثل أولوية مطلقة تسبق مناقشة الدولة الجزائرية المستقلة.

وعليه فإن أيديولوجية جبهة التحرير الوطني اتسمت بطابع الوطنية الثورية المعادية للإمبريالية والاستعمار والمساندة لحركات التحرر.

إن جبهة التحرير رسمت هويتها منذ نشأتها كونها (الأسلوب الجديد للتعبير عن القومية الجزائرية التحريرية الديمقراطية الاجتماعية) ومبدئها (الاعتراف للشعب الجزائري في حقه بالحرية والاستقلال)[4] كما نادى به بيان أول نوفمبر واتخذت موقفاً رافضاً لأي تعاون سياسي مع الامبرياليين مخافة استغلال الحكومة الفرنسية لذلك بتكريس ما يسمى (بالاستعمار الجديد) وذلك في ظل تجميع الاتجاهات والشخصيات في صف واحد حول مبادئ خشية استغلال ذلك لإفراغ الثورة التحريرية من محتواها، لذلك اعتمدت عن جملة من الوسائل لمنع أي شكل من أشكال التعاون، من خلال تعبئة الشعب وتنظيم الإضرابات والمقاطعة

---

[1] مصطفى الأشرف، **المصدر سابق**، ص 165.

[2] نفسه، ص 167.

[3] **الحركة السرية:** يقصد بها المنظمة الخاصة تأسست في 15 فيفري 1949 تعتبر الجناح العسكري للحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كان محمد بلوزداد أول قائد لها لعبت دورا جوهريا في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 وكان عدد كبير من المجموعة 22 أعضاء فيها الذين حضروا لتفجير الثورة التحريرية كما ساهمت في تدريب المناضلين وإعدادهم لمقاومة المحتل الفرنسي وتوفير السلاح، كان الالتحاق بالمنظمة سريا وبشروط مجحفة وبالرغم من العمل السري فيها إلا تم اكتشاف أمرها من قبل الجيش الفرنسي سنة 1950 (ينظر: علي بن العيغاري، **المنظمة الخاصة بالجزائر 1947-1950**).

[4] مصطفى الأشرف، **المصدر سابق**، ص 169.

واستهداف المصالح الاقتصادية وقد أكدت الأحداث منذ نوفمبر 1954 فشل السياسة الاستعمارية في احتواء الثورة، بسبب قدرة الجبهة على احتواء الوضع وتوحيد الصفوف وتهميش الأطراف المناوئة لها[1].

وانعكس هذا التصور الثوري لرؤيتها لبناء الدولة، حيث اعتبرت أن الدولة المنشودة يجب أن تكون امتداداً للثورة، تستمد شرعيتها من الكفاح المسلح ومن وحدة الشعب لا من التعدد الحزبي أو التنافس السياسي.

وقد عكست أيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر[2] الذي عمل على وضع مبادئ عامة لمشروع المجتمع الجزائري في نظر جبهة التحرير وهو

خلاصة لمختلف المبادئ التي نادت بها الحركة الوطنية ذات البعد العربي الإسلامي في مطالبها والتي ناضلت لتحقيقها فبعد ان وضع البيان الصعوبات والعراقيل المتوقعة مستقبلا، أشار بوضوح الى المبادئ العامة والاهداف الواجب تحقيقها ضمن المبادئ الإسلامية كما تم الإشارة إليه سابقا[3]، وأما الأركان الأساسية التي تقوم عليها الدولة ومؤسساتها فتمثلت في الإقليم الجغرافي، الشعب، واللغة والدين وقد عملت الجبهة على بلورة هذه المبادئ في بقية المواثيق "ميثاق الصومام، ميثاق طرابلس" ومن ثم ميثاق الجزائر والميثاق الوطني الآتي ذكره.

لقد قامت ايديولوجية الجبهة على أساس تمثل في رفض الجبهة لأي منظور عرقي أو طائفي، والذي عملت الحركة الوطنية على محاربته منذ بداية نضالها السياسي ويعتمده الانفصاليون للقضاء على الوحدة الوطنية التي كرسها بيان أول نوفمبر بنبذه للخلاف ودعوته لوضع النزاعات السياسية جانبا والاتحاد تحت راية واحدة[4].

إن أيديولوجية جبهة التحرير قد حددت منذ صياغتها بنية واضحة تنطلق من واقع الشعب الجزائري ثم رسمت بوضوح سبل تغيير ووضعت الخطوط العريضة للمجتمع الجديد بعد التخلص من هيمنة الاستعمار، الظلم والتعسف في ظل استغلال واستبداد الشعب بواسطة القوانين غير المنطقية التي تخدم مصالح المعمرين[5].

ولتحقيق مجمل هذه الأهداف تم ضبطها من خلال ثلاث مجالات كما ذكرها هني شبرة أحمد ولزهر بديدة:

- التوجه السياسي: والذي من خلاله دعت الجبهة مختلف التيارات السياسية الى حل أحزابها والانضمام

---

[1] مصطفى الأشرف، **المصدر سابق**، ص ص 170.

[2] انظر الملحق رقم 03.

[3] سعيد الشريف، **جذور الفكر السياسي لإيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني**، المجلة النقدية، د.م، د.ع، الجزائر، د.ت، ص 150.

[4] نفسه، ص 151.

[5] العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 01، د. ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999، ص 210.

الى جبهة التحرير الوطني واعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري في مواجهة الاستعمار الفرنسي[1].

• التوجه الاقتصادي والاجتماعي: سعت الجبهة إلى تنفيذ استراتيجية ترمي إلى إحداث تغيير شامل في الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية التي أورثها الاستعمار الفرنسي المتمثل في استغلال الجزائريين ومنعهم من تسيير شؤونهم.

• التوجه الحضاري: تركز في مجالين مهمين هما الدين وذلك راجع لكون الدين الإسلامي الركيزة الأساسية لنجاح الكفاح المسلح واستمرارية لتحقيق الاستقلال، والثقافة التي بواسطتها يتكون الفرد الجزائري بعد محاولة الاستعمار الفرنسي طمس هويته طيلة مدة تواجده[2].

ثانيا: بناء مؤسسات الدولة بعد الاستقلال.

تم الإعلان عن الاستقلال للدولة الجزائرية في 5 جويلية 1962، وهنا وجدت الدولة الجديدة نفسها أمام تحديات كبيرة تمثلت في انتقالها من شرعية الثورة إلى شرعية بناء مؤسسات الدولة وجهاز إداري سياسي قادر على تسيير شؤون البلاد على جميع الأصعدة وذلك بتثبيت السلطة وتنظيم مؤسسات الدولة، وترسيخ السيادة الوطنية في ظل مختلف الظروف المعقدة التي واجهت سيرورة قيامها.

1/ تشكيل أول حكومة وطنية وبداية بسط السيادة:

أ/ تشكيل أول حكومة برئاسة أحمد بن بلة:

وفقاً لعمار بوحوش جرت في 1 جويلية 1962 انتخابات تقرير المصير في الجزائر ونجحت كفة التصويت لصالح استقلال البلاد بـ 5.951.581 صوتاً مقابل 16.534 صوت وارتفعت راية الجزائر وعلت هتافات الشعب معلنة حصول الجزائر على استقلالها التام.

وبعد إعلان الدولة الجزائرية استقلالها رسمياً في 5 جويلية 1962 بات من الضروري إنشاء حكومة وطنية لتولي المسؤولية وإدارة شؤون البلاد، ومنه تم عقد أولى الانتخابات التشريعية في 20 سبتمبر 1962 لاختيار أعضاء المجلس الوطني التأسيسي[3] الذي كلف بوضع دستور جديد واستكمال بناء مؤسسات الدولة

---

[1] أحمد هني شبرة، لزهر بديدة، **الجزائر المستقلة بين طموح بناء الدولة والأزمة السياسية 1962-1963**، المجلة التاريخية الجزائرية، م05، ع02، الجزائر، 2021، ص 856.

[2] **نفسه**، 856.

[3] **المجلس الوطني التأسيسي:** هو مؤسسة تضم مجموعة من النواب الذين ينتخبهم الشعب لأجل التأسيس للدولة عن طريق وضع وثيقة دستور، تتمثل مهمته في كل دولة تقيمه في المرحلة المؤقتة، والأخيرة وتمتد منذ انشائه إلى غاية وضع القانون الأساسي للبلاد أي دستور ويحدد كذلك حكومة مؤقتة وسن القوانين والتشريعات التي من خلالها ستسير البلاد، وفيما يخص المجلس الوطني التأسيسي الجزائري، فقد أسس بعد الانتخابات التي أجريت في 20 سبتمبر 1962، ضم 196 نائبا ترأسه فرحات عباس وحدد له مهام كل مجلس تأسيسي يقام أي تعين حكومة مؤقتة إلى حين تعيين حكومة نهائية، والتشريع باسم الشعب الجزائري. (ينظر: عبد الكريم قواسمية، **الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962-1978**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018، ص 105).

وفي 24 من نفس الشهر صوت المجلس على تشكيل أول[1] حكومة وطنية برئاسة أحمد بن بلة[2] الذي أعلن لاحقا التشكيلة الحكومية الجديدة والتي جمعت مختلف التحالفات السياسية "المتمثلة في أعضاء هيئة الأركان، حزب جبهة التحرير الوطني، وجمعية العلماء المسلمين" وأقر أبعاد برنامج حكومته المستمد من برنامج طرابلس لعام 1962.

تم تحديد يوم 28-09-1962 من قبل الجمعية الوطنية التأسيسية للاستماع لخطاب رئيس الحكومة أحمد بن بلة الذي تعهد فيه بحل جميع المشاكل الاجتماعية والعمل على إعادة إعمار البلاد وتطويرها كإستجابة لتطلعات مختلف فئات المجتمع الجزائري كما قام بتقديم قائمة وزرائه إلى الجمعية الوطنية والتي تكونت من[3] 17 وزيرا على رأس كل قطاع، وعين رابح بيطاط نائب لرئيس كما شغل فيها هواري بومدين منصب وزير الدفاع وتم تعيين جملة الوزراء ذوي الخبرات السابقة، ولم تبقى أي من القيادات السابقة في حزب التحرير سوى توفيق المدني واحمد فرانيس حيث لم تضمن أي أعضاء الحكومة المؤقتة، كما قامت بإقصاء الحزب الشيوعي الجزائري، وبالتالي لم يبقى لجبهة التحرير الوطني أي منافس[4].

---

[1] عمار بوحوش، **التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965**، دراسات إنسانية، د. م، د.ع، د. ت، ص 151-152.

[2] **أحمد بن بلة:** ولد يوم 25 ديسمبر 1918 بمغنية، انضم لحزب الشعب بعد الحرب العالمية وأصبح سنة 1947 مسؤولا عن التنظيم وعن المنظمة الخاصة اعتقل عام 1950 في قضية بريد وهران وحكم عليه بالسجن المؤبد، تمكن من الفرار من سجن لبليدة (16 مارس 1957) رغم معارضة الحزب لذلك التجأ إلى القاهرة وأصبح منذ نوفمبر 1954 أحد زعماء جبهة التحرير تعرض لعدة محاولات اغتيال ثم اعتقل بعد اختطاف طائرته 22 أكتوبر 1956 عارض من السجن قادة الجبهة حول مسألة التحالفات وقضايا القيادة كان عضوا في المجلس الوطني للثورة (1956-1962) ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة 1960 وقف إلى جانب قيادة الجيش بسنتي 1961-1962 ضد الحكومة المؤقتة ليصبح فيما بعد رئيس للجمهورية الجزائرية عام 1965، ونفس السنة انقلب عليه بومدين وأطاح به وأودع بالسجن لمدة 14 سنة ثم اطلق سراحه الرئيس الشاذلي، عاد لنشاطه السياسي ليختار المنفى منذ عام 1982. (ينظر: محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، د.ط، سلسلة صاد تحت إشراف على الكنز، الجزائر، 1994، ص 186). ينظر ملحق بصورة أحمد بن بلة. ملحق رقم 10: صورة للرئيس الراحل أحمد بن بلة، ص 138.

[3] **تشكيلة حكومة بن بلة:** أحمد بن بلة رئيسا، رابح بيطاط نائبا للرئيس، التاريخيان الوحيدان في أول حكومته ويوجد التاريخي الآخر محمد خيضر كأمين عام للحزب وعضو المكتب السياسي إضافة لأحمد بومنجل والدكتور أحمد فرانيس وفرحات عباس البياني المعروف على رأس الجمعية الوطنية ومن الشيوعيين عمار أوزقان بالإضافة الى صديق أحمد بن بلة محمد الصغير النقاش الذي يتوافق معه تكوينه الفكري، ومحمد خنزي وزير التجارة والعقيد محمدي السعيد وزير القدماء المحاربين والراديكاليين بن تومي، وبومحزة وبن تومي، والمثقفين خميستي وبن حميدة ومحمد الحاج حمو، أما العلماء فتوفيق المدني وبهم أكد بن بلة سلطته كقائد سياسي للبلاد ومثل هواري بومدين القيادة العسكرية للجيش الوطني الشعبي، وزير الداخلية أحمد مدغري والرائد عبد العزيز بوتفليقة وزير الشباب والرياضة، وزير الصناعة والطاقة الخليفة لعروسي وموسى حساني وزير للبريد والمواصلات، (ينظر: جمال بلفري، **حكومة الرئيس بن بلة والخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية سبتمبر1962، سبتمبر 1963**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، د. م، ع09، الجزائر، د. ت، ص 100-101.

[4] **نفسه**، ص 100-101.

ب/ بسط السيادة على المستوى الداخلي والخارجي:

- **داخليا:**

فيما يخص بسط السيادة داخليا، عملت الحكومة الجديدة بعد الاستقلال على تعزيز سلطتها على المؤسسات والولايات وإعادة تنظيم القوى السياسية والعسكرية، وقد تجلى ذلك من خلال تعيين وزراء ذوي خبرات وتجربة واسعة، لما كان الدمار الشامل قد لحق بمختلف هياكل الدولة مما جعل من الضروري إنشاء مؤسسات جزائرية مستقلة، مثل الجمعية الوطنية التأسيسية والحكومة الجزائرية لضمان استقرار الدولة وبناء أطر حكم فعالة.

كما شكل المجلس الوطني التأسيسي المؤسسة التشريعية الجزائرية وتجلت مهامه في استلام السلطة من الهيئة التنفيذية والحكومة المؤقتة وممارسة الوظيفة التشريعية لإعداد الدستور، غير أن دوره بقي محدودا في ظل هيمنة المكتب السياسي[1] للجبهة الوطنية لتحرير بقيادة أحمد بن بلة، المدعوم بتحالفه مع قيادة الأركان إذ أصبح هذا المكتب المصدر الأساسي لسلطة حيث كان يرسم السياسات العامة ويمارس الرقابة على كل من الجمعية الوطنية[2] والحكومة.

ومع صدور دستور 1963، جاء إنشاء المجلس الوطني لتقنين العمل التشريعي ضمن إطار دستوري، كمجلس واحد لمدة خمس سنوات وفقاً لما حدده القانون من شروط وعدد النواب، وقد احتل المجلس الوطني المرتبة الثانية في هرم الدولة بعد الرئيس، ليقوم بمهام بديلة غيابه سواء بالاستقالة أو الوفاة.

---

[1] **المكتب السياسي:** بعد المصادقة على برنامج بناء الجزائر، توجهت أنظار مؤتمر طرابلس نحو اختيار أعضاء المكتب السياسي حزب جبهة التحرير الوطني، وتكون مهام هذه القيادة الجديدة في قيادة الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، من حين تقرير المصير إلى غاية انتخاب مجلس وطني تأسيسي حيث يقوم بتعيين حكومة مؤقتة وسن قوانين الدولة خلال مرحلة الانتقالية ووضع دستور للجزائر المستقلة، وتمثلت مهامه الأساسية إرساء القواعد الأساسية في الجزائر العاصمة، لمثل السلطة العليا لحزب ج. ت. و خلال هذه المرحلة وعليه فإنه يمثل اليد العليا على الهيئات التي تنوي انشائها الجزائر المستقلة وقد قدمت قائمتين من أجل عضويته أثناء عملية الاختيار أعضائه الأولى قدمها احمد بن بلة تتكون من احمد بن بلة، حسين آيت احمد، محمد خيضر، رابح بيطاط، محمدي السعيد، الحاج بن علة، اما الثانية فاقترحها كريم بلقاسم وتضم: كريم بلقاسم: لخضر بوطوبال، عبد الحفيظ بوصوف، حسين آيت احمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، احمد بن بلة، وسعد دحلب، ورجحت الكفة لقائمة احمد بن بلة (ينظر: عبد الكريم قويسمية، **المرجع السابق**، 58-59).

[2] فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة في تطور الدول في ما بعد الاستعمار**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، 2014، ص 99-100.

2/ التحديات الإدارية والاقتصادية الناتجة عن رحيل الكفاءات الأوروبية:

خلف رحيل الكفاءات الأوروبية من الجزائر بعد الاستقلال فراغاً واضحاً في مختلف القطاعات وفي ظل الوضع المتأزم جراء ذلك وجدت الدولة الجزائرية الفتية نفسها أمام موجة من التحديات المعقدة في مقدمتها التحديات الإدارية المتعلقة بإعادة بناء المؤسسات وضمان استمرارية المرافق العامة إلى جانب تحديات اقتصادية فرضتها بنية الاقتصاد الموروث عن الاستعمار[1].

أ/ التحديات الإدارية واستراتيجية الحكومة في إعادة بناء وتنظيم الجهاز الإداري:

بعد استرجاع السيادة عام 1962 واجهت الإدارة الجزائرية تحديات جسيمة نتيجة رحيل الكفاءات الأوروبية إذ تركت المرافق العمومية فراغاً هائلاً انعكس سلباً على كفاءة الخدمات واستمرارية العمل الإداري وكان العجز في الخبرات والإطارات المؤهلة واضحاً في مختلف المؤسسات المركزية والمحلية إذ وجد المسؤولون الجدد الذين شكلوا في غالبيتهم المجاهدين وأعضاء جبهة التحرير الوطني أنفسهم أمام إدارة معقدة وموروثة عن النظام الفرنسي، تحمل هياكل بيروقراطية متضخمة وأساليب عمل غير ملائمة للواقع الوطني الجديد، كما مثلت صعوبة توطين الخبرة الإدارية في جميع القطاعات تباين الكبير في المدن والمناطق الريفية، تحديات إضافية زاد من صعوبتها بناء إدارة مستقلة وقادرة على تلبية متطلبات المجتمع بعد سنوات من الاستعمار[2].

وقد تجلى حجم هذا الفراغ بشكل أوضح في رحيل ما يقارب ثمان مئة ألف مستوطن كانوا يشرفون على هياكل الدولة خلال الفترة الاستعمارية، وقد خلف هذا النزوح اضطراباً واضحاً في سير المرافق العمومية ومؤسسات الخدماتية إذ عرفت الإدارات نقصاً حاداً في الموظفين المؤهلين، الأمر الذي صعب ضمان استمرارية العمل الإداري بالكفاءة المطلوبة[3].

ووفقاً لما أورده عبد الحميد صيام، فإنه من بين 120 ألف موظف حكومي لم يبقَ سوى 15 ألف موظف ما أدى إلى حدوث فراغ إداري واسع مست مختلف القطاعات بما في ذلك التعليم والصحة، كما أعداد معتبرة من الكوادر الطبية للبلاد لم يبقَ سوى عدد قليل من الأطباء غير قادرين على تلبية حاجيات سكان، ومثال ذلك مستشفى تلمسان الذي احتوى على ثلاث أطباء فرنسيين فقط ما يشير بوضوح على حجم الضرر الذي خلفه رحيل الكفاءات الأوربية الإدارية[4]، في ظل استبعاد الإدارة التي كونتها جبهة التحرير الوطني وفقاً لاتفاقية إيفيان والتي تمكنت من إبراز كفاءتها في الميدان آنذاك.

---

[1] بنجامين ستورى، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية العامة للكتابة وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2012، ص

[2] بشير فريات، **الإدارة الجزائرية...انجازات حضارية وتطلعات استشرافية**، الشروق، 6 يوليو، 2022 متاح على الرابط https://www.echoroukonline.com.

[3] عبد الحميد صيام، **في الذكرى الستين لاستقلال الجزائر، تحديات ما بعد الاستقلال**، صحيفة القدس العربي، 7 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع 18 فيفري 2026، متاح على الرابط https://www.alquds.co.uk.

[4] **نفسه**.

وأمام هذا الفراغ الإداري الحاد عملت الدولة الجزائرية على تبني جملة من الإجراءات التنظيمية والإصلاحات الهيكلية لإعادة بناء جهاز إداري يضمن استمرارية المرافق العمومية ويحافظ على النظام العام ويمكن إبرازها من خلال النقاط التالية:

– تحديد مهام وزارة الداخلية في نوفمبر 1962 وذلك بناء ثلاث مديريات عامة تمثلت في مديرية الأمن الوطني، مديرية الشؤون العامة والسياسة.

– إنشاء الهياكل القاعدية: تم إنشاء المديرية العامة للأمن الوطني في 22 جويلية 1962، وفي نوفمبر صدر مرسوم بشأن بناء مركز التكوين الإداري.

– الحماية المدنية: أنشئت سنة 1964، والتي لم تكن قبل 1962 سوى مديرية لرجال المطافئ.

– إنشاء اللجنة الوطنية لإحصاء عدد سكان في مارس 1964 لتنطلق الإحصاء في ديسمبر 1965 وقد قدر عددهم 12.101.994 نسمة في 15 محافظة.

ومن خلال ما سبق برز اهتمام الدولة في الحفاظ على الأمن وتكوين الموظفين وتأكيد حضورها عبر التراب الوطني بواسطة الجماعات المحلية للحصول على معرفة دقيقة[1] بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أما على المستوى الإقليمي فتم إعادة تنظيم البلديات المنبثقة من الاستعمار الفرنسي بموجب مرسوم 63–189 المؤرخ في 15–05–1963 في البداية ثم الإبقاء على تقسيم الإقليمي 15 محافظة و83 مقاطعة إلا أنه وبسبب نقص الإطارات المحلية بالمقارنة مع عدد البلديات تم تقليص البلديات من 1535 إلى 636[2].

ب/ التحديات الاقتصادية وإجراءات الدولة لمعالجتها:

واجهت الدولة الجزائرية عشية استقلالها وضعا مزريا على المستوى الاقتصادي حيث أن فرنسا قد تركت الجزائر في مواجهة عجز مالي خطير حيث سلبت أموال الخزينة الموجودة في البنوك وتم تحطيم أغلب الآلات الزراعية بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية للدولة الفرنسية وكان الاقتصاد موجها بالكامل للخارج وزاد الوضع سوءا رحيل الكفاءات الأوروبية[3].

لقد تميزت سنتا 1961 و1962 بنوع من الفراغ الاقتصادي حيث غادر الجزائر حوالي 900 ألف عامل أوروبي من بينهم 300 ألف من ناشطين اقتصاديا الذين يؤمنون التأطير الاقتصادي بحكم أنهم يزودون الجزائر بنصف إيراداتها الضريبية ويستهلكون ما يقارب 60% من وارداتها و40% من انتاجها المحلي، كما تسبب مغادرة رؤوس الأموال الى اختلال توازن الجهاز الإنتاجي للدولة جراء اشتداد الصراع

---

[1] **وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تطور وزارة الداخلية والمحلية والتهيئة العمرانية**، موقع رسمي للوزارة، 4 جوان 2022، تم الاطلاع بتاريخ 12–02–2026 متاح على: interieur.gov.dz

[2] **نفسه.**

[3] ناجية خرقان، **اسهامات احمد توفيق المدني بعد الاستقلال 1962–1983**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 25–06–2018، ص 21.

بين جيش التحرير والسلطة الفرنسية سنة 1959 إضافة إلى رحيل تسعة أعشار الأوروبيين الذين يمثلون أصحاب المنشآت والموظفين والأطباء[1].

ولتوضيح حجم التحديات الاقتصادية الناتجة عن رحيل الكفاءات الأوروبية يشير عمار زيان في مقاله إلى جملة من المشاكل التي نتجت عن ذلك وسنعدها في النقاط التالية:

– غياب الإطارات: مثلت اليد العاملة الأوروبية النشيطة في الجزائر حوالي 300 ألف منهم 33 ألف رئيس استغلال، 15 ألف من الإطارات العليا وممتهني الوظائف الحرة 100 ألف كلهم يشغلون مناصب أو وظائف هامة، وهروبهم أدى إلى مشاكل على الاقتصاد والتكوين المهني والحضور التقني وأدى غياب هذه الإطارات إلى انخفاض المداخيل وزاد من مشاكل الصحة والتعليم.

– اضطراب السوق الداخلية: كما ذكرنا سابقا تستهلك الأقلية الأوروبية حوالي 40% من الإنتاج المحلي و60% من الموارد الاستهلاكية وهجرة هذه الأقلية حررت ما يبلغ 36% من الإنتاج المحلي و54% من المواد الاستهلاكية المستوردة[2].

– ضياع رؤوس الأموال: حيث انه تم تهريب 110 مليار من قبل الأوروبيين وحوالي 20 فرنك عبارة عن ديون غير مسددة مما أدى ضعف الضرائب.

– وأخيرا هجرة المقاولين الفرنسيين التي أدت إلى أكثر من 40% من الأراضي المستوطنة إضافة إلى غياب المؤسسات الصناعية والحرفية واختفاء المستهلكين ذوي المستوى المعيشي العالي، وضياع رؤوس الأموال ما تسبب في شلل الاقتصاد الجزائري[3].

وبالرغم من بقاء السلطة السياسية في يد الجزائريين إلا أن السلطة الاقتصادية بقيت بيد الأوروبيين المحتفظين بأملاكهم ومزارعهم وبذلك استمر استغلال الفلاح الجزائري كما في الماضي ما بين استياء ومطالبة بالعدالة، عموما ظلت المليكة العقارية في يد كبار الملاك الفرنسيين والجزائريين المتعاونين حتى صدر قرار 1963 لمحاولة تأميم وحماية الأراضي الوطنية[4].

وقد عملت الحكومة الجديدة على مواجهة هذا التصدع الخطير في الهيكلة الاقتصادية في محاولة منها لإنعاش الاقتصاد الجزائري من خلال تطبيق بعض محاور مؤتمر طرابلس بالأخص فيما يتعلق بالنظام الاشتراكي ومن ذلك نذكر:

– توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين الفقراء التي كانت ملكا للمستوطنين الفرنسيين.

– تحويل المصانع إلى تعاونيات تدار بواسطة العمال ذاتيا[5].

---

[1] بنجامين ستوري، **المرجع السابق**، ص 13–14.

[2] عمار زيان، **الأوضاع الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال 1962–1964**، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م16، ع02، الجزائر، 2025، ص 52.

[3] **نفسه**، ص 53.

[4] **نفسه**، ص 53.

[5] **نفسه**، ص 55.

- تأميم الأراضي الوطنية وفق قرار 1963.
- توسيع القطاع العام وإنشاء الصناعات الثقيلة.
- مراقبة التجارة الخارجية وتأميم القطاعات الحيوية[1].

وبالرغم من صعوبة التحديات الناتجة عن رحيل الكفاءات وما خلفته من فراغ إداري واقتصادي استطاعت الدولة الجزائرية من خلال مجموعة من الإجراءات الإصلاحية والتنظيمية أن تضع الأسس الأولى لبناء مؤسسات وطنية مستقلة.

3/ الصراع الداخلي وبروز الأزمة الشرعية (1962-1965):

رغم استقلال الجزائر، لم تتبلور الوحدة الوطنية بشكل كامل فالمجتمع ظل منقسما على حافة حرب أهلية، تشهد البلاد أولى أزماتها الداخلية مباشرة بعد إطلاق سراح بن بلة ورفقائه.[2]

أ/ جذور الصراع الداخلي وأزمة الشرعية:

وفي هذا الإطار انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس يوم 27 ماي 1962، بحضور أعضائه من الداخل والخارج وقد تركز جدول الأعمال المجلس على نقطتين أساسيتين: دراسته برنامج جبهة التحرير الوطني وتشكيل قيادة عليا لتحل محل الحكومة المؤقتة عبر المكتب السياسي، وقد برزت هنا بوادر الخلاف ما أدى إلى انقسامات داخل المجلس وأزمة شرعية بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، إذ كان كل طرف يرى نفسه الأحق بالشرعية[3].

حيث رأت اللجنة الوزارية التابعة للحكومة المؤقتة أن لها الأحقية في السلطة على الولايات معتبرة أن هيئة الأركان غير قادرة على الإشراف عليها بحكم تمركزها في خارج الحدود، في حين سعت هيئة الأركان إلى تعزيز نفوذها عبر السيطرة على الولايات لتفادي أي معارضة محتمة عند دخولها الجزائر، وعندما أدركت الحكومة المؤقتة أن جيش الحدود لم يعد ضمن نطاق سيطرتها تمسكت برغبتها في بسط السيطرة على الولايات وأصدرت أوامر لهيئة الأركان بالدخول إلى الداخل إلا أن الأخيرة رفضت متذرعة بوجود خط شال وتشديد الرقابة، ما أدى إلى قطيعة بين الطرفين[4].

وما زاد من شدة الخلاف مطالبة هيئة الأركان بتجنيد الأطباء والطلبة اللاجئين في تونس والمغرب، بهدف تعزيز حضورها داخل موازين القوة إلا أن الحكومة المؤقتة رفضت لتفادي تكرار أخطاء الجبهة 1956 حين دعت الطلبة إلى الالتحاق بالجبال وترك مقاعد الدراسة إضافة لذلك اعترضت هيئة الأركان على أسلوب الحكومة المؤقتة في إدارة المفاوضات واتهمتها بتقديم تنازلات قد تمس بالسيادة الوطنية، ورأت

---

[1] عبد الكريم قويسمية، **المرجع السابق**، ص 44.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص189.

[3] حنيفي هلايلي، الجزائر **أزمة صيف 1962** وإرهاصات إعادة بناء الدولة الحديثة، عصور الجديدة، ع11-12، الجزائر، 2013-2014، ص391.

[4] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002، ص210.

وجوب وضع استراتيجية محكمة لإدارة مفاوضات إيفيان وما زاد من حدة الخلاف استقالة قيادة الجيش هواري بومدين[1] ومساعديه ما شكل أول تمرد على الحكومة المؤقتة وأصبح الجيش بلا قيادة تسيره.

وعقب الاستقلال تفجرت هذه التراكمات خلال سنة 1962 فيما عرفت بأزمة صيف 1962 والتي تعود جذورها إلى الخلافات الداخلية التي ظهرت خلال اجتماع المجلس الوطني بطرابلس، حيث تم التحضير لما بعد الاستقلال ودراسة الوضع السياسي إضافة إلى المصادقة على ميثاق المؤتمر ومع معانات الشعب من آثار الحرب، سعى بعض القادة إلى بسط نفوذهم على السلطة وفي مقدمتهم أحمد بن بلة بمساندة من قائد هيئة الأركان هواري بومدين، الذي أعلن سابقا تحفظه على مسار المفاوضات لتبرز خلافات جديدة بين أحمد بن بلة وأيت أحمد ومحمد بوضياف حول المكتب السياسي الذي كان من المقرر أن يحل محل الحكومة المؤقتة، حيث رفض الأخيران[2] الانضمام إليه ما خلق أجواء من النزاعات وانتهى بمغادرة بن خدة ووزرائه للمؤتمر قبل انتهائه.

ومع إعلان الاستقلال بعد الاستفتاء تقرر المصير، انقسمت جبهة التحرير الوطني إلى معسكرين متصارعين من جهة أحمد بن بلة بدعم الولايات الداخلية وجيش الحدود بقيادة هواري بومدين، رغم تنحي الأخير عن القيادة سابقا وبعض الولايات الداخلية ومن جهة أخرى الحكومة المؤقتة مدعومة ببعض قادة الولايات، ومع اشتداد الصراع، خرج الشعب في مظاهرات رافعين شعار "سبع سنين بركات" وهنا تدخل بعض الأطراف ذات الرأي السديد والحيادي وبجهود يوسف بن خدة توقفت الأزمة التي كادت أن تتحول إلى حرب أهلية تعصف بأمن واستقلال البلاد.

وبالرغم من تدخل الأطراف المهدئة، فرض الجيش نفسه على الواقع السياسي بماله من تنظيم وتسليح حديث ومن ثم تم التصويت على المكتب السياسي بقيادة أحمد بن بلة بموجب بيان صادر عن الحكومة المؤقتة 7 أوت 1962 وفي 20 سبتمبر انتخب البرلمان الجزائري بقيادة فرحات عباس وتشكلت أول حكومة برئاسة أحمد بن بلة[3].

---

[1] **هواري بومدين:** أو محمد بوخروبة، لعب دوراً كبيراً في تاريخ الجزائر فترة ثورة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي، تولى بعد الاستقلال الإشراف على المؤسسة العسكرية، عرفت بالمؤسسة السيدة وبفضل هذا المنصب تمكن من الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة في 19 جوان 1956، التحق بجيش التحرير الوطني حين اندلاع الثورة وكان مسؤولاً عسكرياً في منطقة الغرب الجزائري، تولى قيادة وهران من سنة 1957 إلى غاية 1960، ومن ثم رئاسة الأركان من 1960 إلى تاريخ الاستقلال 5 جويلية 1962، ومن ثم عين وزير للدفاع، من بعدها نائباً لرئيس مجلس الوزراء سنة 1963 مع بقاء كوزير للدفاع، وفي 19 جوان 1965 قام هواري بانقلاب عسكري للإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة، من ثم تولى رئاسة الدولة الجزائرية على إثر ذلك، يعد هواري بومدين من عائلة كبيرة العدد متواضعة مادياً ولد سنة 1932 من شهر أوت وتوفي صباح الأربعاء 27 ديسمبر 1978 بعد صراع مع المرض (يحي أبو زكريا، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**، ص 21-22). ملحق رقم 08: صورة لرئيس هواري بومدين، ص 136.

[2] عمار عمورة، **المرجع السابق**، ص 210.

[3] **نفسه**، ص 211.

إلا أنه بعد تشكيل الحكومة شرع أحمد بن بلة في إقصاء معارضيه السياسيين بما في ذلك حليفه خيضر، وتم إلقاء القبض على آيت أحمد ووضع فرحات عباس تحت الإقامة الجبرية في أدرار وذلك لاختلافه مع الرئيس في كيفية بناء الدولة الفتية كما قام العقيد شعباني قائد الولاية السادسة بتمرد عسكري عام 1964 كلفه حياته حيث تم إعدامه، كما يلاحظ أنه من بين مناضلي الثورة من بقي ضمن جبهة التحرير الوطني ومنهم من قرر تأسيس حزب مستقل ومثال ذلك آيت أحمد باسم جبهة القوى الاشتراكية 29 سبتمبر 1963 إلا أنه حل وقبض عليه كما ذكرنا سلفا سنة 1964 وفي ظل تهميش بن بلة لمبدأ القيادة الجماعية وتقليص دور جبهة التحرير الوطني واستغلال الانقسامات الداخلية تمكن من احتكار السلطة داخل المكتب السياسي وفرض مبدأ الحزب الواحد الأمر الذي صعب تأسيس نقابات مستقلة عن الحزب وخالف ما نص عليه برنامج طرابلس[1].

ب/ الحزب الواحد كآلية لإعادة بناء الشرعية السياسية:

من خلال ما سبق وفي ظل الجدال القائم حول طبيعة النظام السياسي الذي ينبغي اعتماده في الجزائر المستقلة برزت مسألة التعددية الحزبية[2] كأهم الإشكالات المطروحة خاصة في ظل التخوف من تأثيرها على وحدة المسار الثوري واستمرار أهدافه.

وفي هذا السياق أعتبر ميثاق الجزائر أن التعددية الحزبية لا تُعد بالضرورة معياراً للديمقراطية أو الحرية بل هي بمرحلة معينة من تطور المجتمعات المقسمة طبقياً كما أن اعتمادها في الدول السائرة في طريق البناء الاشتراكي يساهم في توسيع التناقضات الاجتماعية ويفتح مجالاً أمام قوى رأس المال ومجموعات الضغط الأجنبية للتأثير على السلطة السياسية وهو ما قد يهدد مكاسب الثورة ويعرقل مسار البناء الوطني[3].

وبعد الاستقلال أصبح من الضروري وضع حزب سياسي قادر على ضمان وحدة القرار السياسي وحماية مكاسب الثورة كذلك كان اختيار الحزب الواحد كخطوة استراتيجية، يجب أن يكون واضحاً ودقيقاً من حيث أهدافه ومكوناته الاجتماعية وطريقة عمله لتفادي أي خطر محتمل كظهور ديكتاتورية برجوازية

---

[1] العربي زبيري، **المرجع السابق**، ص 217.

[2] **التعددية الحزبية:** المعنى العام للتعددية الحزبية هو الحرية الحزبية، بمعنى أن يعطى أي تجمع الحق في التعبير عن نفسه ومخالطة الرأي العام بصورة مباشرة على ضوء التناقضات التي يحتويها كل مجتمع من المجتمعات السياسية التي يتم من خلاله الوصول إلى خير الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من أجل الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها، أما المعنى الخاص لها فيشير إلى وجود ثلث أحزاب فأكثر كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوة واستقرار ويميزها عن غيرها من التجمعات غير الثابتة. ينظر: هادي مشعان ربيع، **التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ع1، العراق، د.ت، ص 223.

[3] Front de liberation Nationale chante dAlger, **Etudes et documents**, commission centrale dorientation, Alger, 1964, p61.

مصغرة أو تكون طبقة بيروقراطية تستغل الحزب لمصالحها الخاصة أو حتى تحول الحزب إلى مجرد أداة للشرطة السياسية.

كما أن التنظيم الفعال للحزب لا يمكن فصله عن دروس التاريخ الوطني فقد كان الاتحاد بين مختلف التيارات أثناء الكفاح المسلح أداة ضرورية لكن استمرار هذا الاتحاد دون مراجعة بعد الاستقلال كان سيؤدي إلى فوضى وتناقضات داخلية وهذا جعل من الضروري إعادة هيكلة الحزب بما يتوافق مع الثورة الاشتراكية مع الحفاظ على طليعته وقدرته على التطور المستمر.

إضافة إلى كونه يجب أن يكون تعبيراً صادقاً عن إرادة الجماهير، معتمداً على ثقتها كمصدر للشرعية، وقد أثبت التاريخ أن الشعب حارس أكثر ثباتاً لمصالح البلاد من أي مؤسسة تدعي تمثيله، وعليه أصبح الحزب الواحد أداة لضمان استمرارية المشروع الوطني، وحماية الشرعية الثورية من أي تهديد داخلي أو خارجي مع إدراك محدودية قيادة جبهة التحرير في البداية وضرورة تكيفها مع الوضع الجديد بعد الاستقلال حيث وجب تأسيس حزب ثوري طليعي مرتبط بالجماهير يحمي مكاسب الثورة ويمنح النشاط الاقتصادي والسياسي ويوازن بين الديمقراطية المباشرة والمركزية الخاضعة للرقابة الشعبية[1].

وعليه فإن خيار الحزب الواحد كان رداً على الانقسامات المحتملة والتعددية السياسية لضمان وحدة القرار السياسي وارتباطه بالجماهير وحماية مكاسب الثورة ساعياً لترسيخ الشرعية الثورية.

ثالثاً: التشريعات الأولى للدولة الوطنية.

وفي سياق عملية بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال أصبح لزاماً على الحكومة الجديدة برئاسة أحمد بن بلة، وفي ظل التحديات والصراعات السياسية القائمة أن تعمل على إحكام السلطة وبناء مؤسسات الدولة الفتية ولتحقيق ذلك بادرت إلى جملة من الإصلاحات والتشريعات التي تستند إليها في تسيير شؤون البلاد وتنظيم مختلف هياكلها وفي هذا الإطار برزت مجموعة من النصوص المرجعية على رأسها دستور 1963[2]، إضافة إلى ميثاق الجزائر وقانون التسيير الذاتي وهي نصوص هدفت إلى ضبط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وتنظيم مؤسساتها بما يتوافق مع توجهات المرحلة ومتطلبات بناء الدولة.

[1] Front de liberation Nationale chante dAlger,op cit, p60.

[2] نور الدين ثنيو، الدولة الجزائرية ومسألة الهوية الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، متاح على DOI :https://doi.org/10.65506/30116 تم الاطلاع عليه بتاريخ 17-02-2026.

1/ دستور 1963:

أ/ تعريف دستور 1963 وظروف تشكيله:

يعد الوثيقة الدستورية الأولى، صدر يوم 10 سبتمبر 1963 صادق عليه المجلس الوطني يوم 28 أوت 1963 ووافق عليه الشعب بموجب استفتاء 08 سبتمبر 1963 أول وثيقة شكلية عرفتها الدولة الجزائرية المستقلة وقعت بطريقة ديمقراطية حيث أن مشروع الدستور يوم 21 جويلية 1963 بندوة الإطارات بقاعة سينما الماجستيك وتم الإقرار عليه[1].

ويعد استعادة الدولة الجزائرية لاستقلالها أصبح وضع دستور للبلاد من أولوية المرحلة الانتقالية، حيث نصت اتفاقية إيفيان على إعداد دستور وذلك عن طريق هيئة تنفيذية مؤقتة تدير شؤون الدولة وتشرف على انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وتحديد صلاحياته التي من ضمنها إصدار دستور للدولة إلا أن أزمة صيف 1962 بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان إضافة إلى تدخل الحزب في صيانة المشروع قللت من الدور الفعلي للمجلس الوطني التأسيسي ما انعكس على شكل النظام السياسي الذي ركز السلطة بيد الحكومة ورئيسها بن بلة بالرغم من كون المجلس الوطني الهيئة المخولة قانونياً، إعداد الدستور وفي ظل هذه الظروف تشكل دستور 1963 في سياق سياسي اتسم بالسعي إلى إحكام السلطة وتركيزها ما انعكس بشكل واضح فيما بعد على طبيعة النظام السياسي الذي أقره[2].

ب/ الأسس الكبرى ومضمون دستور 1963:

احتوى دستور 1963 على مقدمة استعرضت كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار، وانتصاره وحصوله على الاستقلال كما عرضت مجموعة من الأهداف التي تسعى للثورة الديمقراطية الشعبية لتحقيقها، مؤكدة على وحدة الشعب وارتباط الدولة بالمبادئ العدالة والمساواة أما النصوص التفصيلية فقد اشتملت على 78 مادة تناولت مجموعة من الأحكام المتعلقة بتنظيم السلطات والحقوق والحريات السياسية وآليات الرقابة بما يعكس الأسس الكبرى للدولة الوطنية الجديدة ومرتكزاتها الأساسية[3].

وتتمثل المبادئ الكبرى لدستور 1963 من خلال:

المبادئ والأهداف الأساسية ح تطرق الدستور إلى شكل وطبيعة الدولة وفقا للمادة 1 "الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية"[4] إضافة لانتمائها للمغرب العربي والعالم العربي الافريقي، وإقرار الدين الإسلامي

---

[1] لعزير معيقي عبد المالك صايش، عن تطور الدساتير الجزائرية، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، م06، ع02، الجزائر، 2002، ص 10.

[2] عمار عباس، **دستور الجزائر لسنة 1963 دراسة في إجراءات الإعداد والمضمون**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 3-4 ديسمبر 2016، منشور إلكتروني، أطلع عليه بتاريخ 17-02-2026. الرابط: http://ammarabbes.blogspot.com/2016/12/1963.ntm!?m=1

[3] دساتير الجمهورية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام، 2020، ص 98.

[4] ينظر الملحق 03، ص 131.

دينا للدولة وترسيخ اللغة العربية كلغة رسمية كما رسخ الدستور للعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين كأساس لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية كما أقر مدينة الجزائر كعاصمة للبلاد وتم تحديد شكل العلم[1].

كما أثبت نظام الحزب الواحد وأقر أن السلطة التنفيذية أولى السلطات ويركز الدستور السلطة العليا في يد رئيس الجمهورية ويمنحه سلطات واسعة لممارسة السلطة الفعلية واتخاذ قرارات تشريعية[2] كما ورد في نص المادة 52 "يتولى رئيس الجمهورية تنفيذ القوانين" والمادة 58 "يجوز لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس التفويض له لمدة محدودة حق اتخاذ تدابير ذات صيغة تشريعية تتخذ في نطاق مجلس الوزراء أو تعرض مصادقة المجلس في أجل ثلاثة أشهر"[3]

إضافة إلى تبني الدولة الأيديولوجية الاشتراكية وتم تحديد المؤسسات السياسية وشكل الحكومة حيث يقوم النظام السياسي على ثلاث مؤسسات رئيسية وهم الجمعية الوطنية ذات الفرقة الواحدة، ورئيس الجمهورية، والحزب الوحيد جبهة التحرير الوطني.[4]

كما تطرق الدستور الى دور جيش التحرير حيث انتقل من كونه جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي يسعى إلى خدمة الشعب ويسهر على أمنه والعمل على تطبيق الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد،[5] ضمن دفاعه على التراب الوطني[6].

ومن ثم أقر الدستور إنشاء المجلس الدستوري الذي يتألف من الرئيس الأول للمحكمة العليا ورئيس الغرفتين المدنية والإدارية في المحكمة العليا بالإضافة إلى تعيين ثلاث نواب من قبل المجلس الوطني الشعبي وعضو يعينه رئيس الجمهورية إلا أن هذه الهيئة لم يتم تشكيلها لما عرفته تلك الفترة من أحداث عرقلة استقرار البلاد آنذاك.

ومن خلال دستور 1963 نجد أنه قد كرس مبدأ الشرعية التاريخية، أي أن قيام الدولة مستمد من كفاح الثورة ويظل رئيس الجمهورية هو المسؤول عن قيادة الدولة وحماة مكتسبات الاستقلال[7].

---

[1] دساتير الجمهورية الديمقراطية، **المصدر سابق**، ص 10.

[2] الطيب بتة، **مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري على ضوء الدساتير المتعاقبة**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م06، ع04، ص 641.

[3] دساتير الجمهورية الديمقراطية الشعبية، **المصدر سابق**، ص13.

[4] فخر الدين ميهوبي، **المرجع السابق**، ص 96.

[5] دساتير الجمهورية الديمقراطية الشعبية، **المصدر سابق**، ص 08.

[6] خديجة بوضياف، عبد القادر بلوفة جلالي، **أحمد بن بلة ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية 1962-1965**، مجلة البحوث التاريخية، م06، ع02، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 395.

[7] جمال بلفردي، **التوافق والتباين للوظائف والسلطات من خلال دستور 1963 ودستور 1976 دراسة تاريخية مقارنة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م07، ع02، الجزائر، ص 339.

2/ قانون التسيير الذاتي 1963:

في إطار سعي الدولة الجزائرية لتنظيم النشاط الاقتصادي عقب الاستقلال، تم إصدار قانون التسيير الذاتي 1963 الذي جاء لتأطير تجربة التسيير الذاتي[1] البارزة كحل ظرفي لضمان استمرارية سير المؤسسات الإنتاجية.

أ/ نشأة تجربة التسيير الذاتي وتعريفها:

شهدت الدولة الجزائرية الفتية أوضاعا أقل ما يقال عنها مزرية منيت بها على جميع الأصعدة في ظل خروج المعمرين من البلاد وشغور الأملاك والمؤسسات وتوسع هجرة المزارعين نحو المدن[2]، حيث كان أغلبهم في السابق يعملون كأجراء في هذه الملكية الشاغرة، رأت الدولة وجوب احتواء الموقف بإعلان جملة من القرارات والمراسيم تمثلت في قرارات مارس وأكتوبر 1963.

حيث تم تطبيق نمط الإدارة الذاتية عقب رحيل الكفاءات الأوروبية لسد فراغ المؤسسات والأملاك، نتج عن رحيلهم ما سمي بالأملاك الشاغرة في صيف 1962 وبدأ الإشراف على هذه الأخيرة بشكل فردي وجماعي من طرف منظمات وطنية مثل: وحدات بجيش التحرير بضواحي وهران والاتحاد العام للعمال الجزائريين بشلف وقد شمل هذا القطاع الزراعي في البداية بشكل أكبر مقارنة ببقية القطاعات[3].

وهنا عملت السلطات على اصدار جملة من القرارات من بينهم مرسوم 22 أكتوبر 1962 الذي يستهدف الأملاك الشاغرة لحماية المزارع ويمنع تهريب الآلات تحت المصلحة العامة، ومن ثم تلاه قرارات 22 أكتوبر 1962 أسست لجان التسيير في هذه المزارع حيث عملت السلطة المعنية بذلك على المحافظة على الوحدات الزراعية الكبرى دون توزيعها بشكل نهائي وتم تأميم هذه المزارع بشكل جزئي من شهر مارس الى جوان 1963 التي شملت وحدات زراعية لكبار المعمرين عددها 127 مزرعة تضم 200.000 هكتار[4].

وبعد عرض الظروف التي أفرزت تجربة التسيير الذاتي من تدخل اللجنة والمراسيم التمهيدية قبل صدور مرسوم 1963 يمكن تعريف التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية كما أورده عبد الكريم لكحل انه "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو تم تأميمها" وتطرق في تعريفه أيضا إلى ما عرفه المشروع التمهيدي لمبادئ التسيير الذاتي أنه "نوع من التنظيم الذاتي والاقتصادي

---

[1] **التسيير الذاتي:** عرف بأنه تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية والاشتراك في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة، ومفهوم التسيير الذاتي مرادف لمفاهيم عديدة "الجماعة، التعاونية، حق تقرير المصير، التسيير المشترك" إن لهذه المفاهيم معاني متقاربة فهي تعني الملكية ونمط تسيير ونوع حياة المشاركين لا تخرج عن كونها نوعا من الديمقراطية الاقتصادية سواء في الماضي أو الحاضر. (ينظر: محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د.ت، ص 121-122).

[2] بنجامين ستورا، **المصدر سابق**، ص 34.

[3] محمد سويدي، **المرجع السابق**، ص 123.

[4] **نفسه**، ص 123.

والاجتماعي يمثل محتواه الأيديولوجي السبل الرئيسية التي اختارتها الجزائر لإضفاء إلى الاشتراكية والتي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر المسؤول بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الإنتاجية واهتمامهم المعنوي والمادي بثمرة انتاجهم وبين مصالح المجموعة الوطنية بأخذ قسط من الأرباح المنشأة لفائدة المجموعة وإخضاع مخططات تنمية الوحدة لمخططات التنمية الوطنية والاقليمية" وعليه فإن نظام التسيير الذاتي يعتمد على الديمقراطية الشعبية المباشرة بحيث يشكل العاملون أعلى سلطة تشريعية داخل مؤسساتهم في حين تبقى أصول المؤسسة تحت إشراف الدولة[1].

ب/ تنظيم التسيير الذاتي رسميا في القطاعات الإنتاجية:

من خلال ما سبق يبدو لنا أن تطبيق التسيير الذاتي في الدولة الجزائرية قد سبق إقرار القانون المنظم المتمثل في مراسيم وقرارات 22 مارس 1963 والتي بموجبها أقرت الدولة رسميا حق العمال في تسيير الوحدات الإنتاجية الزراعية والاقتصادية على حد السواء[2].

أعلن بن بلة رسميا عبر الإذاعة والتلفزيون عن المرسوم في 22 مارس 1963 الذي يقتضي بتنظيم المنشآت الصناعية والمشتغلات الزراعية تحت الأملاك الشاغرة على أثر رحيل المعمرين وفي أكتوبر من نفس السنة تم تأميم أخر ممتلكات المستوطنين[3] حيث تم التأميم الكامل للأراضي الزراعية ووصلت عددها المسير ذاتيا إلى 2.632.000 والتي كانت ملكا لـ 22.000 معمر فرنسي[4]، وقامت الدولة في المجال الزراعي بجملة من التدابير المتواضعة لصالح هذه القطاع كونه أكثر تضررا جراء رحيل الأوروبيين ما تسبب في صعوبة النهوض بالقطاع في ظل غياب الإطارات الفنية وبحلول سنة 1969 امتد القطاع الزراعي المسير ذاتيا على 2312280 هكتار اشتمل الزراعة الحديثة أيضا وبلغ العاملون فيه 115 الف عامل دائم.

أما على مستوى المجال الصناعي فتأثر هو الأخر برحيل المعمرين ولمواجهة هذا عملت الدولة على تبني التسيير الذاتي على مختلف المؤسسات الصناعية وقامت بإنشاء الشركات الوطنية العامة وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع التجاري فعملت على اخضاع منشآت لشركات فرنسية لتسيير الذاتي وامتدت أيضا لممتلكات جزائرية، وفيما يخص التجارة الخارجية فأحتركت معظمها من قبل الهيئة الوطنية للتجارة[5].

وكان الهدف من هذا الإعلان تنظيم تجربة التسيير الذاتي رسميا وضمان تعميمها على مختلف القطاعات لتحقيق استمرارية الإنتاج وإشراك العامل في إدارة مؤسساتهم تحت اشراف الدولة.

---

[1] عبد الكريم لكحل، **تجربة التسيير الذاتي في الجزائر بين النظرية والتطبيق 1962-1965**، مجلة البحوث التاريخية، م05، ع02، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 461-462.

[2] محمد سويدي، **المرجع السابق**، ص 124.

[3] بنجامين ستوري، **المرجع السابق**، ص 26.

[4] محمد سويدي، **المرجع السابق**، ص 123.

[5] بنجامين ستوري، **المرجع السابق**، ص27.

ج/ الإطار التنظيمي وأجهزة التسيير:

لقد نصت قرارات 22 مارس 1963 على تشكيل عدد من أجهزة التسيير الذاتي والمتمثلة في الجمعية العامة للعمال، ومجلس العمال ولجنة التسيير الذاتي[1].

فيما يخص الجمعية العامة للعمال فإنها تضم كل عاملين في الوحدة الإنتاجية الدائمين تقوم بعقد مداولات ولا تتم إلا بحضور ثلثي أعضاء الجمعية أو تتمثل قراراتها بشأن تسيير الوحدة الإنتاجية أو المؤسسة محل الاستثمارات في مداولاتها كما وتصادق على مخطط التنمية الوحدة الإنتاجية ولتنفيذ هذه المهام يتم استدعائها من قبل مجلس العمال في كل ثلاث أشهر.

وبالنسبة لمجلس العمال فيتم اختياره من قبل أعضاء الجمعية العامة للعمال بواسطة الاقتراع السر لمدة ثلاث سنوات، ويجدد ثلثه كل عام، ويجتمع كل شهر مرة بقرار من لجنة التسيير كما يمكن عقد مجلس استثنائي بطلب من ثلث أعضاء المجلس، والهدف من هذه الاجتماعات الموافقة على النظام الداخلي للمؤسسة ليقرر شراء أو بيع عتاد التجهيز وفق البرنامج السنوي المصادق عليه من قبل الجمعية العامة، وينظر في حسابات أخر السنة المالية قبل تقديمها للجمعية العامة للعمال[2].

أما لجنة التسيير فيمكن اعتبارها بجانب المدير أبرز هذه الهيئات في السنوات الأولى من تطبيق التجربة فقد تولت جملة من المسؤوليات المحددة داخل المزرعة إلى توزيع العمل ووضع مخطط فلاحي مع ضرورة الرجوع إلى مجلس العمال عند اللزوم وتتألف اللجنة من 3 إلى 11 عضواً منتخباً من العمال يشترط أن يكونوا غير مشاركين مباشرة في الإنتاج، يختار الرئيس من بينهم ويعاد تشكيل اللجنة سنوياً بعد انتهاء مدة الانتخابات مع الرجوع للمدير عند تساوي الأصوات للفصل في ذلك[3].

وبحسب ما أشار إليه محمد سويدي فإن للجنة عدة وظائف أساسية تشمل إعداد خطة التنمية الخاصة بالمزرعة في إطار الخطة الوطنية ووضع البرنامج السنوي للإنتاج والتجهيز والتسويق وتنظيم العمل داخل المزرعة مع تحديد المسؤوليات وتوزيعها على الأعضاء كما تتولى إعداد الحسابات المالية السنوية وتحديد أساليب التسويق والإنتاج وتقديم الخدمات اللازمة للعمال ومعالجة المشكلات المتعلقة بالإنتاج والاستعانة بالعمال المؤقتين عند الضرورة[4].

---

[1] محمد سويدي، **المرجع السابق**، ص124.

[2] عبد الكريم قوسمية، **المرجع السابق**، 240.

[3] محمد سويدي، **المرجع السابق**، ص 124.

[4] **نفسه** ص 124.

د/ سياسة التسيير الذاتي: (الأهداف والقيود العلمية)

هدف التسيير الذاتي في المقام الأول استحداث تنظيم سياسي واقتصادي للوصول إلى إيديولوجية اشتراكية توفق بين مصالح العمال وإقامة دولة عمال وعلى حسب قرارات 22 مارس 1963 فإن قانون التسيير الذاتي يهدف إلى:

* الاستقلال الاقتصادي للوحدة الإنتاجية: ضمان استقلال الوحدات الإنتاجية اقتصادياً وفق أهداف الخطة العامة.

* الاستقلال الإداري للعمال: تحقق الوحدة الإنتاجية استقلالها الإداري من خلال إدارة العمال مع الالتزام باللوائح المنظمة لذلك.

* حصول العمال على أرباحهم: وذلك بتمكينهم من الاستفادة من حصصهم من الأرباح الوحدة الإنتاجية، بعد خصم الحصة المقررة مما يعزز روح المشاركة والمسؤولية[1].

* القضاء على النظام الإقطاعي: حيث أعتبر نظاماً بدون فائدة يعيق الإصلاحات الزراعية.

* إزالة النمط الاستعماري: باللجوء إلى تأميم ممتلكات الأجانب.

* إقرار العدالة الاقتصادية والاجتماعية بإزالة الفوارق بين مداخيل الأغنياء وأصحاب الأراضي والأملاك، ومداخيل صغار الفلاحين والعمال[2].

وفقاً لما جاء به عبد الكريم، فإن التسيير الذاتي في الدولة الجزائرية الفتية قد لاقى عراقيل عديدة جعلته يتسم بطابع الفشل آنذاك، بالرغم من أن السلطة قد أولته اهتماماً بالغاً، حيث أنه وفقاً لما صرح به أحمد بن بلة قد فشل هذا النظام كون سكان الريف بالرغم من الدعم المقدم لهم لم يتمكنوا من حسن إدارة الإمكانيات الممنوحة لهم وكان الإنتاج سجل نقصاً من سنة إلى أخرى ومن بين أهم العراقيل التي أقرها عبد الكريم نذكر:

* انخفاض مستمر في الإنتاج والعائد إلى البيروقراطية التي شملت كل المجالات الاقتصادية خاصة الإنتاج الفلاحي.

* تراجع المردودية رغم الارتفاع الملحوظ في استخدام الأسمدة والمبيدات.

* وبفعل تهميش العمال في القطاع من طرف المدير، المسؤول بالدرجة الأولى على الوحدة أو الجهات الوصية، أصبح العامل غير مهتم بنتيجة عمله إذ يرى أنه مجرد أجير.

* سوء استخدام وسائل الإنتاج المادية والبشرية لنقصها وانعدام الإرشاد العلمي لقلة الكفاءات المختصة في المجال في مختلف العمليات الإنتاجية.

* عدم توزيع الأرباح على عمال الوحدات الإنتاجية في ترسيخ اعتقاد لديهم بأن شعارات التسيير الذاتي لا تستند إلى الواقع الفعلي.

---

[1] عبد الكريم لكحل، **المرجع السابق**، ص 462.

[2] **نفسه**، ص 465

كما قد لعبت مؤسسات التسويق الذاتي دورا أساسيا في النتائج السلبية التي حققها قطاع التسيير الذاتي إلى جانب تبذير العمال للمنتوج بواسطة الاستهلاك الذاتي لهم، وكذلك الأمر بالنسبة للمسؤولين نتيجة لاعتقادهم بأن انتاج وحدات التسيير الذاتي ملكا للجميع[1].

وعليه فإن قانون التسيير الذاتي 1963 شكل إطار التنظيم إدارة المؤسسات الإنتاجية في الجزائر بعد الاستقلال حيث برز كأول مبادرة عمالية قبل تدخل الدولة عبر لجان ومراسيم تمهيدية ويهدف النظام إلى الاستقلال الاقتصادي والإداري للوحدات الإنتاجية، مع تمكين العمال من حصصهم من الأرباح، إلا أن هذه التجربة قد واجهت عراقيل ساهمت في نقص تأثيرها وكفاءتها على اقتصاد البلاد.

3/ ميثاق الجزائر 1964 وتوجهات التأسيس الاشتراكي:

أ/ ظروف إعداد والمصادقة على ميثاق الجزائر 1964:

بمناسبة احياء الذكرى التاسعة لاندلاع الثورة التحريرية قام المكتب السياسي بالإشراف على تشكيل اللجنة المركزية في الفاتح من نوفمبر 1964 بهدف توفير الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لعقد مؤتمر جبهة التحرير الوطني.

وكان أحمد بن بلة قد أعلن بتاريخ 16 نوفمبر 1963 عن انشاء اللجنة التحضيرية التي ستتولى الاعداد لهذا المؤتمر محددا أهم انشغالاته والمتمثلة في تقييم حصيلة عمل المكتب السياسي وإعداد ميثاق يضبط المحاور الكبرى للثورة الاجتماعية، وقد باشرت اللجنة عملها في 18 نوفمبر بحضور أحمد بن بلة والحاج بن علاء[2]، وضمت 52 عضو من بينهم 11 وزيرا و18 نائبا.

وفي 12 ديسمبر نشر برنامج عامها عبر الصحافة الوطنية، متناولاً القضايا السياسية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تمثيل القوى الاجتماعية داخل حزب جبهة التحرير الوطني، وبعد

---

[1] عبد الكريم لكحل، **المرجع السابق**، ص 485.

[2] **الحاج بن علاء:** هو الحاج بن علة بن عثمان محمد ولد قدور وأمه حليمة، صحراوي ولد بتاريخ 24 فيفري 1923 بوذار بعرش العلل (الملعب) انخرط عام 1941 في صفوف شبيبة حزب الشعب الجزائري شارك بعدها في الحرب العالمية الثانية على الجبهتين الألمانية والفرنسية وتم تسريحه عام 1946 وخلال سنة 1947 واصل نضاله مكلفا بالاستعلام والدعاية لأفكار حزب الشعب الجزائري، شارك في العمل الثوري 1954 – 1956 ويعتبر من أبرز القادة لثورة التحرير الجزائرية ومن أهم نواب العربي بن لمهيدي في المنطقة الخامسة ثم سجنه من قبل السلطات الفرنسية من عام 1956 إلى 1962 تقلد منصب رئيس المجلس الوطني التأسيسي في فترة الرئيس أحمد بن بلة سنة 1963 سجن ونفي في فترة الرئيس الهواري بومدين حيث وقف ضد الانقلاب 19 جوان 1965 مكث في السجن ثم الإقامة الجبرية لسنين طويلة مما جعله ينقطع عن الحياة السياسية إلى غاية وفاته سنة 2009. (ينظر: إبراهيم بن عبد المؤمن، **صفحات منسية من تاريخ قادة الثورة الجزائرية: الحاج بن علة 1923-2009)**، مجلة الإنسان والمجال، مج8، ع1، جوان 2022.

سلسلة من الاجتماعات انعقدت جلسة ختامية في 20 أفريل 1964 برئاسة بشير بومعزة[1]، حيث تمت المصادقة على تقرير اللجنة السياسية والتنظيمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية[2].

ومن ثم الإعلان صبيحة 21 أفريل على انتخاب بن بلة أميناً عاماً للحزب وانتخاب اللجنة المركزية والمكتب السياسي وتم المصادقة على ميثاق الجزائر أفريل 1964[3].

ب/ المضامين والتوجهات الاشتراكية:

يعد ميثاق الجزائر الوثيقة الثانية بعد وثيقة طرابلس 1962، التي حددت توجهات الدولة الجزائرية في تحقيق أهداف الثورة الاجتماعية فقد جاء برنامجها السياسي والاجتماعي والثقافي ليكمل مسار الثورة الديمقراطية[4]، أصدره أحمد بن بلة في أفريل 1964 مؤكداً من خلاله تبني النظام الاشتراكي ووضع الأطر العامة لبناء الدولة الجزائرية، مع التشديد على مبدأ السيادة الوطنية كركيزة أساسية لاستقلال القرار الوطني[5].

وقد تضمن الميثاق نصاً يمتد من الصفحة 9 إلى 126 وينقسم إلى أربعة فصول يتناول الفصل الأول تاريخ الحركة الوطنية حتى عام 1954 مع التركيز على حرب التحرير والأسس الإيديولوجية للثورة، ويقسم هذا المحتوى إلى ثلاثة فصول متسلسلة[6].

يتناول الفصل الثاني مشكلات المرحلة الانتقالية ومهام البناء، مركزاً على الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، كما يعالج المهام الاقتصادية المرتبطة بالبناء الاشتراكي بما في ذلك استغلال الموارد المتاحة وأساليب التمويل وطرق الإنتاج وينقسم هذا الفصل إلى قسمين[7].

أما الفصل الثالث يتناول تنظيم الحزب والإدارة والسياسة، بهدف تنظيم استمرارية الثورة، ويقسم هذا المحتوى إلى أربعة فصول تتضمن أربعين مادة تغطي مختلف الجوانب التنظيمية والإدارية والسياسية بشكل كامل.

---

[1] **بشير بومعزة:** مناضل وسياسي جزائري ولد سنة 1927 بمدينة خراطة، انخرط مبكرا في حزب الشعب الجزائري ثم في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، قبل التحاقه بجبهة التحرير الوطني ومشاركته في الثورة شغل عدة مناصب وزارية بعد الاستقلال في حكومتي أحمد بن بلة وهواري بومدين كما عين رئيسا لمجلس الأمة عام 1998 من طرف اليمين زروال واستقال من منصبه سنة 2001 وأصبح قليل الظهور واختفى عن الساحة السياسية بعد تدهور صحته، توفي عن عمرا يناهز 82 عاما بعد معاناة مع مرض العضال بمدينة جنيف السويسرية. (ينظر: مقال بشير بومعزة، "كارلوس العرب يفارق الحياة"، موقع النهار أونلاين، تاريخ الاطلاع 23 فيفري 2026).

[2] ميلود بلعالية، مؤتمر جبهة التحرير الوطني الجزائر 12-16 أفريل قراءة في التفاعلات والصعوبات، مجلة الحوار المتوسطي، م10، ع02، شلف، الجزائر، جوان 2019، ص 449.

[3] نفسه، ص 453.

[4] عبد الكريم لكحل، **المرجع السابق**، ص 468.

[5] خديجة بوصياف، **المرجع السابق**، ص

[6] Front de liberation Nationale chante dAlger, op cit, p57.

[7] Ibid

أما الفصل الرابع احتوى ملخصاً خاصاً لتقرير الأمين العام للمكتب السياسي أحمد بن بلة، الذي تم تقديمه خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في الجلسة الختامية ويستعرض فيه أبرز النتائج والتوصيات المتعلقة لمختلف أعمال المؤتمر[1].

وعليه تضمن ميثاق الجزائر جملة من التوجهات الرئيسية التي شملت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى على الصعيد الخارجي بهدف تحقيق التحول الشامل في الدولة الوطنية المستقلة وبناء مجتمع اشتراكي قائم على العدالة الاجتماعية.

فعلى المستوى الاقتصادي سعى الميثاق إلى استعادة السيادة الوطنية من خلال القضاء على بقايا الاقتصاد الاستعماري والعمل على إنشاء اقتصاد وطني مستقل.

[1] ميلود العالية، **المرجع السابق**، ص 434.

خلاصة الفصل:

شكلت الشرعية الثورية أساس قيام الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، ومنحت القيادة حق ممارسة السلطة وبناء النظام السياسي، كما حددت مواثيق الثورة، وعلى رأسها بيان أول نوفمبر والتوجهات العامة لبناء الدولة معبرة عن رؤية جبهة التحرير الوطني في إقامة دولة وطنية موحدة ومركزية ذات توجه اشتراكي.

كما يشير الفصل إلى تشكيل أول حكومة وطنية برئاسة أحمد بن بلة الذي كان خطوة أساسية لبسط السيادة على كامل التراب الوطني وتنظيم الإدارة وبناء مؤسسات الحكم، ومع ذلك واجهت الحكومة تحديات كبيرة من أبرزها:

* الفراغ الإداري والاقتصادي الناتج عن رحيل الكفاءات الأوروبية، مما أثر على سير المؤسسات وأداء القطاعات الحيوية.

* محدودية الخبرة الوطنية في تسيير أجهزة الدولة الحديثة، خصوصا في الإدارة والاقتصاد.

* النزاعات الداخلية بين قيادات الثورة إضافة إلى الجدل حول الحزب الواحد مقابل التعددية الحزبية، ما أثر على استقرار الدولة وتحديد شكل النظام السياسي.

* رغم التحديات الاقتصادية والإدارية والسياسية عملت الدولة على وضع إصلاحات تنظيمية واقتصادية بهدف استعادة الفاعلية في مؤسسات الدولة وضمان استقرارها.

وفيما يخص التشريعات الأولى للدولة فقد وضعت جملة من القوانين التي جاءت كأداة لتنظيم السلطة وضبط الحياة السياسية والاقتصادية وتمثلت في:

* دستور 1963: دستور الجزائر 1963 أكد مبدأ الحزب الواحد ومنح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، مؤكدا على السلطة السياسية تستمد مشروعية وجودها من الثورة.

* قانون التسيير الذاتي 1963: ساهم في معالجة الفراغ الناتج عن رحيل الكفاءات الأوروبية، ومنح العمال القدرة على المشاركة في إدارة المؤسسات الإنتاجية وهو ما يعكس التوجه الاشتراكي للدولة نحو اشراك الشعب في التنمية الاقتصادية تحت رقابتها.

* ميثاق الجزائر: حدد التوجه الاشتراكي للدولة وأهدافها في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي مؤكدا على ظروف التخطيط والتنظيم لمواجهة التخلف وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وعليه كل هذه الإجراءات أسست لدولة مركزية، موحدة، ذات توجه اشتراكي، تحاول التوفيق بين إرث الثورة واحتياجات بناء مؤسسات قادرة على تحقيق التنمية وممارسة السلطة.

الفصل الثاني

الدولة الوطنية في ظل المشروع الاشتراكي
وسياسات التنمية 1965-1978

أولاً: التحولات السياسية وبناء الدولة المركزية.

1- انقلاب 19 جوان 1965 وانهاء حكم بومدين.
2- بروز النظام البومديني: المركزية، التأميم، التخطيط.
3- دستور 1976 كمرجعية سياسية جديدة.

ثانياً: السياسات التنموية الكبرى.

1- استراتيجية الصناعات المصنعة.
2- الثورة الزراعية.
3- سياسات التعليم، الصحة، السكن.

ثالثاً: تقييم التجربة التنموية خلال السبعينات.

1- المكاسب الاقتصادية للتجربة التنموية.
2- المكاسب الاجتماعية للتجربة التنموية.
3- حدود التجربة التنموية وأسباب تعثرها.

تمهيد الفصل:

يعد عهد الرئيس هواري بومدين من أهم المراحل في تاريخ الجزائر المستقلة، إذ مثل منعطفا حاسما في مسار بناء الدولة الوطنية وترسيخ مؤسساتها بعد مرحلة الاستقلال، فقد شهدت هذه الفترة، الممتدة من 1965 إلى 1978، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، تجسدت في تبني الخيار الاشتراكي كمنهج للحكم والتنمية، والسعي إلى إرساء الدولة المركزية القوية القادرة على توجيه المجتمع والاقتصاد وفق رؤية وطنية شاملة.

وقدر ارتبطت هذه المرحلة بأحداث مفصلية، أبرزها تصحيح 19 جوان 1965، ثم صياغة معالم النظام السياسي الجديد من خلال الميثاق الوطني ودستور 1976، بما عزز شرعية السلطة ورسخ توجهاتها الإيديولوجية والتنموية، كما تميزت هذه الحقبة بتبني سياسات تنموية كبرى شملت استراتيجية التصنيع الثقيل، والثورة الزراعية، إلى جانب إصلاحات اجتماعية واسعة في مجالات التعليم والصحة والسكن، في إطار السعي إلى تحقيق التنمية الشاملة وبناء اقتصاد وطني مستقل.

وعليه يسعى هذا الفصل إلى دراسة ملامح الدولة الوطنية في ظل المشرع الاشتراكي وسياسات التنمية خلال الفترة الممتدة بين 1965 و1978، من خلال التطرق أولا إلى التحولات السياسية وبناء الدولة المركزية، ثم إبراز أهم السياسات التنموية من خلال الوقوف على مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا حدودها وأسباب تعثرها.

الفصل الثاني: الدولة الوطنية في ظل المشروع الاشتراكي وسياسات التنمية (1965م-1978م)

أولاً: التحولات السياسية وبناء الدولة المركزية.

عرفت الجزائر إبتداءًا من سنة 1965 تحولا عميقا مثل قطيعة نسبية مع مرحلة ما بعد الاستقلال، وذلك عقب انقلاب 19 جوان 1965 الذي أفضى إلى إعادة تشكيل السلطة السياسية وتركيزها في يد مجلس الثورة بقيادة هواري بومدين، سعت السلطة الجديدة إلى ترسيخ نموذج الدولة المركزية القوية، وعليه يتناول هذا المبحث أهم ملامح هذه التحولات السياسية من خلال الوقوف على خلفيات انقلاب 19 جوان 1965، وخصائص النظام البومديني ثم إبراز دور دستور 1976 م في إضفاء طابع مؤسساتي وقانوني على الدولة المركزية، بما يخدم توجهات السلطة الجديدة في الحكم والتنمية.

1- انقلاب 19 جوان 1965 وإنهاء حكم بن بلة:

أ- أسباب الحركة الانقلابية:

بعد توليه السلطة مباشرة، أدرك بن بلة بوضوح أن وصوله إلى الحكم لم يكن محصنًا، وأن من أوصله إليه قادر على الإطاحة به في أي وقت، لذلك عمل منذ البداية على تثبيت موقعه السياسي، مستفيداً من الظروف التي أتاحها له فراغ السلطة، واتخذ جملة من التدابير بهدف الحد من بومدين ومحيطه[1].

كان بن بلة على يقين بأن بومدين لم يكن سوى وسيلة مرحلية للوصول إلى الحكم، فشرع منذ البداية في التخطيط لإقصائه من المشهد السياسي، غير أنه وجد نفسه أمام إشكالية هل يجب التخلص من بومدين أم خصومه أولاً؟[2] وبالتالي اتجه في المرحلة الأولى إلى تبني استراتيجية تقوم على تركيز السلطة في يده، وبناء علاقة مباشرة مع الجماهير قد استمالتهم وضمان ولائهم[3].

وكان كل طرف يسعى لتقليص نفوذ الآخر، وذلك من خلال التموقع في مناصب حساسة لأول حكومة جزائرية مستقلة، إن أن بومدين فرض أحمد مدغري كوزير للداخلية بهدف السيطرة على قوات الأمن، من جهة أخرى أمر بن بلة على جعل وزارة الخارجية في يد محمد خميسي نظرًا لكفاءته الدبلوماسية والتأثير الذي اكتسبه على جزء من الطلبة والمثقفين وصناع الرأي العام، بصفته مسؤولا عن الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين[4].

---

[1] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006م، ص 165.

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 1999م، ص 96.

[3] عمار بوحوش، **التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)**، مجلة دراسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م01، ع01، 30 جوان 2001م، ص 172.

[4] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص – ص 91-92.

ولم تتوقف مساعي بن بلة عند هذا الحد، بل زادت حدتها مع تعمق محاولاته للانفراد بالسلطة حيث ظهر ذلك بوضوح في إشرافه المنفرد على التحضير للمؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني سنة 1964، دون إشراك بومدين أو كبار الضباط، كما انفرد باختيار أعضاء اللجنة المركزية للجبهة ومندوبي المؤتمر[1].

وقد أدت هذه الممارسات إلى دفع بومدين ومجموعة من رفقائه، وعلى رأسهم أحمد قايد المدعو سي سليمان، وعبد العزيز بوتفليقة[2]، وشريف بلقاسم، وأحمد مدغري، إلى التحرك الجماعي بتقديم استقالتهم دفاعا عن مواقعهم ونفوذهم داخل السلطة[3].

كما طرح بن بلة فكرة إنشاء ميليشيا شعبية تكون موالية للحزب، تتكفل بحماية مسار الثورة من خصومها، غير أن الغاية الأساسية من هذا المشروع تمثلت في إنشاء قوة عسكرية موازية للمؤسسة العسكرية، بهدف التحرر من هيمنة الوصاية التي كان يفرضها العقيد هواري بومدين على رئيس الجمهورية، وهو ما دفع بومدين إلى الإسراع[4] بتنصيب حلفائه ورجاله على رأس هذه الميليشيات، قصد الحد من نفوذ بن بلة والعمل على اقصائه، خاصة مع علمه بأن بن بلة كان يقتني الأسلحة والمعدات دون الرجوع إلى الأجهزة المعنية أو إخطارها بذلك[5].

هذا وقد حاول بن بلة إبعاد أحمد مدغري من وزارة الداخلية، مستغلا غياب بومدين الذي كان متواجدًا بالقاهرة من أجل تمثيل الجزائر في مجلس وزراء الدفاع المساند للقضية الفلسطينية، وفي الفترة ذاتها شرع بن بلة في إنشاء قوات الأمن بهدف بسط سيطرته على الوضع الداخلي[6].

وفي هذا السياق، سعى بن بلة إلى تأجيج الصراع بين العقيد بومدين والعقيد الزبيري، حيث قام بتعيين العقيد الطاهر الزبيري[7] قائدًا للأركان العامة دون علم بومدين الذي كان في زيارة رسمية إلى موسكو،

---

[1] الطاهر الزبيري، "**نصف قرن من الكفاح "مذكرات قائد أركان"**: الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011م، ص 102.

[2] ولد في مارس 1937م بجدة المغربية، التحق بالثورة سنة 1957م، عين عضوا في هيئة قيادة العمليات العسكرية بناحية الغرب، ثم ضمن قيادة الأركان العامة، ثم مجاهدا بالجبهة الصحراوية، بعد الاستقلال عين في المجلس التأسيسي، ثم وزيرًا للشباب والسيادة، عين وزيرًا للخارجية في عهد بومدين، انتخب رئيسا للجزائر في 15 أفريل 1999 إلى غاية استقالته في 2 أفريل 2019م، للمزيد نظر: عمار بومايدة، **بومدين وما قاله الآخرون وما أثبتتها الأيام**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص-ص 46-47.

[3] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 103.

[4] يذكر عمار بوحوش أن العقيد بومدين عارض فكرة إنشاء ميليشيات تابعة للحزب منفصلة عن الجيش الوطني الشعبي، لأنها تسلبه مهامه وتشكك في قدراته وولائه للثورة واتجاهاتها الاشتراكية، وحذر من ازدواجية القوات المسلحة وخطرها على استقرار البلاد ينظر: عمار بوحوش، **التطورات السياسية**، المرجع السابق، ص 168.

[5] لطفي الخولي، **عن الثورة بالثورة وبالثورة حوار مع بومدين**، منشورات التجمع البومديني الإسلامي، قسنطينة، 1975م، ص 61.

[6] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص-ص 96-97.

[7] الطاهر الزبيري: مناضل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، من مواليد 14 أفريل، بقرية "أم العظايم" ولاية سوق أهراس، من بين الأوائل الذين فجرو الثورة، تولى عدة مناصب منها رئيس للأركان بعد الاستقلال وفي 11 ديسمبر 1967،

كما اعتقد بن بلة أن هذا التعيين من شأنه أن يدفع بومدين إلى رفض ذلك ويخلق بينهما صراع من شأنه أن يضعف المؤسسة العسكرية إلا أن بومدين تفطن واستمال الزبيري إلى صفه[1].

وفي خضم هذه الأحداث، يقول الطاهر الزبيري: «لم أقف إلى جانب بومدين عندما قدم رفقة ما عرف بجماعة وجدة استقالتهم الجماعية في مؤتمر الحزب، وهو ما عزز الاعتقاد لدى بن بلة بأنني لست في صف بومدين لذلك أراد أن يتحالف معي، ولكنني لم أثق فيه بعدما رأيت إفراده بالسلطة[2]»

ويشير لخضر بورقعة إلى أن استفسر من العقيد الطاهر الزبيري عن سبب وقوفه إلى جانب بومدين فأجابه بأنه كان ناقصا على بن بلة نتيجة سوء تصرف الرئيس بن بلة معه عند حضورهما استعراضًا للجيش الأحمر السوفياتي[3].

وما يؤكد أيضا رغبة بن بلة في الاستفراد بالسلطة هو اقدامه على إبعاد رجال بومدين من مناصبهم، بدأ بقايد أحمد الذي وجهت له تهم تتعلق بالإخلال بالأخلاق المهنية والتصرفات غير اللائقة في قطاع السياحة، ثم اقالة شريف بلقاسم وزير التوجيه، ولم يبق أمامه سوى تحييد عبد العزيز بوتفليقة قبل أن يشل تحركات بومدين مباشرة بعد انعقاد المؤتمر الأفرو أسيوي[4].

وفي السياق نفسه، وخلال توجه بومدين إلى القاهرة في ماي 1965 للمشاركة في انشاء المجلس العربي للدفاع المشترك، استدعى بن بلة بوتفليقة وأبلغه بقرار إلغاء وزارة الخارجية[5]، ما آثار غضب بوتفليقة الذي انتظر عودة بومدين لاطلاعه على ما يدور في ذهن بن بلة، وكانت هذه الخطوة الشرارة التي فجرت الأزمة[6].

ونتيجة لهذا القرار الذي اتخذه بن بلة قرر العقيد هواري بومدين عقد اجتماع، حضره كلا من بوتفليقة ومدرغري وقايد أحمد وشريف بلقاسم وسليمان هوفمان وعبد القادر شابو وهما من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وقاصدي مرباح وتوصلوا بعد دراسة القضية إلى الإطاحة بالرئيس بن بلة[7].

خاض زبيري انقلاب فاشل ضد هواري بومدين اضطر بعدها للعيش في المنفى انظر: عائشة مهدي، **قراءة في مذكرات طاهر زبيري "مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962"**، مجلة تاريخ العلوم، م5، ع3، جوان 2000م، ص 115."

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 97.

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 104.

[3] إكرام محمداتي، نور الهدى بلمير، **أزمات جبهة التحرير الوطني والصراع على السلطة 1956م-1965م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قالمة، 2021م، ص 81.

[4] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص ص 111-112.

[5] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص ص 107-108.

[6] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 97.

[7] نفسه، ص 97.

لا سيما بعد أن تلقى بومدين معلومات مؤكدة تفيد بأن بن بلة كان بنوي إقالة السياسيين الذين تقدموا باستقالاتهم خلال المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير، وكان ينوي إعلان ذلك عشية انعقاد المؤتمر الأفرو آسيوي، وهو ما سيجعل بومدين ومجموعته في حالة عجز عن القيام بأي رد فعل[1].

ب- مجريات حركة 19 جوان 1965.

قبل انعقاد المؤتمر الأفرو آسيوي، شهد منزل بومدين الواقع بشارع سوداني بوجمعة سلسلة من الاجتماعات، حيث تم الاتفاق على تنفيذ الانقلاب قبل موعد المؤتمر، واختير يوم 19 جوان 1965 موعدا لعزل الرئيس بن بلة[2].

وقد استدعى بومدين قادة النواحي العسكرية الشاذلي بن جديد وعمار ملاح وعبد الرحمن سالم ومحمد الصالح يحياوي، والكولونيالات عباس وعثمان لوضع الخطة النهائية للعملية الانقلابية التي حددت بتاريخ تنفيذها ليلة 19 جوان 1965[3].

وتقرر القبض على بن بلة مباشرة من مقر إقامته بفيلا جولي[4]، واستبدل الطيب العربي (مدير الأمن الوطني) بمساعدة أحمد دراية مدير مدرسة البوليس بالصومعة العناصر التي ترص فيلا جولي، مقر سكن بن بلة بدراسة موالية لبومدين وجماعته[5]، وفي حدود الساعة الواحدة صباحا من يوم 20 جوان، تمكنت الدبابات من السيطرة على المرافق الحيوية بالعاصمة الجزائر بما في ذلك الإذاعة وقصر الحكومة وكافة الطرق المؤدية إلى حي القصبة، إضافة إلى فيلا جولي، حيث دخل ثلاثة ضباط هم الطاهر الزبيري، والعقيد عباس، والرائد سعيد عبيدو قاموا بإعتقاله[6].

ويروي الزبيري أنه عند دخولهم على بن بلة قال له: «يا سي أحمد أنت رئيس للجمهورية وقد تشكل مجلس الثورة وأنت تمشي معنا الآن في آمان الله» فلم يبدي أية ردة فعل والتزم الهدوء وتمت العملية بسلاسة، وألقى القبض على مساعدي بن بلة وهم الحاج بن علا ومحمد الصغير وعبد الرحمان الشريف والحاج سماعين، وقد أخذ بن بلة إلى أحد القصور بحيدرة أين تم وضعه تحت الإقامة الجبرية وتولى السعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى وأحمد دراية مسؤول وحدات الأمن الوطني مهمته حراسته رفقة عدد من الجنود[7].

يوم 19 جوان 1965م توجه قايد أحمد إلى الإذاعة وأخبر العاملين بها أن تصحيحا ثوريا قد حصل وأن بومدين سيلقي خطابا على الشعب بإسم مجلس الثورة، وما هي إلا ساعات وخرج بومدين في خطاب

---

[1] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص ص 111-112.

[2] نفسه، ص 111.

[3] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع**، المرجع السابق، ص 97.

[4] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 124.

[5] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع**، المرجع السابق، ص 98.

[6] فتحي الذيب، **عيد الناصر والثورة الجزائرية**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص ص 635-636.

[7] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 124-127.

يبرر فيه الانقلاب الذي أسماه التصحيح الثوري، وضح فيه أن هذه الحركة هي رغبة في وضع قيادة جماعية محل الزعامة الفردية وتطبيقا لهذا المبدأ كون هواري بومدين مجلس الثورة، وجاء التصحيح كالتالي: "لقد تألف مجلس الثورة وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والاحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانيين تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأراد[1]".

كما ضم مجلس الثورة مختلف القوى الحساسة وقادة النواحي العسكرية، بهدف حصر المعارضين للانقلاب ومواجهتهم، وقد تشكل المجلس من 26 عضوا، وتطرق بومدين في خطبه وحوارته إلى الأخطاء والانحرافات التي شهدتها مرحلة بن بلة والتي تمثلت فيما يلي[2]:

1- الامتناع عن إنشاء حزب طلائعي ثوري يكون أداة لبناء الجزائر المستقلة وفق أسس اشتراكية.

2- الإخفاق في ترسيخ الدولة الجزائرية الثورية وإقصاء العناصر التي كان لها دور فعال في الثورة بدل تثمين مساهماتها.

3- تبديد أموال الدولة والشعب واستغلالها لتحقيق مصالح شخصية ومكاسب سياسية.

4- فشل السياسة الاقتصادية، سواء ف المجال العام أو الزراعي، إلى جانب القيام بتصرفات استفزازية وتخريبية مست وحدة الجيش الوطني الشعبي بشكل خاص.

5- الابتعاد عن المبادئ الأساسية للثورة، والانحراف إلى التسلط والتحكم الفردي.

ج- ردود الأفعال الداخلية والخارجية على الانقلاب:

- الردود الداخلية:

يلاحظ ان رد فعل الشعب الجزائري على الانقلاب لم يكن بالقوة المتوقعة، رغم ما كان يحظى به بن بلة من تعاطف واسع، إذ كان يستميل الجماهير ويؤثر في عواطفها، ورغم وجود بعض المحاولات المناهضة للانقلاب، إلا أنها بقيت محدودة ومعزولة، حيث سادت مع الصمت العام، باستثناء تحركات سريعة لبعض الطلبة اليساريين في العاصمة، إضافة إلى اندلاع مظاهرات في عنابة ثم قمعها فورا بإطلاق النار، ما أسفر عن سقوط عدد من القتلى في ظروف غامضة[3].

أما على مستوى المؤسسة العسكرية، فرغم تعاطف بعض الضباط والجنود مع بن بلة، فإنهم ظلوا أفرادًا غير قادرين على التحرك، خاصة بعد اتفاق كبار ضباط الجيش على إبعاده عن الحكم[4]، كما أن إنشاء مجلس الثورة من طرف بومدين ساهم في حصر المعارضين وتقليص أي محاولة للرفض، ثم صدر

[1] زيبحة زيدان، المحامي، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة FLN**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 191-192.

[2] لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 54.

[3] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 99.

[4] محمد عبد الرحمان عريف، **شهادات عن أحداث 1965م**، شجون عربية، الجزائر، 2018.

أمر رقم 182-65 مؤرخ في 11 ربيع الأول 1385 هـ الموافق لـ 1 جوان 1965 يتضمن تأسيس الحكومة الجديدة: (انظر الملحق رقم 04 ص 132)

- الردود الخارجية:

تباينت مواقف الدول اتجاه الانقلاب بين الإدانة والحياد والصمت[1]، ففي مصر لم تمض سوى ساعتان على ما يسمى بالتصحيح الثوري حتى بادر جمال عبد الناصر بإيفاد وفد عسكري رفيع إلى الجزائر برئاسة المشير عبد الحكيم عامر للاستفسار عن وضع بن بلة، حيث عبر وزير الدفاع المصري لبومدين عن قلقه بشأن مصيره، فأكد له أنه لا يزال على قيد الحياة ولا نية لإعدامه، كما شهدت بعض دول المشرق مثل مصر والأردن، مظاهرات رافضة للانقلاب[2].

وفي السياق نفسه عارضت القوى الاشتراكية العالمية هذا التحول، وأدان فيدل كاسترو الانقلاب متأثرًا بعلاقته الوثيقة ببن بلة، أما فرنسا فقد أبدت اهتمامها بمصير الرئيس المعزول، إذ طالب سفيرها في الجزائر لقاء وزير الخارجية بوتفليقة الذي طمأنه بأن بن بلة لم يقتل، وأن العلاقات الجزائرية الفرنسية لم يطرأ عليها أي تغيير، في حين كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي سارعت إلى الاعتراف بنظام بومدين[3].

2- بروز النظام البومديني: المركزية، التأميم، التخطيط.

أ- المركزية:

قام بومدين بإلغاء العمل بدستور 1963، وأعلن عن الخطوط العريضة لبرنامجه السياسي في بناء جهاز دولة فعالا ومؤسسات عقلانية تستجيب لمطالب الشعب، وتحول الجيش أثناء قيادته للبلاد إلى تنظيم عسكري سياسي وأقوى مؤسسة في الدولة، وظهر الدور السياسي للجيش أثناء تكوين بومدين لمجلس الثورة مكان المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني حيث تكون مجلس الثورة من 24 عضو من 26 كلهم عسكريون، هذا ما يبين دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسة للجزائر أثناء فترة حكم الرئيس هواري بومدين، كما كان الحزب أداته لإقناع الشعب بشرعية وأطروحاته الإيديولوجية وكسب الدعم له من الشعب.

لقد أعطى بومدين صلاحيات واسعة للبيروقراطية وأهمية ثانوية للحزب الذي أصبح دوره شكليًا، وحسب مفهوم بومدين فإن الأولية كانت لابد أن تعطى لبناء الدولة.

أصبح هواري بومدين لاحقا رئيسا لمجلس الثورة ورئيسا للسلطة التنفيذية، كما تولى منصب الأمين العام للحزب ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، وقد تم تكريس هذا التركيز في السلطة ضمن دستور

---

[1] يوسف حميداني، أزمة صيف 1962 والصراع حول السلطة وتداعياته على الجزائر المستقلة: ماي 1962م إلى جوان 1965م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالمة، 2022 م، ص 102

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص ص 129-131.

[3] يوسف حميداني، المرجع السابق، ص 102.

سنة 1976، الأمر الذي جعل صلاحياته تتجاوز بكثير صلاحيات الرئيس أحمد بن بلة، وقد مكنته هذه المكانة المحورية داخل النظام السياسي من تدعيم نفوذه الشخصي في قيادة الدولة وتسيير شؤون الحكم واتخاذ القرارات، مما جعله محور النظام نتيجة جمعه لأهم وظائف الدولة والحزب بين يديه[1].

ب- التأميم[2]:

شهدت مفاوضات إيفيان اعترافا صريحًا بسيادة الجزائر على الصحراء وثرواتها الطبيعية، وفي 31 ديسمبر 1963م أعلن عن قيام الشركة الوطنية للبحث عن النفط والغاز ونقلهما ويكررهما وتسويقهما (سوناطراك)، غير أن الدولة الجزائرية لم تكن تمتلك آنذاك سوى 45% من محيط الاستغلال، بينما كانت المصالح الفرنسية تستحوذ على نحو 67.5% منه، وبعد حرب جوان 1967 بين العرب وإسرائيل، اتخذت الجزائر قرارا بتأميم أنشطة التكرير والتوزيع التي كانت تديرها شركة موبيل وإسو[3].

بدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول نظام الامتيازات النفطية بالجزائر في نوفمبر 1969، ومثل الجزائر فيها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، وعن الجانب الفرنسي وزير الصناعة كزافييه أورتولي Xavier Ortoli، وكان التفاوض مركزا على أقسام الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية، لكن المفاوضات المكوكية التي قام الوزير عبد العزيز بوتفليقة وصلت بحول نوفمبر 1970 إلى أفق مسدودة، ما دعى هواري بومدين إلى إحالة ملف التفاوض على وزارة الطاقة والمناجم، وتحميلها مسؤوليات تسيير قطاع النفط الجزائري وتولي العمليات النفطية في الجزائر[4].

أعلن الرئيس الجزائري هوراي بومدين في خطابه أمام إطارات الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA في 24 فبراير من سنة 1971، عدد من القرارات السياسية الهامة، قال فيها:

أود أن أعلن رسميا، وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة، تطبيق القرارات التالية إبتداءًا من تاريخ اليوم[5]:

- زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51%، من أجل ضمان مراقبة جزائرية فعالة لاستغلال النفط الجزائري.

---

[1] يوسف حميداني المرجع السابق، ص 126.

[2] تأميم المحروقات: ويقصد بها إعادة السيطرة على الأملاك الاقتصادية للجزائر أي أصبحت الجزائر تتحكم في تسيير ومراقبة كافة المشاريع التي تباشرها شركات النفط الأجنبية أنظر: عاصم بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 6، **جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جانفي 2006، ص 194.**

[3] عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري** 1971، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع2 6 جانفي 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 193.

[4] نفسه، ص 193.

[5] نفسه، ص 193.

– تأميم الغاز الجزائري.

– تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

وأعلن الرئيس بومدين ان هذه القرارات اتخذت من جانب واحد، وأن تهدف إلى ضمان شركة سوناطراك احتكار نسبة 51% من كل مشاريع البتروكيماويات في الجزائر، ما يعني استرجاعها السيادة الوطنية على النفط الجزائري، وامتلاكها لكافة الامتيازات التي كانت مملوكة للشركات الفرنسية بموجب اتفاقيات ايفيان، التي لم تعد ملزمة للحكومة الجزائرية بعد تاريخ 24 فيفري 1971، ما يعني أن نظام الامتيازات Système de Concéssions، قد عاد بلا رجعة ملكا قانونيا للجزائر، التي أصبحت على وعي كبر بالقانون الدولي، وتملك خبرة بما يمنحه نظام محكمة العدل الدولية للدول المالكة للمواد الأولية، من خلال التجارب النزاعية السابقة التي تم الفصل فيها بالقانون الدولي[1].

كتبت جريدة لوموند الفرنسية تعقيبا على هذا القرار أن: "صبر الجزائريين قد نفذ، وهم الآن يستكملون استقلالهم الاقتصادي .....، فنحن كنا عدوهم الواضح، حيث لعبت شركات فرنسا النفطية دور الشاشة الاستثمارية الجديدة لفرنسا، ..... والشعب الجزائري لا يستطيع أن يقبل ضياع ثروته"، وتوقعت الجريدة امتداد عدوى القرار الجزائري إلى دول عربية وافريقية أخرى، وهو ما حدث بالفعل، حين قامت العراق بتأميم نفطها سنة 1972، تليها ليبيا سنة 1973، قبل أن تعود الدول العربية إلى التضامن العربي أثناء حرب أكتوبر 1973، التي شهدت مقاطعة عربية لكل الدول الغربية الداعمة للعدو الصهيوني في تلك الحرب.

أصبحت الجزائر –بقرار التأميم التاريخي– تتحكم في تسيير ومراقبة كافة المشاريع التي تباشرها شركات النفط الأجنبية، التي تشغل النفط الجزائري بعقود طويلة الأجل لاستغلال 04 مليار طن من النفط الاحتياطي الجزائري المقدر بـ 5 مليارات طن، كما تتحكم الجزائر في 4 آلاف متر مكعب من الغاز، و600 مليون طن من الأنابيب الممتدة، في 08 شبكات لخطوط أنابيب الغاز و35000 كلم من أنابيب النفط، كما وضع قرار تأميم النفط الجزائري إطارات البيتروكيمياويات بالجزائر امام مسؤولية تاريخية في إنجاح خطط الحكومة ومن ورائها شركة سوناطراك، التي تريد أن تبني سمعة دولية بأنها واحدة من أكبر الشركات الوطنية النفطية العملاقة في العالم، على غرار شركة أرامكو السعودية، أو شركة PDVSA الفنزويلية، وبالفعل توصلت شركة سوناطراك إلى امتلاك عقود مشاريع في ليبيا وكوريا الجنوبية ونيجيريا ومصر[2].

– الجزائر بلد مؤثر في النظام الدولي "بورقة النفط":

استطاعت الحكومة الجزائرية أن تفرض منطقها على الحكومة الفرنسية قبل قرار التأميم سنة 1971م حين قطعت وببراعة العلاقات الجزائرية الأمريكية في موازنة مع السياسات الفرنسية بالجزائر،

[1] عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص 194.

[2] نفسه، ص 194.

وأدركت الحكومة الفرنسية المساعي الأمريكية في منافسة المصالح الفرنسية النفطية بالجزائر، فسارعت إلى طلب التعاون الغازي مع شركة سوناطراك في مشروع فرنسي جزائري لتصدير الغاز إلى فرنسا بمعدل 1.5 مليار متر مكعب من حاسي الرمل يجري تمييعها في مصنع تمييع الغاز بسكيكدة قبل نقلها إلى فرنسا.

وظف الرئيس هواري بومدين قدرات الجزائر النفطية في عقد شراكات متعددة مع عدة دول كبرى في العالم، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين، إيطاليا...، وكان الهدف هو تنويع فرص التعاون حتى لا ترتهن الجزائر بالتبعية لبلد واحد، ونتيجة لهذه السياسة نما الإنتاج الجزائري للبتروكيماويات من 34 مليون طن سنة 1966 إلى 50 مليون طن سنة 1972، مع العلم أن سعر النفط آنذاك كان يقدر بـ 02 دولار للبرميل (ما يعادل 60 دولار حالياً)، كما ازدادت الضرائب الجزائرية على منتجات الشركات الأجنبية، وانعكس ذلك على مداخيل الخزينة العمومية[1].

اعتبرت جريدة لوموند الفرنسية في فيفري 1971 أن قرار تأميم النفط الجزائري سيكون تحريضاً لكل الدول النامية الراغبة في استرجاع سيادتها على ثرواتها التي تسيطر عليها حكومات الدول الاستعمارية السابقة، وبالفعل، انعكس قرار تأميم النفط الجزائر بشكل كبير على العالم العربي، حيث قامت الحكومة العراقية بإعلان تأميم النفط سنة 1972 واسترجاع السيادة الوطنية على النفط العراقي المستغل لعدة عقود من قبل الحكومة البريطانية، وقامت الحكومة الليبية بتأميم النفط سنة 1973، كما كان للجزائر دور كبير وفعال في التحريض على "التضامن العربي" ضد إسرائيل أثناء حرب العرب، وتحولت الجزائر إلى بلد مغاربي وعربي قوي، يمارس سياسات معادية للدول الداعمة لإسرائيل، كما ساهم انضمام الجزائر إلى منظمة الأوبك في الضغط الدولي من قبل الدول النفطية –بعد نجاح معركة التأميم– نحو زيادة نصيبها من الأرباح الهائلة التي كانت تحصل عليها الشركات النفطية متعددة الجنسيات نتيجة بيع وتسويق نفط "دول المنبع"[2].

كما اعتبرت يومية لوموند الفرنسية عند وفاة الرئيس هواري بومدين في 28 ديسمبر 1978 أنّ الرئيس بومدين استطاع بعد استضافة الجزائر 70 دولة في مؤتمر حركة عدم الانحياز سنة 1973، استطاع أن يؤكد أن الجزائر كانت سيدة العالم الثالث خلال النصف الثاني من عقد سبعينيات القرن الماضي، ومكة الثوار على حدّ قول المناضل الراحل "أميلكار كابلار" زعيم ثورة غينيا بيساو، لأنّ الرئيس بومدين جعلها دولة ملهمة بالطريقة التي يخطط بها لبناء دولة عصرية، دولة صناعية غير مرتهنة للتبعية لقطاع النفط[3].

---

[1] عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص 195.

[2] غسان عبد الهادي إبراهيم، "**نفطكم ما يزال أرخص من الكوكاكولا**، جريدة العرب الأسبوعي، ع17، 27-08-2005، نقلا عن: قاسيون، «حرب، نفط، دولار..»، تم الاطلاع عليه في 25 مارس 2026.

[3] "**من أقوال الراحل هواري بومدين**"، مجلة الجيش، ع179، 1979.3.23، الجزائر، ص 08.

وبالرغم من ذلك، لا نستطيع أن نفند أن النفط تحول من نعمة بالنسبة للجزائريين إلى مشكلة لم يستطع الجزائريون تجاوز الاعتماد عليها، نحو اعتماد سياسة طاقوية تستخدم طاقات بديلة ومتجددة بدل الاستنزاف المستمر للطاقة الأحفورية "الناضبة"، ويمكن القول أنه ينبني على ضمان الأمن الطاقوي الجزائري، الأمن الإنساني والاقتصادي والاجتماعي للجزائر برمتها، وأن باقة الحقوق الإنسانية أضحت ارتبط أساسي بأسعار النفط في الدول الريعية، التي تعتمد وبشكل أساسي على مداخيل تصدير النفط، مع الإشارة إلى حالة التبعية المتبادلة بين الدول النفطية والدول المتقدمة المستوردة للنفط، وفي حالة اللاتوازن الرهيب بين أسعار المواد الأولية قليلة السعر، مقارنة مع المواد المصنعة غالية الثمن، التي نستوردها من الدول المتقدمة بأسعار مضاعفة تسببت في خلخلة تمويل التنمية في بلداننا النفطية التي لم تستطع التحول إلى دول مصنعة إلى يومنا هذا[1].

ج- التخطيط الاشتراكي:

- مفهوم التخطيط الاشتراكي:

يرتبط مفهوم التخطيط الاشتراكي ارتباطا وثيقا بالعمليات الادارية الواعية والهادفة، التي تعتمدها الدول من أجل تعبئة مواردها المادية والبشرية، وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يضمن حسن استغلالها، ودلك تحقيقا للتنمية الشاملة والمستدامة، ودفع عجلة تقدم المجتمع، كمت ارتبط التخطيط الشامل تاريخيا ببروز النظام الاشتراكي في القرن العشرين، وتطوره ليصبح أداة عملية منظمة، تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في واقع المجتمع، وتعزيز مستوى الرفاه الاجتماعي، من خلال زيادة انتاج السلع وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للأفراد[2].

ولا تقتصر الرفاهية الاجتماعية على فئة معينة من المجتمع "بل تشمل المجتمع بأسره" فهي ليست رفاهية محتكرة، وإنما رفاهية عامة، تقوم على أساس العدالة الاجتماعية، وينعم بها جميع الأفراد، وقد يتطلب اشباع الحاجات في بداية الأمر التركيز على الحاجات الضرورية، وفقا لدرجات ضرورتها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية[3].

ويكمن القول بأن التخطيط الاشتراكي يمثل ضرورة تاريخية وسياسية تفرضها طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع، في ظل نمط معين علاقات الإنتاج، حيث يصبح التخطيط الاشتراكي أمرا ضروريا لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق خطة الدولة وإجراءاتها العملية، التي تستهدف تحقيق المنظور الشامل، وبالتالي فإن التخطيط بمضامينه وأبعاده الاشتراكية، يعتبر ذلك خدمة للإنسانية، لأنه يضع على

---

[1] غسان عبد الهادي إبراهيم، "**المرجع السابق**.

[2] محمد العيد مطمر، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين نموذجا)**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، برج باجي مختار، عنابة، 2004/2005، ص 201.

[3] نفسه، ص 202.

عاتق الإنسان مسؤولية المساهمة، والسعي إلى تحقيق الأهداف المحددة[1]، وذلك بتنسيق الجهود وتعبئة الموارد للوصول إلى أقصى المنافع بأقل التكاليف الممكنة، ومن ثم توزيع هذه المنافع على أفراد المجتمع، مما يضمن رفع مكانة الإنسان وزيادة رفاهية.

- المخططات التنوية في الفترة (1967-1979):

- المخطط الثلاثي (1967-1969):

دخلت الجزائر ابتداءًا من عام 1967 مرحلة نظام التخطيط إذ تم وضع أول مخطط اقتصادي لها هو المخطط الثلاثي 1967-1969 الذي هو مخطط قصير الأجل، ومخطط أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه محاولة أولى في مجال التخطيط رغم غياب الكثير من شروط التخطيط اللازمة لأن فترة خمس سنوات منذ الاستقلال قليلة جدًا خصوصا إذ ما قارنها بالدول الاشتراكية التي سارت في هذا الطريق.

ولقد وضعت الدولة أهداف المخطط على ضوء عاملين أساسيين:

- العامل المادي: والمتعلق بالإمكانيات المادية للمجتمع التي تشكل المدخرات الوطنية (الدولة والأفراد) مصدرها والمتعلق أيضا بوسائل الإنتاج.
- العامل البشري: الذي هو أساسي جدًا بمختلف فئات تكوينه من العامل المؤهل إلى الإطار العالي التأهيل.

وقد كان الهدف الأساسي لهذا المخطط هو السعي لتحقيق شروط الانطلاق في الاستراتيجية التنموية وبناء القاعدة التقنية الاقتصادية والاجتماعية، وأعطيت الأولوية من هذا المخطط إلى قطاع التصنيع إذ نجده قد استحوذ بمبلغ 5.40 مليار دج، لكن ما نفذ كان 4.91 مليار دج أي حوالي 87% من مبلغ الصناعة المخططة، وبفارق كبير جدا تأتي الفلاحة في المرتبة الثانية من حيث مبالغ الاستثمار المخطط 1.88 مليار دج أي بحوالي 17%، وهذا ما يثبت التوجه الإنمائي الذي اختارته الجزائر هو التصنيع.

من ناحية أخرى نلاحظ ضمن الجدول المكانة المرموقة التي احتلها قطاع المحروقات من خلال المبلغ الذي رصد له 2.27 مليار دج ومبلغ الاستثمار الفعلي والمقدر بـ 2.52 مليار دج أي بنسبة 41% من إجمالي مبالغ الاستثمارات في القطاع الصناعي[2].

وفي هذا الإطار، بدأت الانطلاقة الأولى لإنجاز مشاريع التصنيع الضخمة مثل: مركب الحديد والصلب (الحجار)، ومركب الأسمدة الفوسفاتية (أرزيو) ... وهو ما تبعه بطبيعة الحال تشغيل عدد كبير من العمال، إذ تم توفير حوالي 173 ألف منصب شغل في مختلف القطاعات وبمعدل نمو سنوي قدر 2 و3%[3].

---

[1] ناصر دادي عدوان، **اقتصاد المؤسسة**، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص ص 171-172

[2] كريمة جباري، الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق: **دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي (1962-2019)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجلفة 03، 2020، 2021، ص 77.

[3] نفسه، ص 77.

- المخطط الرباعي الأول:

استهدف هذا المخطط تحقيق نمو سنوي يقدر بـ 9%، وحجم استثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري، في حين لم يبلغ حجم الاستثمارات المخصصة للخطة الثلاثية سوى 11.081 مليار دينار جزائري. وقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي صبت اهتمامها بالدرجة الأولى على التخفيف من حدة البطالة، في إطار خطة متكاملة للتصنيع السريع وهكذا اشتملت هذه الخطة على استثمارات ضخمة في مجال التصنيع، استهدف أساسا بعث صناعات الحديد والصلب باعتبارها منطلق كل صناعة معدنية أو ميكانيكية، وتحويل المواد غير الحديدية لتوسيع الصناعة الميكانيكية والكهربائية، وكذا تطوير صناعة الأسمدة الت توفر المنتجات الاستراتيجية وتطوير القطاع الزراعي[1].

- المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977):

لقد تزامنت هذه الفترة مع الارتفاع في المداخيل المالية للبلاد نظرا ارتفاع سعر البرميل من 3.3 دولار في سنة 1971 إلى 9.25 دولار في ديسمبر 1973، والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن سنة 1963 إلى 42 مليون طن سنة 1969 إلى 46 مليون طن سنة 1972، التي ساعدت الدولة على الخوض في معركة التنمية الاقتصادية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة فكانت لتلك السياسة التنموية ثلاث أهداف والمتمثلة في الاستقلال الاقتصادي، تلبية وتحقيق الحاجات السوسيو- اقتصادية لعامة الشعب الجزائري وأخيرًا تحقيق الرخاء الاجتماعي[2].

لقد اتخذت الجزائر في مشروعها التنموي سياسة "الصناعات التصنيعية" والتي اعتبرت كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية ووسيلة أساسية لإخراج البلاد من التخلف وتحويله إلى مجتمع حديث، فحاولت الجزائر من خلال هذه التجربة الالتحاق بركب الدولة المتطورة، فسطرت هذه التجربة التصنيعية من خلال نظريات اقتصادية على أكبر حصة من الاستثمارات كما هو موضح في الجدول:

---

[1] بلقاسم نويصر، **التنمية والتغيير في نسق القيم الاجتماعية، دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص ص 171-172.

[2] عامر هني، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، م02، ع02، 1-9-2018، ص 217.

جدول استثمارات المخطط الثلاثي بالأسعار الجارية (1967–1969) (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
– الزراعة	1,26	1,39
– الصيد البحري	0,01	–
– الري	0,35	0,49
مجموع الزراعة والري	1,62	1,88
– المحروقات	2,27	2,52
– الصناعات الأساسية	2,18	1,58
– الصناعات التحويلية الأخرى	0,49	0,37
– المناجم والطاقة	0,46	0,44
مجموع الصناعة	5,40	4,91
– السياحة	0,34	0,28
– النقل	0,34	0,24
– المواصلات السلكية واللاسلكية	0,81	0,84
– التخزين والتوزيع	0,09	0,65
مجموع القطاع شبه المنتج	0,46	0,36
– شبكة النقل	0,34	0,28
– السكن	0,34	0,24
– التربية والتكوين	0,81	0,84%
– الاستثمارات الأساسية	0,09	0,65
– مجموع الاستثمارات الأساسية	1,58	2,01
– مجموع الاستثمارات	9,06	9,06

المصدر: جبهة التحرير الوطني، حصيلة العشرية 1967–1978، لوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ماي 1980، ص 7.

وفي قراءة لهذا الجدول نجد أن قطاع الصناعة قد استحوذ على حصة الأسد في مجمل الاستثمارات المخططة بمبلغ 5.40 مليار دج، لكن ما نفذ كان 4.91 مليار دج أي حوالي 87% من مبلغ الصناعة المخططة وخاصة نظرية الاقتصادي الفرنسي دوبرنيس الذي يرى أن "الجزائر لها إمكانيات كافية من حيث الثروات وباستطاعتها تحقيق" أهدافها، فنمط التنمية المقترح من طرف De Bernis يقوم على فكرة إنشاء

ثلاثة أنواع من الصناعات والتي سميت مجتمعة" بالصناعات التصنيعية" ويعني بذلك الصناعات التي باستطاعتها تطوير المسار التصنيعي في البلاد[1].

وقد واصل هذا المخطط الاهتمام بالصناعات الأساسية القاعدية، وبالأخص المتعلقة المحروقات والمعادن كالحديد، حيث تم استكمال المشاريع التي انطلقت الأشغال بها في المخططات السابقة والبدء في مشاريع أخرى، خاصة بعد قرار منظمة أوبك برفع اسعار البترول في السوق الدولية، وبالتالي أولت الجزائر هذا القطاع عناية خاصة وأنه يحقق ما قدره 40% من الناتج القومي الاجتماعي ويساهم ب 96% في صادرات البلاد، كما يساهم بأكثر من 50% في الإرادات النهائية للدولة، ويقدم أكثر من 100.000 منصب شغل[2].

وما يعاب على هذا المخطط أنه أهمل التنمية الزراعية والاجتماعية وجعلها على هامش اهتمامات الدولة، مما أدى إلى تفاقم عدة مشكلات اجتماعية كالسكن والنقل والتجهيزات الاجتماعية والثقافية، ونقص فرص التشغيل وتأثر قطاع الزراعة.

- المرحلة التكميلية (1978-1979):

سميت هذه المرحلة (1978-1979) بالمرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني عوض الشروع في المخطط الخماسي الأول، نظرا للتأثر الكبير في إنجاز المشاريع والتباين المبالغ الاستثمارية المقدرة والفعلية، ويعتبر ذلك مؤشرا على الفشل في ضبط المخططات وبلوغ الأهداف المسطرة، كذلك تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية لإعادة النظر فيما تم إنجازه وما يمكن تداركه هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد تميزت هذه المرحلة بظروف سياسية معروفة متصلة بـ[3]:

- وفاة الرئيس هواري بومدين (رحمه الله).
- عقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني ثم عقد مؤتمره الاستثنائي.

وقد اتصفت البرامج الاستثمارية في هذه المرحلة بـ:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي في إنجازها من المخطط الرباعي الثاني[4] والمقدرة بـ 190. 07 مليار دج.
- إعادة تقييم العديد من البرامج نظرا للتغيرات الحادثة في الأسعار.
- تسجيل بعض البرامج الاستثمارية الجديدة لمواجهة متطلبات التنمية.

[1] عامر هني، المرجع السابق، ص 218.

[2] بلقاسم نويصر، المرجع السابق، ص 180.

[3] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 86.

[4] نفسه، ص 86.

3- ميثاق دستور 1976:

أ- الميثاق.

من أبرز التحولات السياسية التي شهدتها البلاد سنة 1976 إعلان الميثاق الوطني[1]، الذي أعتبر المرجعية الأساسية لسياسة الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني، والذي على أساسه يتم انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء المجلس الشعبي الوطني، وقد عرض المشروع التمهيدي للنقاش أمام مجلس الثورة ومجلس الوزراء، ثم أمام الشعب قبل طرحه للاستفتاء، حيث استمرت المناقشات على مستوى الهيئتين لمدة أسبوعين، من 6 فيفري إلى 3 مارس 1976م[2].

اختار بومدين لوضع الميثاق كل من: وزير التعليم العالي محمد الصديق بن يحي لصياغة الجزء الخاص بالمسألة السياسية ووزير الصناعة والطاقة بلعيد عبد السلام لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الاقتصادية، ومصطفى الأشرف لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الثقافية، ورضا مالك لصياغة الجزء الخاص بالمسألة الإيديولوجية، وأضيف لهم عبد العزيز بوتفليقة لصياغة الفقرات الخاصة بالسياسة الخارجية[3].

26 أفريل 1976م تم نشر مسودة الميثاق الوطني داخل مختلف المؤسسات والتجمعات الشعبية، مع تداول بعض النقاشات والآراء عبر وسائل الإعلام، ورغم أن النقاش أعلن أنه حر إلا أنه كان موجها، كما منع العديد من المواطنين من التعبير عن آرائهم، وبعد ذلك عرض النص على استفتاء شعبي يوم 17 جوان 1976، حيث حاز على نسبة 98,51% من الأصوات، ليصبح الوثيقة الإيديولوجية المرجعية التي تسند إليها مجمل نصوص الدولة الجزائرية.

تضمن الميثاق الوطني لسنة 1976م مقدمة وسبعة أبواب، وجاء في نحو 280 صفحة باللغة العربية، وقد أكدت المقدمة على بناء "المجتمع الاشتراكي" ومنح الشرعية للخيار الاشتراكي في الجزائر، مع التشديد على أن هذا التوجه نابع من تعاليم الإسلام، كما حدد الميثاق ثلاثة أهداف تاريخية للاشتراكية في الجزائر تتمثل في دعم الاستقلال الوطني، وإقامة مجتمع متحرر من الاستغلال، وترقية الإنسان وتوفير الشروط الكفيلة بتفتح شخصيته وازدهارها[4].

أما الباب الثاني فجاء تحت عنوان "الحزب والدولة"، حيث حدد طبيعة النظام السياسي الجزائري القائم على مبدأ أحادية الحزب الذي يعد القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تجسيد أهداف الثورة، أما الدولة فهي دولة اشتراكية، تتدخل في كل النشاطات الاقتصادية وتسعى إلى تطوير الطاقات الاقتصادية وضمان الرقي الاجتماعي والثقافي بتعميم الصحة والتعليم لكل المواطنين، كما تستند الدولة

---

[1] فاضلي إدريس، **حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 162.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري**، ج2، دار القصبة، الجزائر، 2008، ص 418.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 45.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الميثاق الوطني 1976**، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1976، ص 27.

على مبدأ الديمقراطية الاشتراكية التي تضمن الديمقراطية والحريات في المجال السياسي والاقتصادي، وتقوم على أساس التسيير والمراقبة الشعبية بواسطة المجالس البلدية والولائية والوطنية[1].

وتناول الباب الثالث المرتكزات الكبرى لبناء الاشتراكية، والتي حددت في خمسة محاور، تتمثل في الثورات الثلاث: الصناعية، والزراعية، والثقافية، إضافة إلى تحقيق التوازن الجهوي، وإرساء مبدأ التسيير الاشتراكي للمؤسسات كما خصص الباب الرابع للدفاع الوطني، مبرزًا الجيش الشعبي الوطني في حماية وحدة التراب الوطني وصياغة حدوده، والدفاع عن الثورة الاشتراكية، والمساهمة في جهود التنمية وبناء مجتمع جديد[2].

أما الباب الخامس فقد عالج السياسة الخارجية، التي ينبغي أن تعكس توجهات السياسة الداخلية، وتهدف أساسا إلى خدمة المصالح العليا لشعب الجزائري وثروته، والعمل على تعزيز الأمن وحماية السيادة الوطنية، في حين خصص الباب السادس والسابع لقضايا التنمية وتوجهاتها وأهدافها، مع التأكيد على تحقيق الاستقلال الاقتصادي عبر الثروات الثلاث، وبيان وسائل ذلك بالاعتماد على المحروقات والثروات المعدنية، التي أصبحت مصدرًا أساسيا للتمويل عن الخارج، إلى جانب تحديد الأهداف الكبرى للتنمية من خلال تحديد الزراعة وتوسيعها، وإقامة الصناعات الأساسية الثقيلة مثل الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية، كما أكد على ضرورة تدعيم البنية التحتية الداعمة للاقتصاد، كالكهرباء، والمواصلات، وعلى رأسها السكك الحديدية[3].

وقد جاء ميثاق 1976م لترسيخ السيادة الوطنية، وتكريس الخيار الاشتراكي، والتصدي لمظاهر التخلف، مع العمل على إقامة اقتصاد عصري مزدهر، ومواجهة التحديات الخارجية، وبناء دولة قوية متماسكة، بعيدًا عن التوجه نحو الإفلاس، كما سعى الميثاق إلى تحقيق التكامل بين المجالات السياسية والاقتصادية والدينية، مؤكدًا أن الإسلام هو دين الدولة[4]. (ينظر الملحق رقم05 ص 133)

- يمكن له أن يعتمد لاستفتاء الشعب في القضايا ذات الأهمية الوطنية.
- يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين لخارج ويلغي مهامهم.
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها وفقا لأحكام الدستور.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصدر السابق، ص ص 76-78.

[2] عائدة ساكر، **التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس هواري بومدين من 1965-1978**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 27.

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص- ص 197-198.

[4] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص- ص 45-46.

وفي 25 جويلية تم انتخاب المجلس الوطني الشعبي واختير رابح بيطاط رئيسا له[1]، ويتكون المجلس من 20 نائبا، منح الدستور للمجلس الشعبي السلطة التشريعية، حددت المادة 151 المجالات الرئيسية التي يستطيع هذا المجلس ممارسة نشاطه فيها، فتح وتجديد مبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالمجلس يخضع للحزب الذي بدوره يخضع لقيادة رئيس الهيئة التنفيذية والمتمثل في رئيس الجمهورية[2]. (ينظر الملحق رقم 06 ص 134)

ب- استراتيجية التنمية من خلال الميثاق الوطني 1976م.

في ظل ميثاق 1976 برزت بجلاء دور الدولة في الاشراف على تحقيق سياسة التنمية التي تهدف إلى تجسيد آمال وتطلعات الشعب الجزائري، إذ جاء فيه أن الدولة الجزائرية هي دولة اشتراكية ولأنها ليست «كيانا غريبا عن الشعب فهي مستمدة علة وجودها وفعاليتها وسلطتها من إرادة الشعب وتقبله إياها، ولذا ينبغي إنهاء روح الدولة وتعهدها لدى المواطنين وتحقيق وعيهم بمهمتها ودورها كأداة في خدمة الجماهير[3]».

وبالتالي فإن الهدف الأساسي للدولة الجزائرية ذات الطابع الاشتراكي هو تحقيق تنمية متكاملة ومندمجة وتغيرًا حقيقيا عن الاستقلال الوطني الذي يرتكز على استرجاع الثروات الوطنية، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج الكبرى واحداث التوازن في التبادلات الخارجية[4].

لقد حدد الميثاق الأهداف الكبرى للتنمية الشاملة كالتالي:

- تحديث وتوسيع الزراعة عن طريق تحديث وتنسيق الهياكل التنظيمية وإدماج القطاع الخاص.
- تحديث الطرق والوسائل والثقافات عن طريق استعمال التقنيات الأكثر ملائمة، وضع الإنتاج تحت ضرورة الاحتياجات الغذائية والصناعية الوطنية.
- حماية وتوسيع المساحة الزراعية.
- ترقية الصناعات المكثفة والقائمة على أساس الصناعة القاعدية.
- ترقية المواد المعدنية وتطوير الصناعة الخفيفة والمحلية والصناعة الحرفية.
- خلق الشروط الأساسية للاستغلال التكنولوجي الاقتصادي وكذلك الاهتمام بالموارد المائية.
- تنمية الهياكل القاعدية الاقتصادية.

---

[1] رابح بيطاط من مواليد 19 ديسمبر 1925 بعين الكرمة مناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، عضو في المنظمة السرية سنة 1950 بعد حلها من قبل السلطات الاستعمارية في 23 نوفمبر ليطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار في مارس 1962، عضو المكتب السياسي في 22 جويلية 1962 عين نائب للرئيس الأول المستقلة: ثم وزير للدولة سنة 1965، توفي 25 أفريل 2000 (ينظر: بن يوب رشيد، **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص 139.

[2] بنجامين ستورا، المصدر السابق، ص 48.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1976، ص 77.

[4] مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية «دراسة حالة الجزائر»** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة (2011-2012)، ص 221.

إن هذه الأهداف تدعم الأهداف التاريخية للتنمية الوطنية المتمثلة في:

- دعم الاستقلال الوطني.
- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان لأخيه الانسان.
- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها[1].

ج- دستور 1976.

في ظل الفراغ الدستوري وغياب الشرعية للنظام الذي أعقب حركة جوان 1965م، انطلقت عملية بناء الدولة من القاعدة عبر اصدار قانوني البلدية والولاية، وقد أسفر هذ المسار عن نصين أساسيين: أولهما ذو طابع سياسي إيديولوجي تمثل في الميثاق الوطني، وثانيهما تكريس قانوني تمثل في الدستور الأول[2]، أعد مشروع الدستور من طرف لجنة حكومية مختصة، ثم عرض في صيغته التمهيدية على مجاس الثورة ومجلس الوزراء لمناقشة والمصادقة عليه، ليعلن عنه في 19 نوفمبر 1976 ويدخل حيز التطبيق في 22 نوفمبر 1976[3].

يتكون دستور 1976 من 199 مادة، وحدد ست وظائف رئيسية هي: السياسية، والتشريعية، والقضائية، والتنفيذية، والتأسيسية، والرقابية، كما نص على تكريس مبدأ أحادية الحزب مثلا في حزب جبهة التحرير الوطني، وأقر بوحيدية الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، الذي جرى انتخابه يوم 10 ديسمبر 1976.

كرس الدستور 1976 النظام السياسي الجزائري، وتفوق الدولة والحكومة على أي مؤسسة تمثيلية أخرى حزبية أو منتخبة، كما منح دستور 1976 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، حيث حددت مواد الدستور صلاحيات الرئيس كالتالي[4]:

- يمثل الدولة داخل البلاد وخارجها.
- يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.
- يحمي الدستور.
- يتولى القيادة العليا لجميع القوات المسلحة للجمهورية.
- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني.
- يقرر طبقا للميثاق الوطني والأحكام الدستورية، السلامة العامة للأمة في المجالين الداخلي والخارجي، ويقوم بقيادتها وتنفيذها.
- يحدد صلاحيات أعضاء الحكومة طبق لأحكام الدستور.
- يسهر على تنظيم القوانين والتنظيمات.

---

[1] مليكة فريمش، المرجع السابق، ص 222.

[2] حسن الحسن، **الانظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية**، دار بيروت، بيروت، 1981، ص 503.

[3] ينجامين ستورا، المصدر السابق، ص 48.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**، المصدر السابق، ص 44.

– يعين الموظفين المدنيين والعسكريين طبقا للقانون.

– له الحق في إصدار العفو وحق إلغاء العقوبات أو تخفيضها، وكذلك حق إزالة كل النتائج القانونية أيًا كانت طبيعتها.

ثانيا: السياسات التنموية الكبرى:

بعد ترسيخ دعائم الدولة المركزية وتكريس التوجه الاشتراكي كخيار استراتيجي، اتجهت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1965م إلى أواخر السبعينات إلى تبني سياسات تنموية كبرى بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي وبناء قاعدة إنتاجية وطنية قوية، وقد ارتكزت هذه السياسات على التخطيط المركزي، والتصنيع الثقيل، وإعادة هيكلة القطاع الزراعي، في اطار رؤية شاملة تسعى إلى احداث تحول جذري في البنية الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار، في السياق برزت استراتيجية الصناعات المصنعة كخيار أساسي لبناء اقتصاد وطني مستقل، إلى جانب إطلاق الثورة الزراعية لتحسين أوضاع الريف وتحقيق الأمن الغذائي، فضلا على الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن وعليه فإن دراسة هذه السياسات تمكن من فهم طبيعة المشروع التنموي الجزائري وحدود نجاحه خلال هذه المرحلة.

1- استراتيجية الصناعات المصنعة:

أ- مفهوم التصنيع:

إن مفهوم التصنيع، من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، الذائعة الصيت والمتداولة بكثرة في الأبحاث والدراسات الاجتماعية أو الاجتماعية أو الطبيعية والتطبيقية، على حد سواء، فهو قد يعني توسيع القاعدة الصناعية وزيادة الإنتاج الصناعي، في مجتمع كان بالأساس يعتمد المهنة الزراعية وما يترتب على هذا التوسع والنمو الصناعي من تحولات مادية واجتماعية وحضارية وفكرية، تنتاب نية المجتمع ومؤسساته الوظيفية[1]، لذلك فالتصنيع الذي هو عامل اقتصادي، غالبا ما يؤثر في بناء المجتمع الفوقي، ويترك آثاره وانعكاساته عليه، وهذا الأمر يترك المجتمع يتنقل برمته إلى مرحلة حضارية متطورة ونامية، تختلف عن المراحل السابقة التي كان بها قبل تحوله الصناعي، وهذه الحقيقة يمكن لمسها ومشاهدتها في المجتمعات النامية، التي في طريقها نحو التصنيع وقد يستعمل مفهوم التصنيع أحيانا في وصف تبدل أنماط الإنتاج الصناعي، كتحول الصناعات الحقيقية الى صناعات ثقيلة معقدة، تعتمد الانتاجية والتكنولوجيا على استثمار رؤوس الأموال الكبيرة، الخبرات العلمية والتقنية وتقسيم العمل والتخصص فيه، والإنتاج الكبير[2].

وقد قال الرئيس هواري بومدين "إن التصنيع ليس مهمة سهلة، بل هو مشروع يتطلب تضحية كبيرة وصبرا وعنادا على الأمد البعيد، للتغلب على كل مخلفات العهد الاستعماري الاستغلالي، ولهذا فلم نر بلدانا نامية استطاعت أن تحقق هذه الفوائد من أول وهلة، نظرا للصعوبات العديدة التي تعترضها، سواء من الداخل أو الخارج ، وفي الواقع أن الصعوبات يجب أن يجابهها البلد المتخلف اقتصاديا على الصعيد

[1] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 292.

[2] نفسه، ص ص 243،244. ينظر الملحق رقم 4 ص 132.

الخارجي، لا ينبغي أن تثبط عزيمته، بل يجب أن تشحذها وتدفع بالبلد إلى الكفاح من أجل التصنيع، وبالفعل، فإن هذه الصعوبات الخارجية هي التي تجعلنا ننتقد المفهوم الحالي للتعاون الدولي، بين الدول الصناعية والبلدان غير الصناعية، ونقترح مفهوما جديدا بموضعه: هو التوازن الدولي في هذا الميدان، وروح التعاون الحقيقي، بمساعدة البلدان النامية على استثمار موادها الخام محليا، وعدم عرقلة جهودها في الخارج"[1].

ب- نظرية الصناعات المصنعة: جيراد دستن دو برنيس Gerard de Bernis:

طور دو برنيس نظرية بيرو حول أقطاب النمو ويرى أن انطلاق التنمية بالدول المتخلفة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نواته "صناعة ثقيلة" وهو يركز على نوع خاص من الصناعة الثقيلة وهي "الصناعات المصنعة"، وهي تلك التي تكون وظيفتها الأساسية إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات، أو هي تلك الصناعات التي تشكل منتجاتها عاملا تحريضيا لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتجات كمدخلات لها، فالهدف المنشود إذا هو إقامة الصناعات التي تدخل بدورها صناعات أخرى.

إن مفهوم الصناعة المولدة لصناعات أخرى الذي جاء بها دو برنيس ينطلق من التفرقة التي يقيمها "فرانسوا بيرو" بين الصناعة والتصنيع، فبالنسبة لـ "بيرو"، التصنيع هو التنظيم الاجتماعي وفقا للتنظيم الاقتصادي الذي يستعمل الآلات فيه دفع قدرة الشراء بجهد أقل.

فالتصنيع إذا عملية تركيزية تتولى فيها الآلة نفسها بصنع الآلات الأخرى، وينتج عن انخفاض الجهد العضلي فيتحرر الانسان من سيطرة الطبيعة وهذا هو الهدف المنشود من التنمية وعند ئذ يمكن القول بأن التصنيع هو شرط التنمية[2].

ويرى دو برنيس ان صناعة الحديد والصلب ظلت ولازالت تشكل الصناعة المصنعة الأكثر تحريض لانطلاق التنمية ويرى أن الصناعة المصنعة المحرضة للتنمية على حسب المرحلة التاريخية، فالصناعة التي اعتبرت مصنعة في فترة ما قد لا تكون كذلك في فترة أخرى، فمثل الصناعة الاستراتيجية كانت مصنعة في القرن 18 لما قامت به من دور تعويضي لعملية التقدم التقني والمكننة في حين قامت صناعة التعدين بهذا الدور في القرن 19[3].

---

[1] جيرارد دستن دو برنيس (1928-2010) اقتصادي فرنسي ذو نزعة ماركيسية وهو تلميذ فرانسوا بيرو، أدخل مفهوم الصناعات المصنعة مدافعا عن وجود صناعات ثقيلة بإمكانها أن تلعب دورا محركا في تنمية الاقتصاد d مؤلف
"Industries industrialisantes et le contenu d'une politique régionale.
Vois: Antoine Reverchan, Gérard Destanne de Benis, le monde, 08-01-2011, moblie, le monde. Fr"

[2] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 33.

[3] مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان بن سانية، "انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي " الملتقى الدولي حول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل "، يومي 23-24 فبراير 2011، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الاجتماعي، غرداية، ص 09.

ويشرط دو برنيس كي تقوم الصناعات المصنعة بدورها التحريضي لانطلاق قوى التنمية بالاقتصاد المتخلق أن[1]:

– تساهم هذه الصناعات بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي.

– تكون مستقلة عن مراكز التمويل والتصنيع الخارجية.

– يتوفر الاقتصاد المحلي على صناعات قابلة لاستخدام منتجات الصناعات المصنعة كمدخلات لها.

ويعتبر دو برنيس Brenis أب النموذج الجزائري إذ اعتبرت نظرية (الصناعات المصنعة) بمثابة المحور الأساسي للمذهب الاقتصادي الوطني بعد 1967.

علمنا أن هذا النموذج يعرف ب "الدور الاقتصادي والتقني " الذي يهدم أساسا إلى توفير وسائل الانتاج وموارد بسيطة لتعويض استهلاكاتها الخاصة للفروع الأخرى، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام:

– مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأس مالية للفروع الأخرى بمواصلة عملية الإنتاج وهي (الصناعات الميكانيكية، الصناعات الحديدية، الصناعات الكهربائية، صناعة الفولاذ).

– الفروع الكبيرة للصناعات الكيمياوية وتستعمل لتلبية حاجيات القطاع الزراعي (الأسمدة، صناعة الأدوية الوقائية...).

– الصناعات البتروكيمياوية وإنتاج الطاقة وهي الصناعات المحولة لعملية التصنيع.

من مميزات هذه الصناعة أنها تتطلب استثمارات ذات كثافة عالية لرأس المال وعدد قليل من اليد العاملة المؤهلة، كما يتطلب مجهود تنظيمي كبير[2]، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن هذه الاستراتيجية كفيلة ببناء قدرة إنتاجية ذاتية في الدول النامية اضافة لإيجاد تكامل اقتصادي في المدى البعيد.

ابتداء من 1967 بدأت الجزائر فعليا في تبني استراتيجية "الصناعات المصنعة "التي مثلت جوهر الاستراتيجية الجزائرية التنموية، ويلخص دو برنيس "جوهر الصناعة التصنيعية ومضامينها في الجزائر، قائلا: " إن الصناعة التصنيعية، هي تلك الطاقات التي تستخدم منتجات صناعات التعدين، الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية والصناعات الكهربائية، وإن قيام الصناعات المذكورة هو حتما يؤكد توافر المبررات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الكلي، حيث أن هذه الصناعات، تقدم التجهيزات الصناعية والآلات المنتجة للآلات والمحركات، والأسمدة الأزوتية، والألياف الصناعية، والكيمياء العضوية ومشتقات البترول من المواد البلاستيكية، المطاط الصناعي والتركيبي[3].

إلا أن هذه الاستراتيجية كانت متواضعة بسبب العراقيل التي واجهتها ومنها:

– اعتماد مثل هذه الصناعات على تكنولوجيا كثيفة لرأس المال وبالتالي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وهذا ما تفتقر له الدول النامية.

---

[1] Gerard de Bernis, industria lisantes et le contenu d'une politique d'integration nationale, n° 03, 1966, p 102.

[2] مصطفى زروني، الاستراتيجية الصناعية في الاقتصاديات المصنعة حديثا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 1994-1995، ص 23.

[3] نفسه، ص 24.

– عدم مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار والعمالة، أي أن القدرات لهذه الدول تستنزف ومعدلات البطالة تبقى في المقابل مرتفعة.

– تحتاج هذه الاستراتيجية لتأطير عالي في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة، وهذا معناه زيادة العبء المالي[1].

بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا أنه لم يحقق الأهداف التي كانت موجودة من وراء ذلك، وظل مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر تطبيقا عبارة عن حشد كبير من المعدات التكنولوجية أي معدات صناعية وليست تصنيع وذلك للأسباب التالية[2]:

– نقص المهارات والكفاءات التي لم تأخذ بعين الاعتبار، حيث طال التكوين والتعليم في واد وحاجيات الاقتصاد الوطني في واد آخر.

– ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة الخارجية.

– التطبيق السيء للصناعات كثيفة رأس المال أو الصناعات الثقيلة أدى إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار كما أن سياسة التشغيل المتبعة أدت إلى توظيف أعداد كبيرة من العمال دون الحاجة الفعلية لهم داخل المنشآت الصناعية مما دفع هذه المنشآت لفقدان مزايا الصناعات كثيفة رأس المال من جهة ومن جهة أخرى أدى إلى ظهور البطالة المقنعة.

2- الثورة الزراعية:

أ- الإصلاح الزراعي وأهميته في التنمية:

إن إنجاز الإصلاح الزراعي لصالح الفلاحين، ولا سيما عبر تصفية علاقات الإنتاج التقليدية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني الحقيقي، وتعزيز تنمية الاقتصاد بعيداً عن التبعية للرأسمالية العالمية، إلى جانب إزالة المخلفات الاقتصادية والاجتماعية للاستعمار، يعد من المهام الجوهرية التي تضطلع بها الدولة من أجل إرساء التحولات الاشتراكية في الوسط الريفي[3].

وقد غدا الإصلاح الزراعي هدفاً محورياً في سياسات حكومات الدول النامية، خاصة عقب نيلها الاستقلال، ومع ذلك فإن مفهوم الإصلاح الزراعي ليس واحداً في جميع السياقات، رغم كثرة الدراسات التي تناولته، نظراً لتباين مضامينه واختلاف تطبيقاته، وبرغم غياب اتفاق جامع حول تعريفه، فإنه يعد في العديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا أحد الدعائم الأساسية لإحداث التغيير البنيوي الشامل.

مهما اختلفت التسميات، فإن مضمون الإصلاح الزراعي المطبق في بلدان العالم الثالث لا يختلف كثيراً عن ذلك الذي عرفته الجزائر، إذ يتم في إطار عمليتين أساسيين[4]:

---

[1] محمد زروني، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، ع08، 2010، جامعة ورقلة، ص 170.

[2] عجيبة خير الله، يزيد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 70.

[3] محمد العيد مطمر، مرجع سابق، ص 208.

[4] نفسه، ص 209.

– تتمثل العملية الأولى في إعادة تنظيم البناء الاقتصادي للقطاع الزراعي، ذلك أن الملكية الزراعية في أغلب الدول النامية ترتبط بممارسة النفوذ الاجتماعي والسياسي، فضلاً عن التحكم في الموارد الاقتصادية.
– أما العملية الثانية، المرتبطة بالأولى، فتتجسد في إعادة توزيع موازين القوى السياسية والاجتماعية، فالملكية الزراعية لا تعكس مجرد وضع اجتماعي أو نمط عيش، بل تمثل أيضاً أداة للتأثير في السلوك السياسي للفلاحين.

ويتضح من ذلك أن تغيير في نظام الملكية الزراعية ينعكس بصورة مباشرة ومتنوعة على توزيع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخلاصة القول إن المشكلة الزراعية التي تواجه معظم الدول يمكن التصدي لها بفاعلية من خلال حسن استغلال الأرض وتعزيز القدرات التكنولوجية، إذ تمثل التكنولوجيا مدخلاً رئيسياً لمعالجة هذه الإشكالية[1].

وعليه، فإن الإصلاح الزراعي ليس مجرد إجراء إداري أو اقتصادي بحث، بل هو في جوهره فعل سياسي قبل كل شيء، إذ يشمل جملة التدابير التي تعتمدها السلطة لإعادة تشكيل علاقات الملكية، وتنظيم وسائل الإنتاج الزراعي، وكذلك دلالة الانتقال أو الانتقال أو محاولة الانتقال من نمط إنتاج مسيطر إلى آخر، أو شكل إلى آخر من نمط الإنتاج نفسه.

ولقد شهد عقد السبعينات بوادر أزمة الغذاء، عكست في جوهرها تباطؤا في وتيرة التنمية الزراعية، ومن ثم عاد الاهتمام بالزراعة ليتصدر المشهد إدراكا لأهميتها الحقيقية، فلا مبالغة في قول إن الزراعة تمثل موردًا دائما لا ينضب.

إن التنمية الزراعية ركن أساسي في التنمية الشاملة والموارد الزراعية كثيرة، وإذا أحسنا استخدامها أثمرت لنا ما يكفينا وبل وما يفيض عن حاجاتنا وحسنا استخدمت لمواردنا الزراعية تحقيقا للتنمية المرجوة، يستلزم منا الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة، وقد كانت متطلبات التنمية الزراعية في الماضي تتمثل في الموارد الطبيعية، والقوى البشرية والرأسمال، أما الآن فقد أضفنا لهذا العنصر الجديد التكنولوجيا الحديثة، وبدون تكنولوجيا حديثة، تظل التنمية الزراعية متخلفة عاجزة عن أداء الاعباء الملقاة على عاتقها، ولكنها بالتكنولوجيا نستطيع أن تنجز الكثير[2].

ب–ميثاق الثورة الزراعية:

سن هواري بومدين، رئيس مجلس الثورة والحكومة، ميثاق وقوانين الثورة الزراعية التي أعد مشروعها وزارة الإصلاح الزراعي عام 1970، وصادق عليه مجلس الثورة والحكومة يوم 4 جويلية 1971م وتم التوقيع على تطبيقه في 8 نوفمبر من نفس السنة، تم هذا على اقتناع من أهمية تنظيم تخطيط القطاع الزراعي أسوة بالتخطيط الصناعي واخضاعها للتطور الواعي الهادف.

---

[1] السيد الحسيني، **علم الاجتماع والتنمية، دراسة نقدية لاتجاهات علم الاجتماع الغربي في فهم مشكلات الدول النامية**، دار المعارف، القاهرة، مصر 1982، ص 73.

[2] محمد العيد مطمر، مرجع سابق، ص 211.

يتلخص مضمون الثورة[1]:

- الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يخدمها ويستثمرها.
- إلغاء حق الملكية بالنسبة للملاكين الذين لا يملكون ملكيتهم بصورة مباشرة.
- إلغاء كل أشكال التجارة الاستغلالية في الأراضي والموارد المائية.
- تأمين حقوق الفلاحين في الأراضي.
- منح الدولة للفلاحين الذين لا يملكون أرض، بصورة مجانية ويتم تشجيعهم على الاستعمال المشترك للأراضي ووسائل الإنتاج في إطار تعاوني.
- تتولى الدولة مسؤولية حماية الفلاحين وتأطيرهم وإنشاء الهيئات اللازمة لتحسين شروط المعيشة في الأرياف[2].
- إعطاء الأولوية لزراعة المحاصيل واسعة الاستهلاك كالقمح والبطاطا ...، للحد من استيرادها من الخارج.
- مراقبة المشاريع الزراعية بصفة دورية والوقوف على مدى إنجازها.
- توزيع الأرباح على الفلاحين والقضاء على نظام الخماسة[3].
- جاءت الثورة الزراعية لإعادة توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادي وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتحسين مستوى اليد العاملة والقضاء على علاقات الإنتاج القديمة.

ولتحقيق هذا لابد من تحديث مناهج الإنتاج وتقنياته التي تعتمد على العمال ومساهمتهم في التسيير بالدرجة الأولى وفق سياسة للتسويق التي تضمن للعمال الأجر اللائق بهم، بالإضافة إلى تلقين الفلاحين طرق وأساليب لتنظيم العمل وعمليات التسويق واحداث وعي سياسي في نفوس الفلاحين الفقراء، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم[4].

ج- مراحل تطبيق الثورة:

- **المرحلة الأولى (مرحلة الترشيد والتوعية):** تم خلال هذه المرحلة توعية وترشيد وسرح أبعاد الثورة الزراعية وتوضيح فكرتها والقصد من وراءها كإصلاح جذري لهياكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي، وكذا تحديد مهام كل عنصر مشارك في التنمية، فكانت أول خطوة تطبيقية أشرف عليها الرئيس هواري بومدين يوم 17 جوان 1972 بخميس الخنشة على حفل توزيع رخص الاستفادة من أراضي الثورة الزراعية

---

[1] عائدة ساكر، **التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس هواري بومدين من (1965-1978)**، مذكرة ماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قطب شتمة جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 / 2017، ص 48.

[2] وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، **الثورة الزراعية (نصوص أساسية)**، الطبعة الشعبية للجيش، د.م.، د.ت، ص 57 - 59، انظر المواد: 6 إلى 12 من الأمر 71 - 73 المتضمن قانون الثورة الزراعية.

[3] مذهل سعيدي، **الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد هواري بومدين 65 - 78**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 90.

[4] جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 107-115.

على مجموعة من الفلاحين وعمت نفس الخطوات كامل الولايات وتحقق من خلال ذلك الشعار الذي يقول «الأرض لمن يخدمها»[1].

وتشمل هذه المرحلة الأراضي البلدية المشاعة والممتلكات الوقفية وهي أسهل المراحل لأنها تشمل الأراضي العائدة بشكل أو آخر إلى المجتمع فهي لا تخلق مشكلة كبرى ويتم استرجاع هذه الأراضي التي قدرت مساحتها 1730248 هكتار ومنحها للصندوق الوطني للثورة الزراعية وتقدر مساحة الأراضي بكاملها 600 ألف هكتار تقريباً فينبغي أن نلاحظ أن إحدى أسس الملكية الكبيرة للأراضي في الجزائر كانت إدارتها للأراضي المشاعة وهذا ما يزيد من قوتها وينظم المستفيدون في تعاونيات إنتاجية في المقابل أنشأت تعاونية زراعية بلدية متعددة النشاطات[2] مخصصة لمد التعاونيات الإنتاج للثورة الزراعية بالماشية والعتاد والتسويق.

– **المرحلة الثانية:** انطلقت في 15 سبتمبر 1972، وتشمل هذه المرحلة الملكيات الخاصة، حيث تم إحصاء الأراضي ومزارع النخيل في الجنوب، لأن التمديد والتوزيع في هذه المنطقة لا يقومان بالمساحة وإنما بعدد أشجار النخيل المملوكة، ومع انتهاء عملية الإحصاء في 1973، بدأت عملية الحصر وحددت الملكية الكبيرة وفقاً لمعايير واضحة (بين الأراضي وطبيعتها، منسوب الأمطار، أراضي مروية وغير مروية...)، وذلك مع ترك المساحة لكل مالك تطاله الإصلاحات وهذا ما بسمح له بالعيش الرغيد والميسور مع أسرته، أما الملاك المتغيبون الذين لديهم مصادر أخرى للدخل، ستقوم الدولة بالاستيلاء على أراضيهم وتضمها إلى الصندوق إن لم يسلموها عن طيب خاطر[3].

خلال هذه المرحلة تم إعادة توزيع أكثر من 650 ألف هكتار في القطاع الخاص، على 60 ألف عائلة فلاحية، وقد بلغ في هذا الأخير توزيع مليون هكتار، وعلى 100 ألف عائلة يتم تجميعها في 6 آلاف تعاونية الفلاحية[4].

كما تم تأميم أراضي الملاكين الذين لا يعملون في زراعة أراضيهم، وكذا تحديد الملكيات الكبيرة، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه تم تأميم 15271 مزرعة و5205 تم تحديد مساحتها، وبلغت نتيجة المساحات المؤممة 537169 هكتار و600000 شجرة نخيل.

---

[1] محمد الطاهر صالح، **الثورة الزراعية (الحلم الحقيقي)**، مجلة اول نوفمبر، ع7، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1974، ص 105.

[2] يتكون من وحدات إنتاجية مسيرة ذاتيا أو وحدات إنتاج أو استصلاح أو استغلال مشترك، وتلعب دورا جوهريا على المستوى البلدي: الآلات، المنتوجات، البذور، الغوسات، الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ينظر: وزارة الإعلام والثقافة، **الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية**، ورشات الفنون الطباعية، إسبانيا، 1978 ص 40.

[3] إسلاف ديدوش، **الثورة الزراعية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية (1971 – 1987)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2015 / 2016 ص 27.

[4] جرمولي مليكة، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة – دراسة حالة البويرة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر 2004 / 2005، ص 45.

وما يجدر الإشارة إليه، أنه تم في هذه المرحلة إنشاء التعاونيات المختلفة عبر أنحاء الوطن والمتمثلة في التعاونيات متعددة الخدمات الفلاحية والإنتاجية، وتعاونيات استصلاح الأراضي، وتعاونيات الخضر والفواكه، وغيرها من التعاونيات والتجمعات الأخرى، بحيث أصبحت التعاونيات موجودة في كل بلدية، ومنها ما يضم أكثر من تعاونية، وأصبحت كذلك الوحدة الإنتاجية تساهم مساهمة فعالة في الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الوطني[1].

المرحلة الثالثة: بدأت المرحلة الثالثة والتي تختص بتربية المواشي وهذه المسألة تخص بوجه خاص فلاحي الجنوب والسفوح، انطلقت هذه المرحلة تحت شعار "القطيع لمن يرعاه" بموجب قرار 17 جوان 1975[2] والذي يتضمن مجموعة من المواد أهمها:

– المادة 2: تعود الماشية لمن يخدمها ويقوم بتربيتها ويعيش مباشرة منها.

– المادة 3: تُسحب صفة مربي الماشية والحقوق الناتجة عنها من المالكين الذين لا يستغلون قطعانهم مباشرة وشخصية.

– المادة 14: لا يجوز حيازة ماشية الغنم أو الماعز بملكية تامة في جميع المناطق التي يسري عليها هذا الأمر إلا الأشخاص الذين يقومون باستغلالها مباشرة وشخصيًا[3].

وما يجدر الإشارة إليه أن الثورة الزراعية عندما اتجهت نحو الجنوب، كانت تستهدف تنظيم "القطاع الرعوي" على أساس العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، وذلك عن طريق تحديد رؤوس الماشية وإنشاء تعاونيات لتربية المواشي، وبناء القرى الرعوية وإقامة مراكز مائية وحضائر وتجهيزات حديثة، ومنشآت بيطرية وثقنية لوقاية الماشية وصيانة المرعى[4]، ويلح الميثاق في إنشاء صناعات لمنتجات الثروة الحيوانية مثل تربية الدواجن بطريقة حديثة، وإنشاء 100 تعاونية متعددة الخدمات، والتي تقوم بتوفير العلف بواسطة تخزين احتياطي كاف، وحفر الآبار ووقايتها، وتوفير الرعاية البيطرية وتشجيع النشاطات الاقتصادي، واستغلال المنتجات الحيوانية، كما اهتمت هذه المرحلة بعملية التسويق في المنتجات الفلاحية وكيفية توزيعها على مختلف الجمعيات[5].

مست المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية العديد من الولايات التي تقع بالمرتفعات السهبية مثل: ولاية سعيدة، المسيلة، الجلفة، الأغواط وباتنة، التي تفتقر أغلب نشاطاتها الفلاحية من تربية الماشية، بحيث أن هذه الولايات تسيطر على حوالي 70% من الثروة الحيوانية في البلاد، وتنتقل الثروة إلى سهوب هذه الولايات، له دلالة اقتصادية واجتماعية وثقافية لسكان المنطقة، من أجل تأمين الثروة الحيوانية في البلاد.

---

[1] ابن التركي، **"الثورة الزراعية وتطبيقاتها في الأرياف"**، مجلة أول نوفمبر، ع2، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1977.

[2] سلاف ديدوش، المرجع السابق، ص 31.

[3] وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، المصدر السابق، ص ص 160 – 163.

[4] ابن التركي، المرجع السابق، ص 39.

[5] إبراهيم بلونة، "المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية **(دراسة وسائل التطبيق على أرض الواقع)**، مجلة أول نوفمبر، ع14، مطبعة بن بولعيد الجزائر، فيفري 1976، ص 8.

ولقد أكد الميثاق الوطني من خلال النصوص أن الثورة الزراعية في المناطق الرعوية جاءت لـ: "تنظيم الوظيفة الرعوية على أساس علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة، وإعادة الاعتبار لمكانة الرعاة في المجتمع، ورفع مستوى معيشتهم، وتحديث وسائل الإنتاج لصغار المربين، وصيانة المراعي بكيفية معقولة والسعي المتواصل المثمر الرامي إلى تحسين وصيانة الموارد المائية المتخصصة لإنتاج واستصلاح أراضٍ جديدة في السهوب.

ب-أهداف الثورة الزراعية:

- الأهداف الاجتماعية:

كانت تهدف سياسة الثورة الزراعية إلى التقليص من التوزيع الغير عادل لملكية معظم الأراضي الفلاحية، والحد من التناقضات الاجتماعية المتواجدة داخل القطاع الزراعي خاصة المتمثلة في الطابع الاجتماعي للعمل على إزالة نظام الخماسة الموروث في الحقبة الاستعمارية وذلك بواسطة الحد من الملكيات الكبيرة وتأميم الأراضي الغائب أصحابها عنها وعدم العمل بها والأراضي العمومية المتمثلة في أراضي الدولة والحبوس والعرش وتوزيعها على مجموعة من العمال يشكلون بذلك تعاونيات فلاحية إنتاجية يحكمهم "قانون الثورة الزراعية[1].

كما أنها تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان الذين تطورت مقادير استهلاكهم، والتمكين من إزالة العراقيل في سبيل تطبيق سياسة حقيقية للتجديد الريفي بتدخلها في إعادة تشكيل الريف لجميع المناطق، كذلك امتصاص نسبة معتبرة من البطالة وخاصة منه سكان الريف من أجل إيقاف الزحف الريفي، إضافة هدف إنساني آخر هو منع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتنظيم استغلال الأرض ووسائل الإنتاج واستعمالها على العمل المباشر والشخصي وعلى أساس توزيع عادل لمداخيل القطاع الزراعي[2].

- الأهداف الاقتصادية:

نتيجة للمشاكل الاقتصادية المتخلفة التي كانت تعاني منها البلاد وعلى رأسها عدم قدرة القطاع الزراعي على توفير مختلف الأغذية للسكان حيث يُلاحظ في هذه الفترة تطور سريع للطلب على المنتجات الزراعية مقابل تنمية ضعيفة، مما أدى إلى معالجة هذا النقص على طريق الاستيراد المكثف لبعض المواد الأساسية.

- رفع المستوى المعيشي للعالم الريفي يؤدي لتوسيع السوق الداخلية وتوسيع النمو الصناعي[3].

---

[1] الزهرة بشكي، **إستراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال 1962 - 1990، -دراسة تحليلية نقدية-**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 / 2015، ص 47.

[2] نفسه، ص 47.

[3] محي الدين عميمور، **أيام مع الراحل هواري بومدين**، ط1، مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 303.

– تصفية آثار الزراعة الاستعمارية التي كانت تخصص أجود الأراضي لزراعات التصدير تاركة الزراعات المعيشية للأراضي المهملة.

لقد كانت الأهداف النظرية طموحة للغاية، إلى جانب كونها لم تراعِ الظروف الموضوعية للواقع الجزائري وبخاصة في الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة، مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع.

3 – ميادين التغيير: التعليم، الصحة، السكن:

أ – التعليم:

– تعميم التعليم:

بالرغم من كل الجهود التي بذلها الرئيس أحمد بن بلة في مجال التعليم، إلا أن هذا الأخير في الجزائر ما زال يواجه بعض العقبات والعراقيل، نظراً لأن التعليم غداة الاستقلال كان مزري للغاية، وفترة حكم الرئيس بن بلة القصيرة لم تكف للتخلص من هذا الوضع، ولذلك فقد بذلت حكومة هواري بومدين جهود كبيرة للنهوض بالتعليم حيث عملت في أول جوان 1967م على تنصيب لجنة لإصلاح التعليم العالي، وفي 15 مارس 1968م نصبت لجنة مماثلة خاصة بالأطوار الابتدائية والثانوية[1].

وبلغت نسبة مساهمة الدولة في هذا المجال 25% من ميزانيتها، وقد كانت كل سنة دراسية تشهد ازديادًا كبيرًا في عدد التلاميذ والأقسام الدراسية، حيث أشارت الإحصائيات بداية الموسم الدراسي (1974–1975م)، أن عدد التلاميذ تجاوز 3 ملايين، وهي نسبة تمثل خُمس الشعب الجزائري في ذلك الوقت، كما توضح بعض الإحصائيات ارتفاع نسبة التلميذات بصفة محسوسة، حيث كانت نسبة البنات في المدرسة 38.64% سنة 1965م أما في سنة 1979م ارتفعت النسبة إلى 65.23%، ونجد مساهمة المرأة في ميدان التعليم كما يلي:

35.30% في ميدان التعليم العربي والفرنسي، ومساهمتها في التعليم باللغة العربية 28.66% وبالفرنسية 50.59%.

وفي المستوى الابتدائي ارتفعت نسبة التلميذات من 37.2% في سنة 1967–1968م إلى 41.3% في سنة 1978–1979م، ويظهر ارتفاع النسبة في الثانوي أيضاً لكن هذه النسبة أقل ارتفاعاً من نسبة المستوى الابتدائي، وهذا راجع للتقاليد التي لا زالت تؤثر على البنات[2].

---

[1] سارة بن دحمان، **واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي فيما بين (1962–1978)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 90.

[2] أنيسة بركات، **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 87.

وبالنسبة للمتعاونون أو المعلمون الأجانب فقد انخفض إلى 40% عام 1970م، بعد أن وصل بين سنتي 1962 – 1963م إلى 52%، ولتصحيح هذه التركة الثقيلة وتخفيف تبعيتها تدريجياً إلى حين القضاء عليها، لجأت الدولة إلى اتخاذ نوعين من الإجراءات:

– الأول استراتيجي: وهو خاضع لسياسة الجزأة المتمحورة حول تكوين جماعي للمعلمين الجزائريين، وهي سياسة لم تكن لتبلغ أهدافها جميعاً إلا على المدى الطويل.

– الثاني ظرفي: وهو يتمثل في تنويع مصادر التوظيف والمزاوجة بينها كلما أمكن ذلك، وبين مقاربات أكثر شمولية للتعاون، من أجل أن يجنب الجزائريين حتمية التبعية لبلد واحد أو لبلدان محدودة[1].

في سنة 1976م إصلاح نظام التربية والتعليم واستهدف إجراء تغيير جذري في مضمون التعليم وهياكله وإجراءاته التربوية وحدد مجموعة من الأهداف الكبرى وتمثل الأسس العامة لإصلاح نظام التربية والتعليم في النقاط العشرة التالية[2]:

– ديمقراطية التعليم.

– جزأة الإطار.

– تعريب التعليم وجعل اللغة العربية الأداة الرئيسية للتواصل التربوي.

– إعطاء أولوية للعلوم والتكنولوجيا.

– اعتبار القطاع التربوي قطاعاً ذا أولوية مطلقة.

– اعتبار التربية في سياق التنمية.

– النظر إلى المنظومة التربوية باعتبارها وحدة متماسكة تتلاءم مع ما يحدث من تغيرات المجتمع.

– تحويل المحتوى التربوي والتعليمي باستمرار حتى تتلاءم مع ما يحدث من تغيرات في المجتمع.

– القضاء على الأمية وجعل التربية والتعليم حقاً متاحاً لكل الأطفال ومساعدة الكبار على الارتقاء المهني والفني.

وقد انخفضت نسبة الأمية بحلول عام 1966م إلى 67% بعد أن كانت 92%، كما أن نسبتها أخذت بالتناقص سنة بعد أخرى، كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] سارة بن دحمان، مرجع سابق، ص 94.

[2] محمد العيد مطمر، مرجع سابق، ص ص 238–239.

جدول يوضح مدى تناقص الأمية في الجزائر بين 1966 – 1972

السنوات / الأعمار	1966م	1971م	توقعات إلى غاية 1981م	
10 سنوات فأكثر	75	67	50	4
14-10	49	41	24	8

المصدر: عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص 106.

كان بومدين يقول "يجب أن لا نفسح المجال لأي انفصال بين جماهيرنا والعض من إطارتنا ولا نتسبب بإهمال منا أو تراخ في إيجاد حلول زائفة قد تعود علينا بمأساة في السنوات القادمة، فالثقافة واللغة عنصران أساسيان لتوازن شخصيات الأفراد والأمم[1]".

تعريب[2] التعليم:

تميزت هذه الفترة 1965 – 1978م بعدة أحداث ونشاطات في هذا المجال، وقد أعطاه مجيء الرئيس هواري بومدين وطاقمه الإداري دفعاً قوياً، لذا اعتبرت هذه الفترة الأكثر أهمية في التعريب، فمرت سنتان 1965 – 1966 تركز العمل خلالهما على تدعيم هذه السنة المعربة وتتبع نتائجها، وإكمال ما تستلزمه من الترتيبات البيداغوجية، كما تواصلت عمليات التنظيم والتدعيم لباقي السنوات الأخرى في نطاق الساعات الأسبوعية، وقد رافق كل ذلك جهد مستمر لتكوين المعلمين بالعربية ورفع كفاءاتهم عن طريق الندوات التربوية، والملتقيات التكوينية التي تنعقد بصفة دورية تحت إشراف المفتشين الابتدائيين والمستشارين التربويين[3].

وفي أكتوبر 1967 طُبق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية ابتدائي تعريباً كاملاً، أي بتدريس كل مواد البرنامج باللغة العربية وحدها وعدم تدريس أية لغة أجنبية في هذا المستوى، وقد ارتفع عدد المعلمين بالعربية في هذه السنة إلى 17,047 معلم[4].

وهذا الإجراء أصبحت مسألة التعريب قضية وطنية متصلة باستعادة الاستقلال التام والهوية الوطنية، ونالت العديد من النقاش لدى رجال السياسة والتربية والثقافة، وقد صرح "أحمد طالب الإبراهيمي" قائلًا: «إن التعريب أحمد اختياراتنا الأساسية، إن الأمر لا يتعلق برفض الحوار مع الشعوب الأخرى، وإنما يتعلق بأن

---

[1] حياة بن كروش، **بومدين والثقافة الأفريقية**، مجلة النصر، ع 2186، 29 ديسمبر 1978، ص 07.

[2] التعريب: نوعان: نوع جزئي ونوع كلي، التعريب الجزئي: هو تعريب الألسنة والأقلام وآثارهما من خطابة وكتابة ويدخل فيه تعريب الدروس التعليمية، أما التعريب الكلي: فيشمل التخلق بأخلاق العرب والتحلي بكل ما اشتهر عنهم من محامد وفضائل. انظر: أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954 / 1964، ج 5، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1997م، ص 2003.

[3] خديجة حالة: **تعريب المدرسة في الجزائر بعد الاستقلال (1962 – 2008)**، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، هاي، 1978م، ص 9.

[4] نفسه، ص 9.

نصبح نحن، وأن نتجذر في أرضنا، وشعبنا كي تتمثل بعد ذلك ما يمكن للآخرين أن يمدونا به أحسن تمثيل واستيعاب، فالتعريب إذن ذات بعد وطني البعد العلمي والحضاري»، وقفزت قضية التعريب إلى الصعيد الأول من اهتمامات رجال التربية والثقافة والمسؤولين في مختلف المستويات، وكان النقاش يدور في الغالب حول الطريقة التي ينبغي أن تتبع لتحقيق التعريب الشامل. لقد كان أغلب وجهات النظر متفقة على أن التعريب أمر لازم، كما كانت متفقة على أنه سيتطلب كثيرًا من الوقت والجهد والإرادة والوقت[1]، لكنهم اختلفوا في الطريقة وجاءت المقترحات متناقضة في مجملها فمنها القائلة بالتعريب الفوري والشامل، الذي يقصي اللغة الفرنسية أو يجعلها لغة أجنبية، ودعاة التعريب التدريجي والعقلاني، فكان الأمر كالتالي:

– الطريقة الأولى: تمت باقتراح التعريب من السنة أولى ابتدائي إلى أن يمتد تلقائياً إلى المرحلة المتوسطة والثانوية فالجامعة.

– الطريقة الثانية: تم اقتراح عملية التعريب على أساس جغرافي، أي المناطق التي سلمت من الفرنسية كمدن الجنوب.

– الطريقة الثالثة: واعتبرت هذه الطريقة كحل وسط للمتنازعين، فكان أن يتم تعريب نقطي أي إنشاء أقسام معربة وأخرى مفرنسة مزدوجة كما كانت تسمى وهذا على المستوى الوطني بالكامل، وبهذه الطريقة تم إعادة تعريب ثلث الأقسام في التعليم العام في المتوسط كما تم إعادة تعريب ثلث الأقسام الأدبية في الثانوي إعادة تعريب مادة الفلسفة، وتم إعادة تعريب المواد الاجتماعية في سائر المراحل[2].

ب–الصحة:

في هذه الفترة من تطور المؤسسة الصحية كانت المستشفيات مؤسسات تتمتع بشخصيتها المعنوية والاستقلال المالي، وكان نظام التشغيل مبنياً على لجنتين واحدة طبية استشارية والأخرى إدارية تداولية، مع التحديد الدقيق لصلاحيات كل منها كما يشترك ممثلو صناديق الضمان الاجتماعي في اللجنة الإدارية، ولم يكن هدف هذه المؤسسات الربح وإنما تقديم الخدمات الصحية للمواطنين بأقل تكلفة، وكان يتم وضع الميزانيات انطلاقاً من معطيات محدودة ومبررة[3]، حيث بدأ إنشاء الهياكل القاعدية بين سنتي 1967–1969م وصنفت قاعات العلاج بين 1969–1979م من بينها البلديات والأحياء ومنها مكافحة الأمراض والوقاية منها، كذلك العيادات وخاصة وأن انتشار الأوبئة عن طريق قنوات الصرف الصحي وبالتالي عملت الدولة جاهدة على توفير كل ما يحتاجه المواطن واتخاذ تدابير لتطبيق المخططات المدرسية منها: الطب المدرسي صدر بمرسوم رقم 69–96 المؤرخ في 1969/07/03م القاضي بإلزامية التلقيح ومجانية، هذا

---

[1] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي: "**تقرير وزارة التعليم الابتدائي والثانوي**"، مجلة الأصالة، ع 18/17، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1973 – 1974، ص 391.

[2] حفصة جوادي، رؤية لسياسة التعريب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 28، الجزائر، مارس 2017، ص 15.

[3] زين الدين بن الوصيف، **تسيير المؤسسات الصحية العمومية الجزائرية في ظل التغيرات المعاصرة**، مجلة أبحاث روسيكاد، ع1، الجزائر، 01 ديسمبر 2003 م، ص 139.

الأخير ترمي للقضاء على الأمراض المعدية والتي نجد منها، فكانت برامج تلقيح واسعة والتي قامت بها المصالح الصحية في الجزائر حيث نجد:

- في سنة 1968م: التلقيح ضد داء السل وضد داء الجذري.
- في سنة 1969م: التلقيح أصبح إجباري ومجاني ضد السل والدفتيريا والكزاز والسعال[1].

كما يظهر اهتمام الرئيس هواري بومدين بقطاع الصحة كذلك من خلال برامج مكافحة الحشرات الضارة وإنشاء العديد من المستشفيات وتشييدها، حيث تميزت الخدمات الصحية في العقد الثاني بعد الاستقلال بتقديم الرعاية المجانية وإقرارها رسمياً في 1974م تطبيقاً للمرسوم التنفيذي الصادر في 1973م هذا للقضاء على مركزية العلاج والتكفل الجيد بصحة السكان عموماً، كل دائرة اختيرت لتكون على رأس معين من البلديات باعتبارها مقر القطاع الصحي[2]، وقد اتبعت الجزائر هذا التقسيم من أجل تقريب مختلف الهياكل الصحية من السكان، وكذا لتسهيل عمل هذه الهياكل، ولهذا فالقطاع الصحي أصبح الهيكل القاعدي المنظم للنشاطات الصحية وهو المحور الأساسي لتوزيع العلاج وكل قطاع صحي يتركز حوله مستشفى يحتوي على تجهيزات صحية ويتمتع باستقلالية التسيير[3].

ج - السكن:

مر نمو سكان المدن في الجزائر بمراحل مختلفة تعكس كثيراً من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وهو نتاج تضافر عدة عوامل، منها التزايد السكاني الطبيعي والنزوح الريفي، الذي ساهم في توسيع السكان توزيعاً غير عادل وأنجر عنه التضخم الهائل لسكان المدن ولا سيما المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة... إلخ.

هنا طرحت عدة إشكالات نفسها في المجال الحضري كأزمة السكن، والتي من أبرز مظاهرها الأحياء القصديرية والأكواخ، والمساكن المهيأة في أطراف المدن وضواحيها، التكدس، الازدحام... إلخ، والتي أدت بدورها إلى مشاكل اجتماعية أخرى كالسرقة، البطالة، الفقر...، كما برزت مشكلة سوء تكييف المهاجرين الريفيين، والتي تتجلى مظاهرها في الانحرافات السلوكية، بسبب اختلاف الخصائص الاجتماعية والثقافية بين سكان الوسط الريفي والعنصري، وسوء تكيف العمال المهاجرين في حياتهم المهنية بسبب التباين الواضح بين البيئتين الريفية والحضرية[4].

---

[1] سعيدة رحمانية، **وضعية الصحة والخدمات الصحية في الجزائر**، مجلة الباحث الاجتماعي، ع11، جامعة المسيلة، 11 مارس 2015 م، ص 224.

[2] نفسه، ص 222.

[3] نفسه، ص 222.

[4] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي بالجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2008/2007، ص ص 52-55.

وعلى العموم فالرغم من النقائص والمشاكل الموجودة إلا أن الجزائر قطعت شوطاً في مجال النمو الحضري والتحضر من خلال الإنجازات المحققة والمشيدة والمجهودات المتواصلة لتدارك النقائص والإصلاح[1]، حيث تركزت الجهود بالنسبة للمناطق العمرانية على مراقبة التوسع في المدن الكبرى، والمحافظة على الأراضي الزراعية وإنجاز مشاريع سكنية في المدن متوسطة الحجم، مع العمل على توزيع النشاط الصناعي في أماكن مختلفة من البلاد، وللتخفيف من حدة مشكل السكن في المدن، تم تخطيط البرامج السكنية التالية في المدن:

- إتمام الورش المتوقفة.
- إنجاز البرامج الخاصة.
- البرامج العامة المقررة في المخططات الثلاثة للتنمية.

ويتجلى تدخل الدولة في إطار المخطط الثلاثي الأول والمخطط الرباعي والبرامج الخاصة، كما تجلى في إقرار برنامج لإنجاز 80,000 سكن.

أما في المخطط الرباعي الثاني فقد تقرر إنجاز 190,000 مسكن في المدن خلال الفترة ما بين 1974 – 1977، حيث أن المخططات الثلاثة كانت تخصص مبالغ كبيرة لقطاع السكن، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول يوضح اتفاقات الاستثمارات في مجال السكن من خلال المخططات الثلاثة (بمليار الدينارات)

الفترة / القطاع	المخطط الثلاثي 1967-1969	المخطط الرباعي الأول 1970-1973	الرباعي الثاني 1974-1977
السكن	0,4	0,9	8,4

المصدر: عبد العالي دبلة: الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص 117.

من خلال هذا الجدول نلاحظ تطور المبالغ المعتمدة لمجال السكن، ولكن مقارنة مع المجالات الأخرى –الصناعة خصوصا– تظهر ان الحصة المقررة للسكن ضعيفة جدًا، وربما يكون المخطط الرباعي الثاني من بين المخططات التي أولت أهمية للسكن، ويرجع ذلك لعدة عوامل من بينها ازدياد دخل الجزائر من البترول والغاز وإدراك المسؤولين خطورة المشكلة[2].

وقد تولت الدولة نفقات البناء الريفي تلبية لمتطلبات العدالة الاجتماعية، بينما تستفيذ انجاز السكن في المدن من القروض لدفع مجموع النفقات وتسدد هذه القروض بعد مرور أربعين سنة بفوائد ضئيلة جدًا 75% من القروض لفائدة 1% و25% من القروض بفائدة 1,75%، كما حددت الحكومة الأسعار لإنجاز

[1] سهام وناسي، **النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان**، مذكرة شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية: 2009/2008، ص ص 75-76.

[2] عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 117.

المساكن العمومية بكيفية تجعل الكراء في متناول الجميع، وأقرت الدولة ابتدءًا من سنة 1973م طريقة الادخار للسكن لتسهيل ملكية السكنات العائلية للمواطنين، كما يعفي قانون المالية لسنة 1975م من رسوم التسجيل، المساكن التي تبقى في اطار الادخار، وأيضًا مرسوم حق إرث هذه المساكن (ينظر: ملحق رقم 09 ص 137).

وقد تركز المجهود الوطني كذلك على وضع الدعائم التنظيمية والقانونية والتقنية لإزالة العقبات، لمعدات البناء.

- قدرة غير كافية لإنجاز الدراسات لدى المؤسسات الوطنية.

أما فيما يتعلق ببرامج انجاز الالف قرية فقد انجز جزء من هذا البرنامج، حيث تم بالفعل إنجاز العشرات من القرى، بينما تم إنهاء 200 من هذه القرى في خلال العشر سنوات الأولى من حكم "هواري بومدين"[1].

ثالثا: تقييم التجربة التنموية خلال السبعينات:

إن التجربة التنموية الطموحة التي شهدت الجزائر خلال سبعينات القرن العشرين، في ظل قيادة هواري بومدين، قد تبنت الدولة فيها سياسة اقتصادية قائمة على التخطيط المركزي، وتكريس دور القطاع العمومي، مع التركيز على بناء قاعدة صناعية وطنية قوية وربطها بتطوير القطاع الزراعي والخدمات الاجتماعية، ورغم ما حققته هذه السياسة من نتائج على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها واجهت في المقابل عدة صعوبات وتحديات حدت من فعاليتها وأثرت على استمراريتها، ومن هذا المنطلق سيتم في هذا المبحث التطرق إلى أهم نتائج التجربة التنموية في السبعينات، وذلك من خلال دراسة مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية، ثم إبراز حدود هذه التجربة وأسباب تعثرها.

1- المكاسب الاقتصادية للتجربة التنموية.

أ- من الجانب الصناعي:

يتجلى دور الاقتصادي للصناعات المصنعة كالتالي:

- القيام بتحويل الثروات المحلية للبلاد واستخدامها كدخل للاقتصاد الوطني من أجل التخلي على الوظيفة المحيطة التي خصصتها لها التقسيم الدولي لها للعمل وهي تصدير المواد الأولية.
- القيام بتوفير مناصب الشغل[2].
- إن الاستهلاك الكثيف للأموال من أجل تطبيق استراتيجية الصناعة المصنعة كان الغرض منه هو وضع قاعدة وطنية مستقلة، وكذلك الحد من الزحف الريفي من خلال رفع المستوى المعيشي.
- توسيع السوق المحلية الداخلية والعمل على زيادة الطلب على المنتجات الصناعية.

---

[1] سارة بن دحمان، المرجع السابق، ص 80.

[2] إسمهان تمغارت، **إشكالية بناء الدولة في الجزائرية 1962 – 1988م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص 102-103.

- التركيز على الصناعة الثقيلة بما فيها الصناعات المصنعة، باعتبار أن هذه الصناعات تشكل أساس الثورة الصناعية والتحرر الاقتصادي وبدونها تظل كل الصناعات الأخرى تابعة للصناعة الأجنبية وخاضعة لضغوطها.

- توفير ما يحتاجه القطاع الزراعي من مخصبات ومعدات وآلات.

- تصنيع المنتجات الزراعية القائمة بين قطاعي الفلاحة العصري والتقليدي، وبعث حياة جديدة في الأرياف[1].

- البحث عن السوق لتصدير منتجات الصناعة الجزائرية.

- مضاعفة جهود التكوين في الداخل والخارج، والتركيز على تكوين إطارات الأزمة لتسيير المرافق الصناعية[2].

كما يمكن حصر الدور الأساسي للصناعة الصانعة وتفعيلها داخليا من طرف الدولة الجزائرية بعد الاستقلال هو القضاء على شبح التبعية الاقتصادية للمستعمر بصفة خاصة وللأجانب بصفة عامة، فلطالما كان الرئيس هواري بومدين يعتبر أن استقلال الجزائر استقلال منقوص مالم يعزز بالاستقلال الاقتصادي، وفي خطاب الرئيس هواري بومدين عند افتتاح مركب للحديد والصلب أكد مدى عزم الجزائر على انجاز مثل هذا المركب وغيره من مشاريع التي تساهم في التصنيع وتجسيد مفهوم الصناعة المصنعة مكسب للوطن حيث يمكنه من التحرر من التبعية الاقتصادية ويجعل الجزائر بلد منتج ومصدر كما يمكنها من تلبية متطلبات السوق المحلية[3].

ساعد الصناعة المصنعة من الناحية الاقتصادية على إحلال الواردات وتوفير الصادرات وذلك يساهم في تدعيم الاستقلال الاقتصادي وتضمن معالجة فعلية للاختلال الاقتصادي[4].

إن الدور الفعلي لصناعة المصنعة هو المضي قدما لإنجاح لمشاريع التأميم سنة 1971م التي حققها الرئيس هواري بومدين لنفط وغيرها من الثروات باعتبارها صناعة مصنعة ساهم في توفير القدرة المالية من العملة الصعبة، وذلك من أجل إنجاز مشاريع الصناعة المصنعة وغيرها من مركبات ومصانع التصنيع، وبهذا تشكل دور فاعل في تنمية الاقتصاد وتمويله، حيث ارتفعت مداخيل الدولة من 7.6 مليار دينار سنة 1970م إلى 24,3 مليار عام 1977م وإلى 6300 مليون دولار سنة 1978م أي بزيادة قدرها 400 مليون دولار عن السنة التي سبقتها[5].

---

[1] إسمهان تمغارت، المرجع السابق، ص ص 102-103.

[2] عجيبة الرحمان، **الصناعات المصنعة في الجزائر ودورها الاقتصادي والاجتماعي 1965-1985م**، مذكرة ماستر في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017-2018، ص 62.

[3] عمار بومايدة، **بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام**، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 115.

[4] سكينة بن حمودة، **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق**، مداخلة حول: السياسة الاقتصادية في الجزائر، 13 ماي 2013، ص 4.

[5] عجيبة عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 63.

إن تأميم الموارد والثروات باعتبارها صناعة مصنعة مثل النفط والغاز ساهم في التنمية الاقتصادية وتمويل مشاريع الانمائية بالتكنولوجيا الحديثة وحول الجزائر إلى ورشة عمل وتصنيع حقيقية، حيث ازدهرت التنمية الاقتصادية كما ازدهرت الصناعات البتروكيمياوية والتحويلية لمصانع تحويل الغاز، ومصافي تكرير البترول ومصانع البلاستيك وغيرها، حيث أصبح النفط يشكل مورد أساسي كمصدر وكمادة أولية للصناعة التحويلية أي التصنيع.

ومن خلال بعض بنود الميثاق الوطني 1976م أن الدور الاقتصادي الذي تلعبه الصناعة المصنعة في الاقتصاد هو القضاء على الخطط الموروثة عن الاستعمار والتي تجعل بلدان العالم الثالث بلدان مصدرة للمواد الخام ومستهلكة للمنتجات المصنعة[1].

ب- من الجانب الزراعي:

لقد حققت الثورة الزراعية نتائج كبيرة ساهمت في تطوير القطاع الزراعي وتنميتها، إن الثورة الزراعية شملت 13% من مساحة الأراضي الزراعية، تم توزيع على 80 ألف أسرة وشملت 10% من فقراء الفلاحين، وساعدت أيضاً إلى تصفية الملكيات الغائبة وتحرير الفلاحين الفقراء من أشكال الاستغلال وعلاقات الإنتاج الإقطاعية، وضمت هذه المزارع توزيع الأراضي الزراعية و10% من قوة العمل الزراعية الكلية، وتقوم هذه المزارع على المشاركة الجماعية في العمل وأقسام الناتج الزراعي وفقاً للجهد المبذول من كل فلاح وأسرته[2].

وتتمثل نتائج الثورة الزراعية من خلال المخططات ما يلي:

1. بالنسبة للمخطط الثلاثي كانت النتائج المتحصل عليها كالآتي:

- تشجير أكثر من 10 ألف من الأراضي الزراعية، وغرس أكثر من ألف هكتار من الأشجار المثمرة، إضافة إلى اقتناء 5 آلاف من الجرارات.
- تربية 3 آلاف من الأبقار الحلوب.

2. أما المخطط الرباعي الأول فأهم النتائج المتحصل عليها:

- توسيع مساحة الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة إلى 7 آلف هكتار.
- قلع أكثر من 80 ألف قنطار من أشجار العنب المخصصة لإنتاج الخمور[3].

وما يجدر الإشارة إليه أنه بعد قرارات 24 فيفري 1974، والمتعلقة بتأميم الغاز والشركات البترولية، قررت السلطات الفرنسية عدم شراء الخمور الجزائرية، وهذا ما دفع بالرئيس هواري بومدين بإصدار قرار ينص على تنظيف المساحات المخصصة لأشجار العنب وتحويلها إلى إنتاج آخر[4].

- إعادة تشجير أكثر من 150 ألف هكتار من الأراضي الزراعية.

---

[1] الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص 122.

[2] عبد الفضيل محمود، **النفط والوحدة العربية تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص 91.

[3] رابح عدالة، **هواري بومدين رجل الكفاح والمواقف**، دار المجتهد، الجزائر، 2013، ص 45.

[4] عمار بومايدة، المرجع السابق، ص 132.

- بلغ عدد الأبقار الحلوب 09 آلاف أما النعاج الحلوب بلغت حوالي 160 ألف نعجة.
- إنشاء 15 معمل مستقل لإصلاح المعدات الزراعية، و19 معملا متنقلا، و13 معصرة زيتون.

3. أما بالنسبة لنتائج المخطط الرباعي الثاني:

- إلغاء الضرائب على الفلاحين.
- توسيع الزراعة في البيوت البلاستيكية.
- الشروع في بناء السد الأخضر (انظر للملحق رقم 07 ص 135) للحد من زحف رمال الصحراء وبلغ طول السد 1550 كلم، والمتوسط عرضه 20 كلم[1].

أما من ناحية التعاونيات الإنتاجية، فقد تم تثبيت 100,000 مستفيد مجتمعين في 3900 تعاونية إنتاج تابعة للثورة الزراعية، و600 تعاونية استغلال مشترك و800 تجمع شبه تعاوني للاستصلاح و200 تجمع للتعاضد الريفي بالإضافة إلى 5500 وحدة تعاونية التابعة للتعاونيات الزراعية البلدية متعددة الخدمات والتي يقدر عددها بـ 576 تعاونية.

أما بالنسبة لميثاق الثورة الزراعية، فقد أشرف هواري بومدين شخصيا على سير العمليات وقام بالعديد من الزيارات عبر أنحاء الوطن والاتصال بالجماهير الشعبية مباشرة وشرح لهم أهداف الثورة الزراعية[2]، وفي هذا الصدد يقول هواري بومدين: "إن الثورة الزراعية اليوم حقيقة واضحة لا غموض فيها، لأن نتائج هذه العملية الكبيرة بدأت تبرز للوجود وأصبح الفلاح يعيشها ويلمسها مما يجعله يزداد وعيا وفهما لهذه الثورة التي هي ثورته في المقام الأول خاصة بعدما انقشعت والحمد لله كل الغيوم والسحب وتبخرت كل الدعايات، بعدما تم توزيع الأرض وأصبح الخماس متعاونا، وقضي على الملكية المستغلة، وبرزت إلى الوجود القرى الزراعية التي أنجزت في إطار المشروع الأول لقرى اشتراكية، واليوم هنا مئات القرى هي في طور الإنجاز في كل أنحاء الوطن، وأصبح الفلاحون يتمتعون بالسكن...[3].

2. المكاسب الاجتماعية للتجربة التنموية:

أ- في مجال التربية[4]:

إن ديمقراطية المنظومة التربوية سجلت خلال هذه الفترة تقدما هائلاً وحققت زيادة عامة في الهياكل في كافة مراحل التعليم، كما دعمها عمل اجتماعي مكثف في مجال المنح وفتح المطاعم المدرسية وتوفير الكتب مجاناً والداخليات والمساكن للطلبة، ونفس الاتجاه لوحظ في جزأرة التأطير وخاصة في التعليم الابتدائي والمتوسط، وشهد استعمال اللجنة الوطنية كذلك تطوراً محسوساً.

---

[1] رابح عدالة، المرجع السابق، ص 45.

[2] نفسه، ص 45.

[3] د. م، **من أقوال الرئيس الخالد هواري بومدين**، مجلة الجيش، ع 179، مطبعة الطباعة الشعبية للجيش، فيفري 1979، ص 8.

[4] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 136.

ب-في مجال الشغل[1]:

لقد تم إقرار مشكل الشغل وضمانه للجميع كهدف رئيسي على المدى البعيد وكمحور يحظى بالأولوية في استراتيجية التنمية المسطرة في 1967، وكما أشرنا سابقاً ضمن المخطط الثلاثي الأول (1967 - 1969) فإن عدد مناصب الشغل قد ارتفع من حوالي 173 ألف في سنة 1967 إلى 286 ألف في سنة 1978 أي بزيادة تقدر بـ 63,4 % أغلبها في القطاع العمومي، بينما الشغل الفلاحي بقي أثناء هذه العشرية راكداً بسبب النزوح الريفي وما ترتب عنه من زيادة النمو الديموغرافي داخل المدن.

أما مداخل الأسرة التي كانت تقدر بـ 13,5 مليار دينار في عام 1967 فقد ارتفعت إلى 54,1 مليار دينار، نتج عنها ارتفاع تدريجي لمستوى حياة قسم هام من السكان.

ج-في مجال الصحة:

إن أهم ما ميز القطاع الصحي في هذه الفترة هو:

- صدور قرار الطلب المجاني[2]، مع بداية شهر جانفي 1974، وهو أهم قرار اتخذته السلطة السياسية في سبيل التكفل بالطبقات الفقيرة من السكان، وهو قرار سياسي يتماشى وطبيعة النظام الاشتراكي السائد، وما ساعد في تطبيق هذا القرار هو ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة، وقد أشار إليه الميثاق الوطني 1976 فيما بعد.

- تحسين نوعية التعليم والتكوين في القطاع الصحي مما يسمح بزيادة عدد الممارسين في كل التخصصات الطبية.

- تأسيس ما يسمى بالقطاع الصحي لتنظيم النظام الوطني للصحة وذلك بتوحيد كل وحدات العلاج الأولية المسيرة من طرف البلديات أو القطاع شبه الطبي، من جانب أخر لم تسد الدولة الباب أمام القطاع الخاص في هذا المجال حيث اتخذت سنة 1976 عدة قرارات لتنظيمه.

2. في مجال التوازن الجهوي:

منحت له عناية كبيرة بغية التقليل من الفوارق الموروثة عن الاستعمار، أو تصحيح العمليات الاقتصادية ذات الحجم الوطني عن طريق إعادة التوازن إلى المناطق التي لا زالت تعاني من التأخر فالتنمية، والحرص على مبدأ العدالة الاجتماعية وجعل المواطنين كلهم يستفيدون من ثمرات التنمية، إن بعض النماذج الصناعية المختارة بحكم حجمها الكبير والتكنولوجيا التي تستعملها، تتطلب بصورة آلية مواقع على الشريط الساحلي الشيء الذي زاد من حدة اختلال التوازن الجهوي وما أنجر عن ذلك من قيود خطيرة على سياسة التهيئة العمرانية، بغض النظر عن الآثار السلبية الأخرى خاصة في مجال الإفراط في استغلال الموارد النادرة في البلاد (الأراضي الزراعية الخصبة، الماء... إلخ) والتلوث وتدمير المحيط[3].

---

[1] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 136.

[2] انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الأمر رقم 73-65 المؤرخ في 1973/12/28 المتعلق بإنشاء الطب المجاني في القطاعات الصحية، الجريدة الرسمية، ع01، 8 جانفي 1974، ص 2.

[3] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 138.

3. حدود التجربة التنموية وأسباب تعثرها:

للرئيس الراحل هواري بومدين إيجابيات كللت بمجهودات جبارة كما له سلبيات وإخفاقات، فهو إنسان ككل البشر ليس معصوم من الخطأ، حيث أصاب وأخفق حينما كان يسير البلاد، فالجزائر لم تنجح في بناء دولة قوية كما كان يريدها الراحل لا تزول بزوال الرجال، عجزت على توفير كل احتياجات المواطن، ولم يصل الرئيس إلا رجال، عجزت على توفير كل احتياجات المواطن، ولم يصل الرئيس إلى الحكم عن طريق الإدارة الشعبية وأدار البلاد دون معارضة[1].

كان بومدين يقرر مع عدد محدود ثم يأتي ليطلب الموافقة بدون مناقشة وإذا أعطى أحد رأيه لا يأخذه بعين الاعتبار[2].

ومن شمولية حكم بومدين أنه وضع مصير الجزائر في قبضة ما أسماه بمجلس الثورة تشكل من 26 عضو معظمهم من العسكر وأنجب هذا الحكم نظاماً أحادياً مركزياً فاسداً[3].

أما في مجال الصناعة فقد تم الاهتمام بالصناعات الثقيلة التي لا تدر ربحا على المدى القريب، وأن هذه الصناعات تحتاج إلى تكنولوجيا عالية جداً، لذلك تم إنشاء مصانع بتكلفة عالية جداً، لكن غياب الإطارات الجزائرية المؤهلة ساهم في ربط البلاد تكنولوجيا بالغرب بدل الاستقلالية عنه[4].

مشروع الثورة الزراعية، والذي لقي فيه الفلاحين صعوبة في تطبيق القوانين نتيجة تعقدها وعدم فهمها، إضافة إلى عدم تعود الفلاحين على التعاونيات الإنتاجية وتعاونيات التسويق، حيث فقدوا أراضيهم وأصبحوا كموظفين ولم يستفيدوا من جهودهم حتى الاكتفاء الذاتي، لكن هذه الحالة بومدين صمم على الثورة الزراعية.

أما الإنتاج الفلاحي خلال هذه الفترة شهد ركوداً، ففي عام 1980 أصبح نصف الحبوب المستهلكة هي الحبوب المستوردة من الخارج، 80% من الزيوت وثلث من الخضار الجافة، وكذلك استيراد شبه كامل للسكر وغيرها من المواد الغذائية[5]؛ وبهذا أصبحت نسبة الواردات الزراعية والغذائية تشكل ما يقارب 25% من مجموع واردات البلاد، بعدما كانت تمثل 14% في السبعينات، وفي المقابل فلقد انخفضت الصادرات من عام 1970 إلى عام 1984، فلم تعد تمثل سوى 183 مليون دج كمعدل سنوي أي 6.3% من إجمالي الصادرات.

---

[1] فراد أرزقي محمد، **بومدين زمن ديكتاتورية البناء**، جريدة الفجر، ع404، 27 ديسمبر 2012، ص 06.

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 131.

[3] نفسه، ص 05.

[4] عائدة شاكر، المرجع السابق، ص 72.

[5] بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص 59.

إن سيطرة الطبقة البيروقراطية[1] على المؤسسات الاقتصادية في عهد بومدين ولم يكونوا مراقبين، مما سمح لهم بتكوين ثروات هائلة من تسيرهم لهذه المؤسسات، فعهدوا إلى تنظيم هذه المؤسسات ثم كانوا وراء الضغط من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق في منتصف الثمانينيات، بهدف استثمار هذه الأموال التي نهبوها في عمليات الاستيراد والتصدير[2].

أما من ضمن المشاكل التي مست قطاع التربية فتتعلق بنوعية التعليم واكتظاظ الأقسام الناجم عن نقص الإنجازات التي أثرت بفعالية المنظومة ومردوديتها، أما التكوين المهني، والتعليم التقني ومحو الأمية، فبقي هامشيا الشيء الذي انعكس بالسلب على التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية إلا أن التسيير الاشتراكي أثبت كذلك عدم نجاعته لعدة أسباب: كعدم تحسب مسيري المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسة، والمتمثل في خلق الثروة والنمو، وإهمال المخطط لمفهوم المردودية والاهتمام بمراقبة الدفعات المالية للمؤسسات العمومية بغض النظر عن نتائجها، تهميش القطاع الفلاحي وتخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي، الأمر الذي جعل الجزائر تدفع سنوياً أكثر من 2.5 مليار من أجل استيراد المواد الغذائية فقط، الدعم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة زيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة أخرى[3].

فبرزت ظاهرة الاتكالية في المجتمع وإهمال ممتلكات الدولة وغياب الانضباط والصرامة كعدم إنجاز المشاريع في آجالها المحددة وعدم الانسجام للطاقات والإمكانيات المالية والبشرية المتوفرة، وتفشي أسلوب التبذير واللامبالاة والرشوة والتهرب من المسؤوليات[4].

---

[1] تعود كلمة البيروقراطية في أصلها إلى اللغة اللاتينية، حيث تتألف من جزأين Bureau ومعناها المكتب، وكلمة Crate ومعناها السلطة، فهي بذلك تعني حكم المكاتب، ولها استعمال سلبي حيث أنها تشير إلى عدم القابلية وسوء ممارسة الأعمال التي يقوم بها الموظفون، وينظر لها في الفكر الاشتراكي على أنها وسيلة بورجوازية تعرقل التحول الاشتراكي. ينظر: سليم العايب، **إعادة فهم العقلانية والبيروقراطية عند فيبر**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، م4، ع4.

[2] عائدة شاكر، المرجع السابق، ص 72.

[3] عتيقة جعيجع، **التخطيط لتنمية المجتمع في النهج الاشتراكي، تحليل سوسيو اقتصادي لتجربة الجزائر 1967-1989**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، م10، ع01، 2023.01، ص ص 256، 257.

[4] نفسه، ص 257.

خلاصة الفصل:

خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى أن مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين (1965 – 1978) تمثل إحدى أبرز المحطات في تاريخ الدولة الوطنية الجزائرية، باعتبارها مرحلة اتسمت بالسعي إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وترسيخ الخيار الاشتراكي كإطار سياسي واقتصادي واجتماعي موجه للتنمية، وقد تجسد ذلك من خلال تعزيز الدولة المركزية، وإرساء معالم الشرعية السياسية الجديدة، إلى جانب تبني مجموعة من السياسات التنموية الكبرى التي استهدفت تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليص مظاهر التبعية.

كما بين الفصل أن هذه المرحلة شهدت إطلاق مشاريع طموحة في مجالات التصنيع، الزراعة، والخدمات الاجتماعية، الأمر الذي يسمح بتحقيق جملة من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمعتبرة، غير أن هذه التجربة لم تخل من نقائص واختلالات هيكلية، تمثلت أساساً في محدودية المردودية، وضعف التوازن بين القطاعات، واستمرار بعض العراقيل التي أثرت على فعالية المشروع التنموي، ومن ثم، فإن تجربة السبعينات في الجزائر تعد تجربة ذات أبعاد تأسيسية في مسار بناء الدولة الوطنية، جمعت ذات أبعاد تأسيسية في مسار بناء الدولة الوطنية، جمعت بين الطموح التنموي والرهان الإيديولوجي من جهة، وحدود التطبيق وإكراهات الواقع من جهة أخرى.

الفصل الثالث

الدولة الوطنية بين الضغوط الاقتصادية والتحولات السياسية

1978-1989

أولاً: تحولات بنية السلطة ومراجعة النموذج التنموي في بداية عهد الشاذلي بن جديد.

1- انتقال السلطة بعد 1978 وعهد الشاذلي بن جديد.
2- مراجعة النموذج التنموي المركزي.
3- تحولات بنية السلطة والحزب والدولة.

ثانياً: الأزمات المالية وتأثيرها على الدولة الوطنية.

1- انهيار أسعار النفط 1986.
2- أزمة المديونية والتضخم.
3- فشل نموذج التصنيع الثقيل.

ثالثاً: الإصلاحات الكبرى ونهاية مرحلة الدولة الثورية.

1- الإصلاحات الاقتصادية 1986-1988م.
2- أحداث أكتوبر 1988.
3- دستور 1989 وبداية التعددية السياسية ونهاية مرحلة الشرعية الثورية.

تمهيد:

شهدت الدولة الوطنية خلال فترة الثمانينات والتسعينات جملة من التحولات العميقة، تزامنت مع تصاعد الضغوط الاقتصادية الناتجة عن تراجع الموارد المالية، خاصة بعد أزمة أسعار النفط 1986 وقد انعكست هذه الوضعية على مختلف التوازنات الداخلية مما أدى الى بروز تحديات اقتصادية واجتماعية أثرت بشكل مباشر على مسار الدولة.

وفي ظل هده الظروف بدأت تظهر بوادر تحولات سياسية مهمة مست مختلف مؤسسات الدولة وطبيعة تسييرها وهو ما يعكس تداخل العوامل الاقتصادية مع التغيرات السياسية التي عرفتها البلاد خلال هذه المرحلة والإصلاحات الاقتصادية.

أولا: تحولات بنية السلطة ومراجعة النموذج التنموي في بداية عهد الشاذلي بن الجديد:

لقد شكلت وفات الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978 محطة مفصلية في مسار الدولة الوطنية، اذ فتحت المجال لمرحلة انتقالية انتهت بوصول الشاذلي بن جديد[1] الى مقاليد السلطة سنة 1978 حاملا معه جملة من المراجعات الاقتصادية والسياسية، والتي صحبتها عديد الازمات التي واجهت البلاد في تلك الفترة، ومهدت بذلك لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية.[2]

1- انتقال السلطة بعد 1978 وعهد الشاذلي بن جديد:

أحدثت وفاة هواري بومدين فرغا في هرم السلطة الامر الذي استدعى تفعيل الاليات الدستورية لضمان استمرارية مؤسسات الدولة وفي هذا السياق تولى رئاسة الجمهورية رابح بيطاط[3] الذي شغل منصب رئيس مجلس الشعب –البرلمان– سابقا. وفقا لما جاء به الدستور الجزائري الذي نص على تولي رئيس البرلمان منصب الرئاسة في حال وفاة رئيس الدولة الى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية.[4]

الا أن مسألة اختيار الرئيس لم تكن دستورية فحسب بل شهدت تدخلا واضحا للمؤسسة العسكرية التي سعت الى توجيه مسار الخلافة بما يضمن استمرار النظام السياسي حيث يتم اختيار الرئيس بموافقة منها، فقد احتلت المؤسسة العسكرية مكانة هامة آنذاك كون الجيش يتحكم في النظام السياسي ويهيمن على السلطة فقد عمل الرئيس هواري بومدين خلال فترة حكمه على ترسيخ مكانة ودور المؤسسة العسكرية التي تعتبر من اهم أجهزة الدولة الجزائرية.

وفي خضم هذه الظروف برز صراع داخل دوائر السلطة بين شخصيات بارزة في جبهة التحرير الوطني والمؤسسة العسكرية قبل تقليد الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية حول القيادة الجديدة لها، فاشتد

---

[1] **الشاذلي بن جديد:** من مواليد 1949 في بوتيلجيا بالقرب من عنابة، التحق بجيش جبهة التحرير الوطني عام 1955، في جويلية 1964 تولى إدارة المنطقة العسكرية الثانية (وهران) استمر في ادارتها مدة 16 سنة، وبعد وفاة بومدين عين كرئيس للدولة في أفريل 1979 بقي في السلطة الى عام 1992 توفي سنة 2012. (ينظر: بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص-ص 90-91). ملحق رقم 11: صورة للرئيس الراحل الشادلي بن جديد، ص 139.

[2] الجزيرة، **سنوات الشاذلي بن جديد ... من الرخاء الى العشرية السوداء**، اطلع عليه بتاريخ 2026-04-11، متاح على الرابط https://www.aljazeera.net.cdn.amppoject.org/v/s/www.aljazeera.net

[3] **رابح بيطاط:** من مواليد عام 1925 بعين الكرمة قسنطينة، أحد مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل ثم المنظمة الخاصة، القي القبض عليه في مارس 1955 وحكم عليه بالسجن مدى الحياة مع الاعمال الشاقة عينته جبهة التحرير وهو في السجن غضو في المجلس الوطني للثورة ثم وزيرا في الحكومة المؤقتة سنة 1958 تم الافراج عنه عام 1962 شغل عدت مناصب بعد الاستقلال منها نائب لرئيس مجلس أول حكومة جزائرية كما ترأس المجلس الشعبي عام 1977، قدم استقالته سنة 1990 وتوفي سنة .(ينظر: مديرية المجاهدين وذوي الحقوق لولاية سعيدة، **الذكرى 25 لوفاة رابح بيطاط رئيس سابق وعضو مجموعة 22 التاريخية 10 افريل 2000-2025**، منشور على فايسبوك 2025-04-09 اطلع عليه بتاريخ 2026-03-14، :https://www.facebook.com/1000637186211574/pos/s/124823490638927/?app)

[4] يحيى أبو زكريا، **المصدر السابق**، ص 36.

الصراع بين كل من محمد الصالح يحياوي[1] أحد قيادات حزب جبهة التحرير الوطني وعبد العزيز بوتفليقة[2] رئيس الدبلوماسية ووزير الخارجية خلال حكم هواري بومدين.

حيث يرى كل منهما انه الاجدر بمنصب الحكم فمن جهة اعتبر محمد الصالح نفسه المرشح الأنسب لتولي السلطة وخلافة هواري بومدين وأبدى نيته في مواصلة السير على نفس نهج الرئيس الراحل، وذلك بتمسكه باستمرار بثلاثة اصعدة كما ذكرها حميدة العياشي وهي "الدفاع عن الأيديولوجية الاشتراكية، الدفاع عن الهوية الوطنية والعروبة، ومناوئته الغرب الرأسمالي"[3] ما منحه تأييد حزب الطليعة الاشتراكية المساند لسياسة هواري بومدين على عكس عبد العزيز بوتفليقة الذي مثل الرجل الدبلوماسي ووزير خارجية بومدين ذو العلاقات المتشعبة نظرا للمنصب الذي تقلده حيث كان على تواصل مع الدول الغربية حيث وقف أمامهم على أنه الليبرالي المنفتح المستعد لفتح صفحة جديدة مع الغرب.[4]

وفي ظل هذا الصراع القائم حول السلطة والذي لم يدم طويلا. برز دور المؤسسة العسكرية وأجهزة الامن في ترجيح كفة أحد الأطراف وفي هذا السياق برز تدخل قاصدي مرباح[5] الذي كان يشغل منصب مسؤول جهاز الامن العسكري حيث عمل على توظيف كل مهاراته وخبراته لحسم معركة الخلاف لصالح الجهاز السري العتيد، فقام باختيار مرشح لم يكن له أي صلة بالمشاركة في قيادة الحكم بشكل مباشر مع

---

[1] **محمد الصالح يحياوي:** ولد سنة 1937 بالمسيلة، التحق بالثورة منذ عامها الأول بجبال الاوراس، شارك في هجومات الشمال القسنطيني في اوت 1955 كلف بقيادة مجلس الولاية الأولى بعد 1962 ثم تولى عدت مناصب منها عضو في قيادة الأركان ومجلس الثورة ثم ارتقى رائد بالجيش الوطني الشعبي عام 1964 توفي عام 2020. (ينظر: سولاف عبد الرحمان، ناجي حلبون، **محمد الصالح يحياوي وأثره العسكري والسياسي في الجزائر حتى عام 1980**).

[2] **عبد العزيز بوتفليقة:** مجاهد وسياسي ودبلوماسي من مواليد 1937 بمدينة وجدة المغربية، شارك في الثورة التحريرية وعضو في قيادة الأركان خلال حكم هواري بومدين، ومن أبرز المترشحين لخلافته، فاز بالانتخابات سنة 1999 وبقي في الحكم مدة أربع عهدات الى غاية 2019، توفي سنة 2021. (ينظر: محمد رباعة، **مملكة آل بوتفليقة**).

[3] أحمد العياشي، **سنوات الشاذلي بن جديد 9 حلقات**، منشور على موقع مكتبة النور، اطلع عليه بتاريخ 2026-03-12، متاح على الرابط https://www.noor-book.com، ص 06.

[4] **نفسه**، ص 05.

[5] **قاصدي مرباح:** من مواليد 1938 انخرط في صفوف الثورة منذ صغره اكتسب خلالها خبرة في العمل السري والتنظيمي وهو ما ساهم لاحقا في مسيرته في مجال الامن، في عام 1960 تولى قيادة مصلحة الاستخبارات لهيئة اركان الجيش التحرير الوطني، وأصبح قائد للمخابرات الجزائرية عام 1962 حتى ماي 1979، بعد مغادرته مجال الاستخبارات شغل عدة مناصب وزارية في الصناعات الثقيلة والصحة ثم عيين رئيسا للحكومة في نوفمبر 1988 ليغتال بعدها في 11 اوت في برج بوعريريج (ينظر: واقع الجامعة الجزائرية مع وزارة الدفاع الوطني الجزائرية والشرطة الجزائرية، **شخصية اليوم، قاصدي مرباح**، 21 جانفي 2026، اطلع عليه بتاريخ، 06-04-2026، متاح على الرابط https://www.facebook.com/100063079759201/posts/121400272379041/?app= .

العمل على إقصاء كل من المترشحين السابقين[1] اللذان لم يكن لهما نفوذ داخل المؤسسة العسكرية كما لم يكن من أصحاب الخلفية العسكرية.[2]

وفي خضم هذه الاحداث يذكر أحمد العياشي ان قاصدي مرباح قد قام باستغلال قضية السلاح الذي ذكر بأنه أنزل بقرية بشلف، وذلك بهدف تحويل الأنظار عن الصراع المحتدم حول رئاسة الجمهورية من خلال الإيحاء بوجود مؤامرة خارجية تستهدف الثورة والوحدة الوطنية وقد كان لهذا الحدث الأثر في تهدئة التنافس داخل دوائر السلطة واطفاء طموحات بعض المترشحين ومنع انتقال الصراع للساحة العلنية كما أكد هذا التدخل أولوية العسكري على السياسي خاصة بعد ابعاد المرشح محمد الصالح يحياوي السياسي المحنك والبارز الذي عرف بتوجهه السياسي الداعي الى تعزيز دور القيادة السياسية على حساب النفوذ العسكري.

وقد مهد هذا التدخل الطريق أمام القيادات المؤثرة داخل دوائر السلطة للشروع في مشاورات مكثفة بهدف احتواء الصراع القائم والتوصل الى توافق حول شخصية تتولى قيادة البلاد في هذه المرحلة الحساسة الامر الذي قاد الى عقد اجتماع للنظر في مسألة خلافة هواري بومدين، وعليه تم عقد اجتماع سري في مدرسة الانيتا التي أشرف عليها العربي بلخير[3] وقد أسفر الاجتماع عن جملة من الاقتراحات، حيث توصلوا الى وجوب اختيار شخصية محايدة غير متورطة في الصراع القائم حول السلطة فضلا عن كون هذه الشخصية يجب أن تكون الأكبر سنا بين المتنافسين، وهنا انطبقت هذه الصفات على قائد الناحية الثانية الشاذلي بن جديد، الذي عرف بولائه للرئيس هواري بومدين سابقا.

الا ان الشاذلي بن جديد قد ابدى في البداية تحفظا ورفضا لتولي المسؤولية قبل ان يقبل لاحقا تحت ضغط من قاصدي مرباح والهيكل العسكري، بتولي منصب رئاسة الجمهورية[4] الذي عبر عنه فيما بعد بقوله "مسؤولية عظيمة وشرف عظيم في آن واحد[5]".

وبأمر من الجيش أعلنت جبهة التحرير الوطني الشاذلي بن جديد رئيسا جديد، للدولة خلفا لهواري بومدين وتم انتخابه رسميا في 7 أفريل 1979 كرئيس للجمهورية الجزائرية. ليضع بذلك حد المرحلة الانتقالية

---

[1] أحمد العياشي، **المرجع السابق**، ص 06.

[2] يحيى أبو زكريا، **المرجع السابق**، ص 35.

[3] **العربي بلخيري:** سياسي ودبلوماسي جزائري خريج المؤسسة العسكرية، كان ضمن الدائرة الضيقة لصناع القرار في الجزائر، لعب دورا بارزا في اختيار الشاذلي بن جديد بعد وفاة بومدين، تولى عدة مناصب منها وزير الداخلية توفي سنة 2010 (ينظر: موسوعة الجزيرة، **العربي بلخير صانع الرؤساء بالجزائر**، نشر بتاريخ 2012-05-09، اطلع عليه بتاريخ 2026-03-14، متاح على الرباط https://www.aljazra.net/encyclopedia).

[4] أحميدة عياشي، **المرجع السابق**، ص-ص07-08.

[5] يحيى أبو زكريا، **المصدر السابق**، ص46.

التي أعقبت وفاة بومدين وتبدأ الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي اتسمت بمحاولات إعادة ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد.[1]

2- مراجعة النموذج التنموي المركزي:

بعد انتقال السلطة الى الشاذلي بن جديد، شرع رفقة أعضاء حكومته[2] في ادخال جملة من الإصلاحات الاقتصادية، بهدف مراجعة النموذج التنموي المركزي وتحسين أداء الاقتصاد الوطني.

رأى قادة النخب ضرورة اجراء تقييم شامل لنتائج السنوات السابقة خلال سنة 1979 كتمهيد لرسم الخطوط العامة لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة. وفقا لتوجهات المؤتمر الراجع لسنة جانفي 1979[3] والمؤتمر الرابع الاستثنائي 15-19 جوان 1980 ثم اتخاذ جملة من الإجراءات الهادفة لإعادة إصلاح الاقتصاد الوطني بغية إحداث توازن في القطاعات الهامة.

وقد عمل الشاذلي بن جديد على التحول التدريجي من النظام الاشتراكي الى نظام اكر انفتاحا، حيث بدأت مسيرة هذا التحول بالإجراءات الجزئية خلال الفترة 1980-1982، وثم دعمها لاحقا ببعض التوجيهات خلال فترة 1982 -1985 وقد تميزت هذه الفترة بمحاولة إعادة النظر في هياكل الاقتصاد الوطني اذ سعت الحكومة الى تحسين أداء الإنتاج وتكثيف الاستثمارات مع الابتعاد عن بعض مبادئ الاشتراكية.[4]

وقد جاء الشاذلي بن جديد الذي لم يكن يخفي توجهه نحو الانفتاحية ليضع مرحلة هيكلة الاقتصاد الوطني في شكل المخطط الخماسي الأول[5]، وفي هذا الاطار انطلق المخطط الخماسي الأول 1980-1984 بمحاولة إيجاد حلول جذرية للمشاكل الناتجة عن الثورة الزراعية والمؤسسات الصناعية الكبرى، مع التركيز على القطاعات الأساسية مثل السكن والتربية، التكوين، التعليم والتنمية البشرية الى جانب إعادة هيكلة مؤسسات الدولة فقد تم تقسيم المؤسسات العمومية الى وحدات صغرى متخصصة[6]، مع تفصيل

---

[1] بنجامين ستورا، **المرجع السابق**، ص-ص 90-91.

[2] **أعضاء حكومة الشاذلي الأولى:** محمد الصديق بن يحيى وزير الشؤون الخارجية، سليم ساعدي وزيرا للفلاحة والثروة الزراعية، احمد غزائي وزير الري كان يتولى قبل ذلك وزارة الصناعات الخفيفة والطاقة، أحمد علي غزالي وزيرا للاشغال، سعيد أات مسعودان وزير الصناعات الخفيفة وكان يتولى قبل ذلك وزارة الصحة أحمد ياسين وزير الصناعات الثقيلة وهو نفس المنصب، محمد حاج بعلا وزير المالية وكان قبلها وزيرا للتجارة عبد الحميد الابراهيمي وزير التخطيط والتراث الوطني، عبد الرزاق بوحارة وزير لصحة وكان يتولى قبل منصب مستشار بالإضافة الى ثلاثين وزيرا برئاسة محمد عبد الغني شغل فيها بوتفليقة والابراهيمي منصب مستشارين لرئيس الجمهورية ويحياوي منسقا للحزب في بداية الحكم.

[3] **المؤتمر الرابع جانفي 1979:** يهدف إضفاء الشرعية الثورية لترشيح الشاذلي بن جديد ثم انعقاده بحيث تطفو على السطح مرة أخرى، وتشرع في الاخذ بزمام الأمور قيادة البلاد (نور دين زمام، **المرجع السابق**، ص 122).

[4] نفسه، ص 127.

[5] فخر الدين ميهوبي، **المرجع السابق**، ص169.

[6] صدر مرسوم 4 أكتوبر 1980 القاضي بإعادة هيكلة الشركات الوطنية، التي كانت تضم 8 مؤسسات وطنية و256 مؤسسة جهوية، بهدف تفتيتها الى 145 مؤسسة وطنية وأكثر من 1200 مؤسسة جهوية وقد انطلقت المرحلة الأولى من العملية بين

الفروع والأنشطة التكنلوجية، وتمييز الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتوزيع وبذلك بغية معالجة الاختلالات التي حالت دون تحقيق التوازن الذاتي[1]، عموما فإن الهدف من هذه الإصلاحات تمثل في إنشاء مؤسسات صغيرة سهلة التحكم، إضافة الى تحسين التوزيع الإقليمي بوسائل الدراسات والانجاز والإنتاج وتعزيز اللامركزية الإدارية حيث أولا اهتماما بمبدأ اللامركزية، إضافة الى اعتماد أسلوب تخطيط جديد كتحسين وضع الضرائب والأجور ونظام الأسعار، ويمكن الإشارة لكون هذا المخطط قد أدى الى مضاعفة الناتج المحلي الوطني الخام كما شار اليه عامر هني حيث ارتفع من 113 مليار د.ج سنة 1979 الى 225 مليار دج في سنة 1984، عكس الصادرات خارج المحروقات التي لم تشهد أي تحسن، والتي بقيت مسيطرة على التصدير بنسبة بلغت 87.5% وقد شهد هذ المخطط نقائص عديدة أبرزها عدم التحكم في البرنامج حيز التنفيذ.

وانطلاقا من نتائج المخطط الأول، شمل المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 نقطتين أساسيتين أولهما، تطور ديمغرافي متسارع رافقه ظهور احتياجات اجتماعية جديدة، ما تزامن مع الظروف الاقتصادية صعبة على الصعيدين العالمي والمحلي، وثانيهما تدعيم جهاز الإنتاج حيث استهدف المخطط تحقيق[2] استثمار ما يقارب 550 دج، إضافة للسيطرة على التوازنات المالية الخارجية بغية تحقيق مبدأ استقلال الخيرات الاقتصادية ويمكن القول أن المخطط الخماسي الثاني ركز على تنظيم الاقتصاد عبر التحكم في الأسعار والمداخيل و الضرائب، مع تشجيع الادخار واللجوء الى القروض إضافة الى مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية بهدف تحقيق استقلاليتها ابتداء من سنة 1987 غير أن نتائجه بقيت محدودة ولم تحقق الأهداف المرجوة[3].ووفقا لكل من حاكمي بوحفص وعبد القادر دربال فإنه الهدف من هذه التغيرات هو إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات غير الصناعية، وقد ساهمت الظروف الاقتصادية خلال النصف الأول من الثمانينات في تحقق نتائج إيجابية اذ سجل أداء النمو الاقتصادي تحسنا حيث بلغت نسبته5%.[4]

ولم تقتصر الإصلاحات الاقتصادية على الجانب الإنتاجي والمالي فقط بل شملت أيضا القطاعات الاجتماعية والتنموية لضمان تكامل التنمية.

فيفري 1980 و1982 واسفرت على إنشاء 348 مؤسسة جديدة تلتها مرحلة ثانية ابتداء من ماي 1982، ركزت على إعادة الهيكلة العضوية والتحضير لتمكين هذه المؤسسات من العمل في ظروف نشاط عادي.

[1] عبد الرحمان قنشوبة، **استراتيجية التنمية ووقعها في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسة اقتصادية، ع37، الجلفة، الجزائر، 27 أفريل 2019، ص-ص 18-19.

[2] عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية في الجزائر 1967-2014**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ع04، المسيلة، الجزائر، د.ت، ص 218.

[3] **نفسه**، ص219.

[4] حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، Les Cahiens du MEAS، د.خ، وهران الجزائر، 3 أفرل 2007، ص 331.

وكما أوردته كريمة جباري فقد شهدت القطاعات الاجتماعية أولويات في الاستثمارات ومن بين القطاعات نجد.

- **قطاع التربية والتعليم:** والذي منح له اهتماما بالغا بالرغم من الصعوبات الاقتصادية خلال تلك الفترة حيث نالت ميزانية قطاع التربية أكبر جزء من الميزانية العامة لتطوير المنشئات الاجتماعية والتربوية وذلك ببناء المدارس والجامعات والمعاهد وتجهيزها، بالإضافة لإشراك الجامعات في تطوير قطاع التربية والاستثمار في الموارد البشرية، الا انه من الملاحظ أن هناك خللا واضحا في الأداء بالرغم من تلك العناية، حيث نسبة التمدرس[1] سنة 1985 بلغت 85.7% وذلك فيما يخص الأطفال في سن الست سنوات أما بالنسبة للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 فبلغت 15% فقط وذلك راجع الى عدة عوامل منها التسرب المدرسي وهذا ما يعكس الخلل في النظام التربوي وضعف التخطيط فيه.[2]

وفيما يخص قطاع الصحة فقد عمل المسؤولون في هرم السلطة لتخصص المؤتمر الرابع للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني ديسمبر 1980 لملف وعدت قراراته خطة لتطوير هذا القطاع، وقد شهدت خلال هذه الفترة تطورا لا بأس به حيث تم بناء عدد من الهياكل الصحية كالمستشفيات العمومية وعيادات متعددة الخدمات ومراكز صحية وقد أنشئ 13 مركزا استشفائيا جامعيا خلال سنة 1986 ما نعكس بشكل إيجابي على المؤشرات الصحية وذلك بتعزيز البرامج الصحية الوطنية "برنامج محاربة مرض السل ونقص التغذية برنامج التلقيح الاجباري" حيث ارتفع أمد الحياة وتراجع نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال، وقد رافق ذلك ارتفاع في النفقات العمومية الموجهة لهذا القطاع خلال بداية الثمانينات حيث انتقلت من نسبة 3.7% من الناتج الداخلي الخام في سنة 1980 الى 4.4% سنة 1985 وبلغت خلال سنة 1989 5.4% .

- **قطاع السكن:** أولت له الدولة أهمية كبيرة خلال هذه الفترة حيث سعت الى التخفيف من أزمة السكن من خلال توجيه استثمارات معتبرة لهذا القطاع حيث ركزت على تنظيم المدن وتوسيعها وتطوير السكن في المناطق الريفية الى جانب إنشاء تجمعات سكنية جديدة خاصة في الهضاب العليا والمناطق الجنوبية وتم تخصيص 60 مليار لهذا القطاع أي 65% من إجمالي الاستثمارات المتوقع إنجازها[3].

---

[1] كريمة جباري، **الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق**، دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأس مالي (1963-2019)، أطروحة دكتوراه، قسم تنظيم سياسي واداري، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بالجزائر 03، الجزائر، 2020-2021، ص140.

[2] كريمة جباري، **المرجع السابق**، ص140.

[3] نفسه، ص 142.

جدول 04: البرامج السكانية المبرمجة والمحققة خلال مرحلة المخططين الخماسين.

الفترة	حجم البرنامج اجتماعي وريفي	السكان في طور الانجاز	السكنات المبرمجة وغير المنجزة	نسبة الانجاز
من 80الى84	217.444	171.476	45.968	%78
من 85 الى 89	353.123	231.236	121.887	%65

المرجع: الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية إعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي 1962-2019، ص 144.

ومن خلال الجدول يتبين لنا تطور قطاع السكن خلال المخططين الخماسيين حيث سجلت نسبة الإنجازات ارتفاعا خلال الفترة الأولى 1980-1984 ما يعكس حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع وأولوية الدولة له. كما تظهر المعطيات أنن الطلب ظل ف تزايد مستمر بالرغم من انخفاض نسبة الإنجاز خلال مخطط الخماسي الثاني حيث شهدت انخفاضا واضحا من 78% خلال الخماسي الأول الى 65% في الخماسي الثاني من الثمانينات.

ان التوجه نحو الاقتصاد الليبرالي كما أشار نور الدين زمام يركز على تحقيق ثلاثة محاور رئيسية:

• **الحد من الخسائر المالية:** سعت الدولة الى تقليص آثار الخسائر المتوقعة في مداخيل العقد الأول من الثمانينات مع الحفاظ على توجهها نحو الاقتصاد الليبيرالي ما دفعها الى اعتماد إجراءات التقشف لتجنب اللجوء الى المساعدات الأجنبية.

• **تحقيق كفاءات أعلى:** من خلال لا مركزية الاقتصاد، والحد من سلطة البيروقراطية[1]

وإعادة صياغة قوانين التجارة وإصلاح القطاع المصرفي ومرافق الدولة المرتبطة بالأسعار واسترداد المواد الأولية.

[1] **البيروقراطية:** تتمحور حول العمل الإداري من تخطيط تنظيم وقيادة وضبط وهي تتجسد من خلال القوانين والقواعد والتعليمات والإجراءات الدقيقة لتحقيق أهداف خاصة وعامة على مستوى المؤسسة أن الإدارة البيروقراطية لا تعتمد فقط على تقسيم العمل والتراتب الإداري والكفاءة المهنية والاعتبارات الشخصية بل تتجاوز الترتيبات الإدارية في مرتبطة بمفهوم السلطة والسيطرة والمراقبة وبمفهوم السيادة والدولة أيضا البيروقراطية هي من أهم أدوات الدولة كونها تجسد نظام يهدف الى تنظيم والسيطرة لتحقيق السيادة والامن والتنظيم يهدف الى تنظيم العلاقات بين الناس وضمان الحقوق الا انها تواجه من ناحية أخرى نقدا كبيرا من حيث الإجراءات والاليات والزمن والسيطرة التنوقراط، للفهم بشكل أوسع أنظر (غادة علي سليمان، **البيروقراطية، أبعاد نظرية نقدية متعددة**، ص36).

• تأمين الموارد وتعزيز الصادرات: ركزت السياسات على خلق مصادر مالية واضافية وتقليل خسائر الصرف، مع الاهتمام بتطوير الصادرات غير النفطية وتشجيع الزراعة ذات العائدية العالية.[1]

ومن أبرز الإجراءات التي عنى بها مسار التوجه نحو الاقتصاد الليبرالي تبني سياسة إعادة الهيكلة العضوية ويليه إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الوطنية والتي انطلقت منذ أفريل 1981 وفقا لإجراءات المخطط الخماسي 1980-1984 كل المشاكل الناتجة عن تضخم المؤسسات الوطنية.

وقد مرت بمرحلتين أساسيتين، الأولى متعلقة بإجراءات أنماط الأصول وتحويل المراكز الاجتماعية والعمال، والتكفل بوظيفة التنسيق وغيرها واختتمت نهاية 1982، أما المرحلة الثانية فعنت بوضع ترتيبات تهدف لتحقيق التعديل الهيكلي واعداد الشرط العادية مهام المؤسسات الوطنية ومن خلال هذه العملية ارتفع عدد المؤسسات لما يقارب 150 مؤسسة عام 1980 الى 480 خلال سنتي 1982-1983 متضمنتا 2079 وحدة وفق ما ذكره نور الدين زمام.

لتختم هذه العملية بإعادة الهيكلة المالية التي هدفت الى جعل المؤسسة تحقق استقلاليتها المالية بعيدا عم مساعدة الدولة، وتسمح بذلك باكتساب الاقتصاد مرونة "بفضل تنويع مصادر القرار العمومي"[2].

وعليه سعى الشاذلي بن جديد بصفته رئيسا للدولة رفقة حكومته الى إحداث نوع جديد من التوازن الاقتصادي حيث عمل على توجيه جزء أكبر من دخل الدولة كاستجابة لحاجيات المستهلكين وهو ما أوجب تقليص حجم القطاع الصناعي وإعادة تنظيمه[3] بما ينسجم مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وذلك في ظل بروز بوادر أزمات اقتصادية ومالية سيتم التطرق لها في المبحث الموالي.

3/ تحولات بنية السلطة والحزب والدولة:

يمكن القول أن نظام الشاذلي بن جديد تميز في البداية بنوع من الاستمرارية إذ لم يقم بأي تغيير في طبيعة النظام السياسي في صيغتها الدستورية والسياسية وأبقى على الوحدة الحزبية، الا انه فيما بعد عرفت فترة حكمه تحولات سياسية جذرية هدف من خلالها لإيجاد منهج وأسس جديدة تقوم عليها العلاقة بين الشعب والنظام فسعى الى إرساء مصادر جديدة للشرعية السياسية.[4] في ظل ما عرفته الدولة أنداك من أزمات من ابرزها أحداث الربيع البربري[5] سنة 1980، والتي كشفت عن وجود مطالب اجتماعية وثقافية متزايدة وأظهرت حدود النظام الأحادي حيث مهدت الازمة الى جملة من الإصلاحات السياسية فقد هزت

---

[1] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص- ص 127-128.

[2] نفسه، ص 127-128.

[3] Fanack, Algenia:crisis and Re Form Under Bendjedia (1979-1992) 13septembre 2013, available at: , https://Fanack.com/ar/algenia/history.of.algenia/crisis-and-reform.under.bendjedid/.

[4] بشيح خيرة، **المرجع السابق**، ص 1402.

[5] **أحداث الربيع البربر**: في بداية الثمانينات اندلعت في منطقة تيزي وزو البربرية مواجهات عنيفة بين المتظاهرين بين البربر وقوات الامن الجزائري، حيث طالبوا بأحقية الثقافة الامازيغية البربرية فلأول مرة في تاريخ الجزائر تطالب شريحة من المثقفين البربر من خلال العنف برد الاعتبار للثقافة الامازيغية واعتبار اللغة الامازيغية لغة رسمية. (يحيى أبو زكريا، **المرجع السابق**، ص 42).

بشكل واضح الصرح المؤسساتي الأيديولوجي الجزائري فطرحت مسألة بالغة الأهمية حول التنوع السكاني والثقافي في الجزائر عموما فإن عديد العوامل ساهمت في إحداث تحولات تدريجية في بنية السلطة و الحزب والدولة من أجل التكيف مع التغيرات والتحديات الداخلية التي برزت في تلك الفترة، والجدير بالذكر أيضا بروز تيارات جديدة داخل المجتمع من بينها الحركة الإسلامية التي بدأت تفرض نفسها كقوة سياسية واجتماعية ما شكل تحديا إضافيا للسلطة وأثر على توازنها.[1]

يمكن القول من خلال ما أوردته بشيخ خيرة ان الشاذلي بجديد عمل في البداية عهدته على إحداث مجموعة من التغيرات والتي شملت ثلاث اصعدة تمثلت في الانفتاح، والمصلحة الوطنية، إضافة الى إعادة هيكلة وتنشيط الحزب وكذا السعي الى تظهير الحياة السياسية والاقتصادية من مظاهر الفساد الا ان هذه التوجهات واجهة جملة من التحديات ما أدى الى بروز تحولات في بنية السلطة وقد تجلا ذلك من خلال إقصاء كل معارضيه وتشديد الرقابة عليهم خاصة الحركة الإسلامية. فقام بتوسيع المراكز البوليسية وألقي القبض على عدد من المعارضين.[2]

وقد اعتمد الشاذلي في ممارسته لسلطته على تعيين عدة دوائر متحدة المركز وهي الأمن العسكري وأقاربه من عنابة وقسنطينة وحاشيته العائلية والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، وقام بإبعاد رجالات بومدين واستبدالهم بكبار الجيل الجديد.[3]

ومن خلال ما أفاده عمار بوحوش فإنه من جملة التغييرات المحدثة أنذاك تركيز السلطة في يد الرئيس والنخب المقربة منه داخل الحزب والنظام ووفقا للمؤتمر الاستثنائي سنة 1980 فقد تم إعادة تنظيم المكتب السياسي وتقليص أعضائه.[4]

كما وقد قام الرئيس بإعادة تشكيل نخب جديدة من التقنوقراطين[5] لإدارة السياسات الاقتصادية والسياسية، وكان هؤلاء من يتحملون مسؤولية توجيه الدولة في شؤونها الداخلية والخارجية حيث أصبح

---

[1] بشيح خيرة، **المرجع السابق**، ص1403.

* **من ضمن جدول أعمال بن جديد** الانتصار على الخصوم والتيارات الأيديولوجية المختلفة كما جدد التشديد على العنصر الإسلامي في مفهوم القومية الجزائرية والذي يمكن استخدامه كأداة لمواجهة التيارات اليسارية في جهاز الدولة والمجتمع، ولم ينتج عن ذلك سوى زيادة حدة التوترات: اشتباكات بين مجموعات مختلفة من طلاب الجامعة وفي عام 1980 خرجت مظاهرات تنادي بالاعتراف بالهوية والثقافة البربرية في منطقة القبائل فقامت السلطات بقمع الاحتجاجات غير أنها لم تقدم أية وسيلة سياسات جديدة للتخفيف من حالة التوتر (Fanack, Op.cite).

[2] بشيخ خيرة، **المرجع السابق**، ص 1403.

[3] بنجامين ستورا، **المرجع السابق**، ص 91.

[4] عمار بوحوش، **بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينات، موقع عمار بوحوش**، أطلع عليه بتاريخ 6-04-2026، متاح على الرابط /https://www.ammarbouhouche.com.

[5] قام الشاذلي بن جديد بعد المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني بتشكيل فريق اقتصادي ذو توجه ليبرالي، يقوده: عبد الحميد الابراهيمي (وزير التخطيط والتهيئة العمرانية منذ 8 مارس 1979، وعضو المكتب السياسي في سنة 1983 ورئيس الحكومة منذ 24 جانفي 1984 الى غاية تنحيته بعد ازمة 1988)، نابي بلقاسم (وزير الصناعات الكيميائية والبترول

القرار السياسي مرتبط مباشرة بالشخصيات التي اختارها الرئيس بعد أن كان جماعيا داخل الحزب ما قلص تأثير التيار الاشتراكي القديم وأظهر الجناح الليبرالي الذي يقوده بن جديد كوسيلة تعرض توجهاته على السياسات القائمة في السلطة متراجعا عن سياسات الرئيس السابق بومدين في عديد المجالات: التصنيع الاستثمار والقطاع العام[1].

إضافة الى ذلك ظهر ما سمي بتيار الحركة الإسلامية، الذي بدء في فرض نفسه غبى الساحة السياسية ما شكل تحديا إضافيا للسلطة وأثر على توازنها ففي 12 نوفمبر 1982 دعت الحركة الإسلامية الجزائرية الى تجمع في الجامعة المركزية في العاصة تطالب الشاذلي بن جديد برفع الظلم وتحصين المجتمع الجزائري من الغزو الثقافي الغربي وطالبو بوقف الاعتقالات العشوائية للطلبة الإسلاميون كما طالبوا بالإسراع الفرد في تصحيح المسار السياسي بالقضاء على المحسوبين على الثقافة الفرنسية وإعادة الاعتبار للقافة العربية الإسلامية وقاموا بإصدار بيان من 14 نقطة يوضح مطالبهم[2] وكان بمثابة إعلان لميلاد الحركة الإسلامية المنظمة والتي ستصبح في وقت لاحق من اعقد المعادلات السياسية التي أحاطت بالجزائر[3].

ما يعكس بوضوح ان بنية السلطة في هذه الفترة لم تكن مستقرة، بل شهدت تحولات عميقة نتيجة تعدد الفاعلين وزيادة الضغوط الداخلية.

ب/ التحولات في بنية الحزب:

أعلن الشاذلي في خطابه المعروف الذي وجهه للأمة مساء 10 أكتوبر عم جملة من الإجراءات الإصلاحية السياسية التي اعتبرت من وجهة نظر العديد نقطة تحول من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية والسياسية والتي تلاها دستور 1989[4].

في ماي 1980 منح الشاذلي بموجب القرار التنظيمي من قبل اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في دورتها الثالثة السلطة الكاملة لإصلاح بنى جبهة التحرير الوطني 15جانفي 1980 حيث تم التأكيد على ان السلطة بيد رئيس الدولة وتم فرض الالتحاق بجبهة التحرير الوطني على كل من الكوادر

منذ 8 مارس 1979 الى غاية التخلص منه بعد أحداث أكتوبر 1988)، عبد العزيز خلاف (وزير التجارة منذ 15 جويلية 1980 الى غاية مارس 1986اين عين وزير المالية لغاية نوفمبر 1988 ثم تم ابعاده من هذا المنصب)، بوعلام بن حمود (وزير الداخلية منذ جانفي 1980 الى غاية جانفي 1982 ثم وزير للمالية ابتداءا من 22 جانفي 1984 الى غاية الاستغناء عنه في عام 1987)، أحمد طالب الابراهيمي (وزير الخارجية منذ 08 جانفي 1982 بعد الحادث المفاجئ لطائرة محمد الصديق بن يحيى ووفاته في ظروف غامضة (عمار بوحوش، **المرجع السابق**).

[1] **نفسه**. د. ص

[2] يحيى أبو زكريا، **المرجع السابق**، ص–ص40–41.

[3] نفسه، ص 41.

[4] إكرام طيبي، **بورتري مصور حول الشاذلي بن جديد عراب الديمقراطية وصانع التعددية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اتصال وصحافة مكتوبة، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2013–2014، ص 29.

المنظمات الجماهيرية[1] وأعضاء المجالس المنتخبة ابتداءا من 1 جانفي 1981 التزاما بما جاء في المادة 120 من دستور الحزب عموما ما عمل الشاذلي بن جديد على أن تكون جبهة التحرير الوطني حزبا قويا يشترك في كل ميادين الحياة القومية[2].

الا ان دور الجبهة قد تقلص وفقد بشكل تدريجي الشرعية التاريخية الناجمة عن حزب الاستقلال، حيث تم الغاء دور الحزب وتم تقليص اللجان وإعطاء الأمين العام صلاحيات مطلقة وتم نقل نشاط الحزب الى رئاسة الجمهورية وقام بن جديد بتنصيب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي للحزب يوم[3] 14 ماي 1980 وفي الأسبوع الثاني قام بتنصيب اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الهياكل المركزية وتحضير مشروع تعديل القانون الأساسي للحزب.

زكما ذكر عمار بوحوش فإنه خلال حكم الشاذلي شهدت الجبهة تغيرات كبيرة ببنيتها ودورها وخلال المؤتمر الاستثنائي تم اعتماد مجموعة من المستندات التنظيمية وتم إقرار هياكل جديدة للحزب تحمل طابعا بيروقراطيا مشابها لما كان قائما في عهد هواري بومدين.

حيث قام الشاذلي بتقليص أعضاء المكتب السياسي من 17 عضوا الى 07 أعضاء مع تحديد صلاحياته بحيث أصبح مكتبا استشاريا يقدم النصيحة للرئيس بدلا من كونه هيئة اجتماعية لاتخاذ القرار، يضم تمثيل التيارات الأساسية في المجتمع الجزائري ويضمن استمرارية الثورة، كما تم إنشاء الأمانة العامة بموجب المادة 29 من القانون المعدل للحزب التي حلت محل منصب المنسق السابق للحزب الذي شغله محمد الصالح يحياوي سابقا. وعين محمد الشريف مساعديه مسؤولا عن هذه الأمانة في جويلية 1980 بينما تم إبعاد يحياوي سنة 1981 من الساحة السياسية.

ومن خلال ما سبق فإن فكرة الحزب الحاكم تراجعت بشكل واضح والتي دعى لها محمد الصالح يحياوي في مقابل ظهور توجه جديد قلص من هيمنة الحزب على السلطة السياسية والتيار الاشتراكي، داخل الحزب وفتح الطريق أمام الليبرالية التي تبناها الشاذلي كحل للأزمات السياسية التي شكت منها البلاد آنذاك.[4]

---

[1] كوادر المنظمات الجماهيرية، الاتحاد العام للعمال الجزائر، واتحاد الشبيبة الوطنية الجزائري والاتحاد النسائي الجزائري، واتحاد الفلاحين الوطني الجزائري، ومنظمة المجاهدين الوطنية (بنجامين ستورا، **المرجع السابق**، ص 95).

[2] نفسه، ص-ص 94-95.

[3] عمار بوحوش، **المرجع السابق**.

[4] نفسه، htyps://www.ammarbouhouche.com.

تحولات بنية الدولة:

وفي حين ان التحولات التي طرأت على بنية السلطة والحزب اعادت توزيع القوى والسيطرة داخل النظام فإن ذلك انعكس بشكل واضح على الدولة وذلك ظاهر من خلال سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد مست هذه التحولات دورها ووظيفتها خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي حيث لم تعد تعتمد على التحكم الكامل في الاقتصاد كما في السابق بل اتجهت نحو التقليل من هذا الدور وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة والأجنبية وأعادت الدولة وترتيب أولوياتها من التركيز على التصنيع الثقيل الى الاهتمام بتلبية حاجيات المواطن الأساسية مثل السكن، النقل، توفير المواد الغذائية وإصلاح التعليم.[1]

وقد شهدت جملة من التحولات على مستوى مؤسساتها ومرت خلال فترة الثمانينات بمرحلتين:

المرحلة الأولى:

إعادة هيكلة المؤسسات بدأت في أواسط الثمانينات حيث عرفت الدولة جملة من مظاهر الفساد نتج عنها تذمر المواطنين وانتقادهم لمسؤولي الشركات الكبرى الوطنية، ما دعى الدولة الى وضع إجراءات حاسمة لإعادة رسم السياسة الاقتصادية العامة للدولة فتم اقتراح أعادة هيكلة المؤسسات بالإضافة لتضخم حجم هذه الأخيرة وهذا ما مكن المسؤولين من استغلال المال العام لمصالحهم وأدى بظهور المحسوبية والبيروقراطية كما أن تراجع أداء مؤسسات الدولة نتيجة ظاهرة البيروقراطية وضعف أداء القوى العاملة بالرغم من الحجم الكبير للعمالة قد أدى لعجز واضح في الأداء.

المرحلة الثانية:

مرحلة استقلالية المؤسسات ظهرت بداية 1988 الى غاية التسعينات بهدف استقلال المؤسسات عن التحكم المباشر للدولة لضمان الكفاءة والشفافية ما يعكس مرونة وتجاوب مع حاجيات المجتمع في ظل احترام القانون المنظم لهذه المؤسسات، إضافة للحرية في اتخاذ كل ما شأنه ان يزيد في فاعلية المؤسسة والزيادة من مردودية انتاجيتها.

ولفهم واقع الدولة آنذاك وتأثيرها على المجتمع يمكن الاستعانة بعض المؤشرات الثقافية الت تعكس مستوى التعليم والصحة والخدمات.

[1] عمار بوحوش، **المرجع السابق**.

جدول رقم05: وضيعة المجتمع (التعليم، الصحة، الثقافة).

	وحدة	1970	1980	1990
أمية	%	75	55.3أ	42.6 ب
عدد الاطباء	لكل ألف نسمة	0.13	0.36	0.51 ج
تعليم 12-17سنة	%	30.8	47.7	62.7 ب
تعليم حلقة ثالثة	%	1.9	6.2	11.7 ب
جهاز التلفزيون	%	29.1	52	74 ب
كتب منشورة	عنوان	279 د	275	718 هـ

أ-1982، ب-1990، ج-1987، د-1968، هـ-1984.

المصدر: بنجامين ستورا، **المرجع السابق**، ص 86.

يتضح لنا من خلال المؤشرات أن الدولة قد واجهة صعوبات في مجال التعليم والصحة بالرغم ن التحسن النسبي ما يعكس محدودية نتائج السياسات المتبعة خلال تلك الفترة.

ومن خلال ما سبق يتضح بشكل جلي ان الشاذلي بن جديد وبرفقة أعضاء حكومته قد عملوا على تراجع بشكل منظم على السياسات التي كان ينتهجها الرئيس السابق هواري بومدين.

ثانيا: الازمات المالية وتأثيرها على الدولة الوطنية.

عرفت الدولة الوطنية في الجزائر خلال هذه المرحلة عدة أزمات مالية أثرت بشكل واضح على استقرارها الاقتصادي وكشفت عن بعض نقاط الضعف في سياستها التنموية فقد أدى انهيار أسعار النفط سنة 1986 [1]الى تراجع كبير في الموارد، خاصة وأن الاقتصاد كان يعتمد عليه بشكل أساسي كما زادت أزمة المديونية وارتفاع التضخم من تعقيد الوضع، وهو ما انعكس سلبا على التوازنات الاقتصادية إضافة الى ذلك تبين أن نموذج التصنيع الثقيل لم يحقق النتائج المنتظرة مما ساهم في تعميق الازمات ومن خلال العناصر الاتية سنحاول التطرق الى هذه الجوانب الثلاثة لفهم تأثيرها على الدولة الجزائرية.

[1] خلال سنة 1986 انخفض أسعار النفط الى أقل من تسعة دولارات للبرميل مما شكل صدمة اقتصادية قوية على المستوى العالمي غير أن تأثيرها كان اشد على الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات بنسبة قاربت 92% وقبل 1986 عرفت الجزائر استقلالا نسبيا مدعوما بارتفاع أسعار النفط وتحسن العائدات وقد أدت هذه الازمة الى تراجع حاد ف احتياطي العملة الصعبة وضعف الخزينة العمومية، وازداد الضغط الاجتماعي وظهرت صعوبات في التوزيع وازدحام كبير للحصول على السلع الأساسية في ظل النظام الاشتراكي القائم أنذاك (عثمان لحياني، **أزمة نفط الجزائر**، 10 سبتمبر 2015، اطلع عليه بتاريخ 13 أفريل 2026، سا16:27، متاح على الرابط https://www.alaraby.co.uk).

1/ أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986:

رغم الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية خلال الثمانينات بقيادة الشاذلي بن جديد، خاصة من خلال المخططين الخماسيين الأول والثاني، الا انها لم تكن كافية للمواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 1986 فقد كشف هذا التراجع محدودية تلك الإصلاحات في الحد من الآثار التي مست البنية الاقتصادية والاجتماعية والتي انعكست على مختلف مكونات المجتمع.[1]

أ/ أسباب أزمة النفط سنة 1986:

شهدت السوق النفطية سنة 1986 انهيارا حادا في أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل الى حوالي 10 دولارات ويمكن ارجاع هذه الازمة الى مجموعة من الأسباب الاقتصادية والاستراتيجية.

- **الأسباب الاقتصادية العامة: (اختلال السوق)**

تراجعت أسعار النفط نتيجة اختلال التوازن بين العرض والطلب في السوق العالمية بسبب تراجع النمو الاقتصادي في بعض الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية وأروبا في بداية الثمانينات، كما ساهم عدم التزام بعض دول الأوبك[2]بحصص الإنتاج في زيادة العرض، مما أدى الى فائض في السوق إضافة الى ذلك ساهم ظهور إنتاج جديد من مناطق أخرى مثل بحر الشمال[3] واعتماد الدول المستهلكة على المخزونات في تقليص الطلب على نفط دول أوبك[4].

- **السبب الاستراتيجي (سياسة السعودية):**

الى جانب ذلك لعبت المملكة العربية السعودية دورا مهما في هذه الازمة حيث غيرت سياستها النفطية بعد تراجع حصتها في السوق العالمية، واعتمدت سياسة رفع الإنتاج او ما يعرف "بحرب الاسعار" بهدف استرجاع حصتها[5]، وهو ما أدى الى زيادة العرض وانخفاض الأسعار بشكل كبير.

---

[1] عبد الرحمان قنشوبة، **المرجع السابق**، ص 19.

[2] **الأوبك:** تأسست منظمة الأوبك الدول المصدرة للنفط، سنة 1960 في بغداد من طرف 05 دول: إيران، العراق، الكويت ، السعودية، فنزويلا وتوسعت المنظمة لاحقا بانظمام عدد من الدول المنتجة للنفط في إفريقيا وأسيا وأمريكا الجنوبية مثل الجزائر وليبيا ونيجيريا والامارات وقد شهدت العضوية تغيرات عبر السنوات حيث انسحبت بعض الدول وانضمت أخرى حتى استقر عدد الأعضاء حاليا في حوالي 18 دولة (memner "OPEC" organization of the petroleum Ex proting counfries countries, official website: https://wwwopec.org, 16:41, 2026-04-13).

[3] **بحر الشمال:** يقع بين بريطانيا وأروبا ويعد جزءا من المحيط الأطلسي، تميز بأهمية اقتصادية كبيرة خاصة في الصيد البحري واستخراج النفط والغاز ويعد ممرا بحريا مهما للتجارة بين مناطق مختلفة في اروبا يعاني من مشكلات بيئية كالتلوث الناتج عن الشحن واستخراج النفط بالرغم من وجود اتفاقيات لحمايته (Secrest.Rose North sea "2024,Avaailable (at:EBSCO https://www.ebsco.com ,2026-04-13,17:04
ص 88.

[4] عبد القادر بحبح، **تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986-2025**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JEBE، د.ع، مارس 2018، ص 88.

[5] نفسه، ص399.

• **غياب تنسيق بين دول الأوبك:**

كما ساهم عدم وجود تنسيق واضح بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك حول سياسة الإنتاج والاسعار في إضعاف قدرتها على التحكم في السوق النفطية مما زاد من حدة الازمة.[1]

ب/ تداعيات أزمة النفط 1986 على الاقتصاد الاشتراكي الجزائري:

إن الازمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 أظهرت بشكل واضح ضعف الاقتصاد ذي الطابع الاشتراكي القائم على هيمنة القطاع العام حيث تميز بعدم الاستغلال الأمثل للثروات والطاقة الإنتاجية وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدلات البطالة التي قدرت بحوالي 25% والتي مست بشكل خاص فئة الشباب.

كما عانى الاقتصاد من ضعف الإنتاج وندرة المنتجات وعدم القدرة على تلبية الطلب الداخلي المتزايد إضافة الى الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات الذي كان يمثل حوالي 98% من مداخيل العملة الصعبة، كما برزت مظاهر التبعية الغذائية، حيث ارتفعت فاتورة استيراد المواد الغذائية والأدوية الى أكثر من 2.5 مليار دولار سنويا.

وسجل الاقتصاد معدل تضخم مرتفع وصل الى حدود 30% الى جانب ضعف استغلال القدرة الإنتاجية للمصانع التي لم تتجاوز في بعض الحالات 50% وقد صاحب ذلك عجز مستمر في الميزانية قدر بحوالي 120 مليار دينار جزائري نتيجة ضعف أداء القطاع العام.

وفي السياق نفسه عرفت المالية الخارجية اختلالات واضحة بسبب تفاقم المديونية الخارجية، مما أثر على التوازنات المالية للدولة[2].

ومن الناحية الاقتصادية العامة انعكست الازمة على مسار التنمية حيث فشلت الاستراتيجية التنموية في تحقيق أهدافها خاصة في مجال الصناعة التحويلية، كما تراجعت القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني حيث لم يتجاوز نسبة تغطية الواردات والصادرات خارج المحروقات 16% سنة 1986 ما يعكس ضعف القطاع الصناعي كما سجل الناتج الوطني الخام تراجعا ملحوظا خلال الفترة 1986-1988.[3]

إضافة الى تراجع الواضح لسعر الصرف بالدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي وتزايدت الفوارق بين سعر الصرف الرسمي والسعر السائد في الأسواق الموازية الى خمسة اضعاف سنة 1985 بسبب تراجع الإيرادات، كما قد أدى الى اختلال التوازنات المالية والضغط على ميزانية الدولة وانخفاض الإيرادات العمومية سنة 1986 فتقلت من 40.7 مليار الى 20.4 مليار دينار سنة 1987.[4]

---

[1] عبد القادر بحبج، **المرجع السابق**، ص 399.

[2] عبد الرحمان قنشوبة، **المرجع السابق**، ص 19.

[3] عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلب النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، الجزائر، جانفي 2015، ص-ص 18-82.

[4] نفسه، ص 83.

أما على المستوى الاجتماعي فقد أدت الازمة الى جملة من الاثار السلبية، حيث ارتفعت معدلات البطالة منذ 1985 لتصل الى حوالي 16.5% مع تسجيل نسبة مرتفعة في صفوف الشباب قدرت بـ 80%.

كما تدهورت القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت حوالي 12.4% سنة 1986 واستمرت في الارتفاع لتتجاوز 16% سنة 1990 مما أدى الى تراجع مستوى المعيشة وارتفاع عدد الفقراء من حوالي 1.7مليون نسمة سنة 1988 الى ما يقارب 5.5 مليون سنة 1995.

كما أدى الاعتماد المتزايد على استيراد السلع النهائية الى زيادة الضغط على ميزانية الدولة، إضافة الى انتشار المهن غير الرسمية نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وصعوبة الحصول على مناصب عمل مستقرة.

لقد كشفت ازمة 1986 عن ضعف الاقتصاد الجزائري المعتمد آنذاك على المحروقات وأدت الى أثار اقتصادية واجتماعية واضحة[1].

2- أزمة المديونية والتضخم.

قد عمل الشاذلي بن جديد منذ رئاسة، على التخفيف من ديون الدولة، ولكن بعد ما تفاقمت الأزمة الاقتصادية، أخذت السلطة الجزائرية تبحث عن مصادر للديون والقروض، حيث قام الشاذلي بن جديد في أفريل 1985 بأول زيارة إلى الو.م.أ وبدأت العلاقات الجزائرية – الامريكية تعرف طريقها إلى التحسن، وبالمقابل بدأت الأزمة الاقتصادية تنحر جسد الدولة وبدأت معها أزمة المديونية هي الأخرى تعصف بالجزائر[2].

إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية ومنها لجأت الجزائر إلى المديونية الخارجية خلال فترة 1986، كما زادت معدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، وهذا ما جعل الجزائر تستدين لاستيراد المواد الغذائية حيث الحقت أضرار كبيرة بجهاز الإنتاج الذي كان يحتاج إلى القروض وبالتالي رفضت الجزائر اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج الوطني الإجمالي لسد خدمة الديون وكل هذه المشاكل أدت بالجزائر للاستنجاد بصندوق النقد الدولي[3]، وذلك من خلال تحرير رسالة القصد التي تضمنت إصلاحات وإن من أهم الدواعي التي استوجبت تطبيق الإصلاحات هو أزمة تسديد الديون الخارجية في آجالها خصوصاً وأن حجم الديون قد انتقل من 19.37 مليار دولار أمريكي سنة 1980 إلى 26.6 مليار سنة 1989 ليستقر نسبيًا.

---

[1] عية عبد الرحمان، **المرجع السابق**، ص-ص 85-86.

[2] نور الدين حارش، **رؤساء الجزائر**، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 178.

[3] ابتسام مرابطي، وفاء تواتي، **الأزمة البترولية 1986 وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماستر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تاريخ معاصر، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018/2017، ص 89.

كما شهدت خدمة الدين ارتفاعاً كبيراً إذ وصلت سنة 1988 إلى 76.8 مليار مقارنة بإجمالي الصادرات، وقد ظلت الجزائر ترفض خيار إعادة الجدولة وتتردد بينه وبين إعادة التمويل[1]، وقد قررت الجزائر وهي جد فخورة باستقلالها الوطني فقررت أن تتخلى نهائياً عن المساعي الحميدة لكبار أرباب المال العالميين منذ أن تحركت السوق النفطية العالمية في عام 1986، حتى وإن كانت نسبة المديونية تعتبر ثقيلة الوزن 21 مليار دولار، فإن حجمها لم يرتفع بل قد انخفض خلال ثلاثة سنوات متتالية من 1982 إلى 1985[2].

وقد تميزت هذه الفترة بتغيير سياسة الاستراد إلى سياسة إغراق السوق بالسلع الاستهلاكية المستوردة خاصة بعد وفاة "هواري بومدين" وهذا لتمويل المواطنين بمواد الاستهلاك وهو ما سمي بمشروع محاربة الندرة في السوق المحلية ومما فتح الباب واسعاً أمام الاستيراد غير الموجه وغير المنتج والدليل على ذلك عهد السيد عبد الحميد إبراهيمي حيث كانت سياسته تدعو لمكافحة الندرة وهذا البرنامج الذي أخذ به الشاذلي بن جديد عام 1980 سياسة أولوية الاستثمار في القطاعات الاجتماعية التي تتباهى بها الدول مثل مركب رياض الفتح[3].

وبدأت حكومة عبد الحميد إبراهيمي تدق ناقوس الخطر وكان أمام هذه الحكومة عدة خيارات منها تخفيض الواردات حيث تكشف أرقام الجمارك أن واردات الجزائر سنة 1985 كانت تقدر بـ 9.840 مليار دولار مقابل صادرات بـ 10.445 مليار دولار وفائض في الميزان التجاري يقدر بـ 305 مليار دولار فقط، بينما بلغت الواردات عام 1986 ما قيمته 9.213 مليار دولار مقابل صادرات 7.820 مليار دولار وعجز في ميزان التجارة بـ 1.393 مليار دولار، وفي هذه الفترة باشرت الحكومة ترشيد للنفقات وضبطا الواردات سعت في مرحلة أولى برفع الميزان التجاري في 1987 إلى 1.177 مليار دولار[4].

كما عرف ميزان المدفوعات تدهور كبير وذلك كان راجع إلى الهيكل الغير الملائم للديون الخارجية للبلاد حيث أصبح دخول الجزائر في السوق المالي الدولي أكثر صعوبة منذ عام 1987 كما لو بدا الشركاء الماليون التقليديون للجزائر يشكون في قدرتها على الوفاء بعد تدهور السعر العالمي للبترول الخام، فامت السلطات المالية للبلاد منذ ذلك التاريخ بتطبيق لا مركزية التسيير إذ كانت القروض باهظة التكاليف وقصيرة الأمد لم تكن عملات الديون الخارجية المتبناة من طرف الجزائر متنوعة وانحصرت في أربعة عملات رئيسية: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الين الياباني، الدتش مارك الألماني[5]، وقد نتج عن هذه

---

[1] ابتسام مرابطي، وفاء تواتي، **المرجع السابق**، ص 89.

[2] باتريك إفينو، وجون بلانشايس، **حرب الجزائر ملف وشهادات**، تر: سلامنية بن داود، ج 2، دار الرائد الرقي للنشر، الجزائر، ص 422.

[3] ابتسام مرابطي، وفاء تواتي، **المرجع السابق**، ص 95.

[4] أسماء بوزنورة، **آثار أزمة 1986 الاقتصادية على الموارد البشرية في الجزائر (دراسة ميدانية في ولايات الجزائر، قسنطينة، ميلة)**، مجلة دراسات اقتصادية، قسنطينة، 2010، ص 40.

[5] ابتسام مرابطي، وفاء تواتي، **المرجع السابق**، ص 91.

الوضعية عدة مخاطر نذكر منها انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في 1987 – 1988 الذي نتج عنه ارتفاع حجم الديون بالعملات الأخرى بنسبة 30% وهو ما يعرف بعامل "تثمين الديون"[1].

ولقد شهدت رزنامة تسديد الديون تقلصاً كبيراً في المدة الزمنية الممتدة ما بين 1986 – 1989 بحيث أصبح الأمد المتوسط لتسديد الديون الذي كان سنة 1986 محدد بـ 9 سنوات قد تقلص إلى 3 سنوات سنة 1989، وهكذا فإن 75% من الديون الخارجية أصبحت واجبة التسديد في الفترة الممتدة ما بين عام 1990 – 1993[2].

حيث سعت الدول الكبرى، وعلى رأسها أمريكا، إلى إغراق الدول النامية ومنها الجزائر، وحتى الدول الغنية منها التي تمتلك الثروات بالديون لإقامة مشاريع استهلاكية بها، وتجعل منها سوق لبضاعتها أو سلعتها التي تعد صالحة للاستعمال، ومع تكاثر الديون علي الدول النامية تضطر إلى اللجوء إلى البنك الدولي والدول الدائنة إلى خفض الدعم واتباع ما يطلق عليه برامج الإصلاح الاقتصادي الذي ترتب عليها ارتفاع معدلات البطالة[3] وإفلاس المؤسسات التابعة للقطاع العام، ونتج عنها حل وغلق العديد من المؤسسات والشركات وتسريح الآلاف من العمال[4].

ولهذا قد ثبتت الجزائر استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي من خلالها إلى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالسكن والبطالة وتتلخص فيما يلي:

1- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع نمو الناتج الداخلي ومنه تخفيض معدل التضخم وذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعة تخفيضها ورفع الدعم عنها.

2- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتحرير التجارة الخارجية[5].

4- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

وهذه الاستراتيجية كانت مستوحاة من شروط صندوق النقد الدولي، وكنتيجة لهذه الظروف المالية الصعبة جعلت المؤسسات المالية تفقد الثقة في الجزائر وتتراجع في العديد من المرات عن دعمها مالياً وبخصوص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وفي ظل هذه الأوضاع أرادت الجزائر أن تواصل، حيث كانت مستحقات المديونية بما في ذلك الأرباح المترتبة عنها (ما يقارب 6 ملايين دولار سنوياً) قد تم دفعها، وعند تجاوزها للعقبة الأولى استطاعت الجزائر أن تتغلب على أزمة عام 1986 بالحصول على التوازن في

---

[1] وليد عبد الحي، **علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 16.

[2] ابتسام مرابطي، وفاء تواتي، المرجع السابق، ص 91.

[3] ابتسام أحمد الفيل، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، دار التعليم الجامعي، مصر 2015، ص ص 54-55.

[4] نور الدين حارش، المرجع السابق، ص ص 118-119.

[5] ابتسام مرابطي، وفاء تواتي، المرجع السابق، ص 92.

ميزان مبادلاتها التجارية الذي سجلت فائضاً مالياً يقدر بـ 1.5 مليار دولار، بعد ذلك العجز رغم كل ذلك كان ضعيفاً بالنظر إلى التدهور الملحوظ في المداخيل النفطية التي عرفت نقصاً ملحوظاً في عام 1986[1]، حيث فقدت نسبة 40% من دعمها بعد ما نزلت من 12.5 إلى 8 مليار دولار فقط، مع العلم أنها تمثل ما يقارب 95% من مداخيل الجزائر[2].

3- فشل نموذج التصنيع الثقيل:

كانت مشاريع التصنيع الضخمة ما بين القضايا والمشاكل التي اصطدم بها النظام الجديد، فقد كان مجهود التصنيع والحرص على تحقيق أحجام عملاقة في بعض الصناعات بصورة ملفتة للنظر قد جعل الجزائر عرضة لعدد من المشاكل التي ازدادت خطورتها مع هذه الأزمة.

ونظراً إلى أن الذين وضعوا المنهج الاقتصادي الذي أدى إلى بروز تلك الظاهرة كانوا موجودين في صلب النظام، وكان هناك مدافعون عن التوجه الذي أقيم على أساسه عدد من المشاريع العملاقة، حيث ظهر نقاش مع بداية العهد بين اتجاهين:

الاتجاه الأول: يدعو إلى الاستمرار في النهج القديم والابقاء على المشاريع الضخمة والاستمرار في اللجوء إلى الاستدانة الخارجية إذا لزم الحال طالما كان هناك استعداد من الخارج لإقراض الجزائر[3].

الاتجاه الثاني: يدعو إلى التخلي عن بعض المشاريع العملاقة وإلى ترشيد التسيير والتحكم في المشاريع الموجودة ويحذر من عواقب الاعتماد المكثف على المواد الخارجية لتمويل المشاريع، وقد كان مطلوبا من الرئيس الجديد أن يفصل بين الاتجاهين، وهنا عمد إلى تحكيم منطق بين الاتجاهين من خلال الممارسات التي اعتمدت سابقا في مجال التصنيع والتي قامت على أساس المداخيل التي يؤمنها بيع المحروقات وخاصة البترول علما بأن سعر هذا الأخير، كان قد بلغ آنذاك أعلى مستوى له، ونظرا إلى أن المحروقات مواد قابلة للنفاد من جهة وإلى أنه لا يوجد هناك أي ضمان لاستمرار ارتفاع سعر البترول فمن الطبيعي المراهنة على ذلك مع ما يترتب عليه من رهن لمستقبل البلاد وهكذا حسم الرئيس من جديد الموقف في خصوص هذه المسألة على أساس التيقظ في إطار الشرعية عندما يتعلق الأمر بمستقبل الأجيال القادمة[4].

وقد ترتب على هذا الحسم التخلي عن بعض المشاريع العملاقة وقرار تخفيض الإنتاج البترولي وتقرر أيضا الحد من اللجوء إلى الاعتماد على الديون الخارجية وفي نفس الوقت وقع التوجه إلى تحقيق مس من التحكم في تسيير الوحدات الاقتصادية الموجودة، كما هو غير خافي بأن الجزائر مثل بعض البلدان النامية التي توفرت لديها إمكانيات تصنيع سريع قد اندفعت نحو تحقيق مشاريع ضخمة تتطلب

---

[1] باتريك إفينو، وجون بلانشايس، المرجع السابق، ص 422.

[2] محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص 286.

[3] محمد الميلي، المرجع السابق، ص 286.

[4] نفسه، ص 287.

تكنولوجيات متقدمة كما قبلت بإقامة صناعات في إطار ما كان يعرف باسم "مشاريع المفتاح في اليد" أو مشاريع المنتوج في اليد"، وهي طريقة تؤدي إلى غرس صناعات بصورة شبه سطحية ولا تضمن اكتساب البلد الذي يستقبل تلك الصناعات للتكنولوجيا اللازمة لدورانها وتسيير على الوجه السليم.

وبما أن تمويل التصنيع يستند على الإيرادات الناجمة عن التقويم العالمي لأسعار البترول فإن انخفاضها أدى إلى نمو خدمة الدين الخارجي وفقا لقراءة الجدول التالي.

دين لبلدان المغرب العربي (الديون الخارجية %)

	1982	1985	1988	1992
دين / ناتج محلي إجمالي				
- الجزائر	42,2	32,5	42,8	68,0
- مغرب	84,9	136,6	99,5	75,
- تونس	48,1	61,6	70,3	55,0
حدمة دين / صادرات مواد				
خدمات	30,7	35,7	78,7	77,0
- الجزائر	43,2	33,2	62,1	68,5
- مغرب	16,2	25,0	21,8	19,0
- تونس				

ستورا بنجامين، المصدر السابق، ص 101.

ثالثاً: الإصلاحات الكبرى ونهاية مرحلة الدولة الثورية.

شهدت الجزائر خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين مرحلة دقيقة اتسمت بتفاقم الأزمات الداخلية على مختلف المستويات، خاصة في ظل تراجع العائدات النفطية، وتزايد الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على استقرار الدولة ومؤسساتها، وقد أدت هذه الأوضاع إلى بروز حالة من الاحتقان الشعبي والسياسي، بلغت ذروتها في أحداث أكتوبر 1988 التي شكلت منعطفاً حاسماً في تاريخ الجزائر المعاصر، ولم تقف آثار هذه الأزمة عند حدود الجانب الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل امتدت لتفتح المجال أمام تحولات سياسية عميقة، تجسدت في دستور 1989 الذي كرس التعددية السياسية وأنهى مرحلة الحزب الواحد، وعليه، يتناول هذا المبحث أبرز ملامح الإصلاحات الاقتصادية ثم يتطرق إلى أزمة أكتوبر 1988 وانعكاساتها السياسية، ليختتم بدراسة دستور 1989 باعتباره محطة مفصلية في مسار التحول السياسي في الجزائر.

1- الإصلاحات الاقتصادية 1986 - 1988م.

أ- استقلالية المؤسسات:

لقد تغير مفهوم المؤسسة العمومية وفق لهذا الإصلاح إذ كانت في ظل التسيير الاشتراكي للمؤسسات قد أخذت شكل المؤسسة الاشتراكية (الأمر 71 - 74) المؤرخ في 16 نوفمبر 1971 المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، بحيث تملك الدولة كامل أصولها، ولا تتمتع المؤسسة برأس مال خاص بها، فهي مجرد وسيلة لتنفيذ الخطة والمهام الموكلة لها في إطار تخطيط المخطط الوطني للتنمية، لتصبح وفقاً لهذا الإصلاح - الذي تضمنه قانون 88-01[1]، المتعلق بتوجيهات المؤسسات العمومية المؤرخ في 12 جانفي 1988 - مستقلة ويعني ذلك الفصل بين حقوق الملكية والتسيير.

ولقد وضعت السلطة مقاييس جديدة ضمن هذا القانون من أجل تحسين مردودية المؤسسات الوطنية التي أصبحت تسمى بالمؤسسات العمومية الاقتصادية هذه الأخيرة التي أصبح بإمكانها اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة، بهدف علاج الأمراض التي لحقت بها مع الاستقلالية تامة في التسيير إذ لم يعد لها أية علاقة وصاية مع الجهاز الحكومي[2].

أما من حيث رأس مال المؤسسة العمومية فإن الدولة تبقى مالكة لها وتفوض ملكيتها إلى شركات (مؤسسات عمومية أخرى يتم إنشاؤها) تسمى بصناديق المساهمة حيث تملك هذه الشركات أسهماً في رأس مال المؤسسة العمومية، ومنه تصبح المؤسسة شركة ذات أسهم وتتخلص بذلك من الوصاية المباشرة للدولة.

[1] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 108.

[2] نفسه، ص 108.

أما من الناحية القانونية فقد أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية وفقاً لهذا الإصلاح هيئة مستقلة تخضع للقانون التجاري، وهي شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مساهمة يكون رأس مالها من رأس مال الدولة أو الجماعات المحلية[1]، وهي تنقسم إلى هيئتين:

- الجمعية العامة: التي لها صلاحيات في ممارسة حق الملكية على الأسهم وتصادق على المخطط قصير المدى للمؤسسة.

- مجلس الإدارة: يقوم بوظيفة مزدوجة في الرقابة والتوجيه، فهو يحدد الآفاق متوسطة المدى ويراقب نتائجها، كما أن له الحق في تعيين وعزل المدير العام المشرف على عملية التسيير والمسؤول عنها أمام المجلس[2].

ب- إصلاح النظام المصرفي:

نتيجة لمحدودية كل الإصلاحات السابقة حيث لم تعرف السياسة النقدية أي انتعاش اقتصادي، جاءت في منتصف الثمانينات إصلاحات مصرفية جديدة تجسدت في قانون 86-12 المتعلق بالبنوك والقرض، والقانون المعدل والمتمم للقانون السابق والمتعلق باستقلالية البنوك.

فقانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 جاء لتحديد وتجديد كيفية سير النظام المصرفي من خلال المخطط الوطني للقرض الذي هو عبارة عن لوحة قيادية يتم إعداده من أجل القيام بالمستويات المالية الكلية فهو جزء من الخطة الوطنية للتنمية، فقد أرسي المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية لنشاط المصرفي، إذ جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص لكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها.

ومن بين أهم[3]:

- ضرورة استعاد البنك المركزي لصلاحياته في تطبيق السياسة النقدية.

- إعادة تنشيط دور البنوك في تمويل الاقتصاد وتقليص أعمال الخزينة في الوساطة.

- إلغاء مبدأ التخصص البنكي واللامركزية في التسيير من خلال نقل مسؤولية تخطيط منح الائتمان وتقبل الودائع من الوصاية إلى النظام البنكي.

- انتقال عملية الائتمان إلى المنظومة البنكية وذلك بضرورة متابعة القروض التي يمنحها ومتابعة الوضعية المالية للمؤسسات من أجل الحد من خطر عدم استرداد القرض.

---

[1] ناصر دادي عدوان، المرجع السابق، ص 206.

[2] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 109.

[3] عزي خليفة، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري**، منتدى startimes.com، تمت زيارة الموقع يوم الأحد 12 أفريل 2026 على الساعة 10:17

أما قانون 88-06 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 فجاء ليكون أكثر انسجاما وتكيفاً مع إصلاحات المؤسسات العمومية الاقتصادية إذ أصبحت المؤسسة المالية هي أيضاً مؤسسة عمومية اقتصادية تخضع للقانونين المدني والتجاري.

وفقاً لهذا القانون كذلك أصبح تحديد مستوى القرض البنكي يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات أو القطاعات، وفي ماي 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستواها النسبي كما أُدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتنشأ في جوان من نفس السنة للسوق النقدية[1].

3- إصلاح القطاع الزراعي:

كان ذلك بإصدار القانون 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 المتضمن إعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي سنة 1987،، والذي تم بموجبه تجميع المنتخبين قصد الاستعمال الجماعي للعتاد وتحقيق مردودية أفضل في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية من جهة والتبعية الغذائية من جهة أخرى[2] كما تم بموجب هذا القانون حل المزارع الاشتراكية، وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل استفادات فردية تسمى بالمستثمرات الفلاحية الفردية، واستثمارات جماعية تسمى بالمستثمرات الفلاحية الجماعية والتي تضم 3 أشخاص على الأقل، مع احتفاظ الدولة بملكية الأرض وقد قضى هذا القانون على التمييز بين القطاع الخاص والقطاع العام في الفلاحة الجزائرية من حيث التعامل، بحيث أصبح الكل يتعامل بنفس الحوافز أمام هيئات التمويل والتموين بما تتطلبه عملية الإنتاج، وقد تم بموجب هذا القانون إنشاء حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، وبعد الانتهاء من عملية تقسيم الأراضي سنة 1989 كان قد تكون نحو 29000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية، وأصبح المستثمرون بموجب هذا القانون أحرار في اتخاذ قرارات التسيير وتحديد برنامج الإنتاج والاستثمار والتسويق وتوزيع الدخل بينهم[3].

لكن هذا الإصلاح اصطدم بعدة مشاكل منعت تطور هذا القطاع منها على الخصوص:

- نشوء نزاعات بين المستثمرين مما أدى إلى إعادة تقسيم المستثمرات إلى مستثمرات أصغر وهو ما أدى إلى تفتيتها.
- مطالبة مالكي الأرض المؤممة بموجب الثورة الزراعية باسترجاع أراضيهم الموزعة.

---

[1] آمال عماري وآخرون، **تقييم قواعد الملاءة المصرفية على مستوى المصارف الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري – واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2001، ص 133.

[2] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 71.

[3] دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003، ص 240.

– التأخر في تسليم العقود الإدارية للانتفاع الدائم إلى المستفيدين بسبب صعوبة رسم حدود الأراضي الموزعة وغياب سجل الأراضي في معظم بلديات الوطن وإعادة تقسيم المستثمرات مرة أخرى بسبب النزاعات وهو ما أخر عملية تحرير العقود الإدارية لمزاولة النشاط.

– خوف المنتجين من المستقبل لعدم ملكيتهم للأرض التي هي ملكاً للدولة، فرغم ملكيتهم لوسائل الإنتاج الأخرى إلا أنهم في الواقع ينتفعون من الأرض في إطار عقود تسيير لا غير، ومادام الاقتصاد الوطني في حركة انفتاح تدريجي على السوق فهم معرضون لمخاطر إلغاء هذه العقود أو بيع هذه الأراضي[1].

د– القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

وذلك من خلال تحريرها بمقتضى المرسوم التشريعي 88–29 الصادر في 19 جويلية 1988 والمتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، بهدف إدماج الإنتاج الوطني داخل إطار المنافسة الأجنبية لتحسينه،

حيث نجد أن استيراد السلع يتم عن طريق الوكالة أو الامتياز الذي تمنحه الدولة للمؤسسات العمومية ومجتمعات المصالح المشتركة، وذلك وفقاً لدفتر الشروط، حيث نص المرسوم التشريعي 89–01 المؤرخ في 15 جانفي 1989 وحدد حقوق وواجبات كل وكيل (صاحب امتياز) إذ يلتزم هؤلاء بتحقيق مصالحهم الخاصة في إطار تحقيق المصلحة العامة للدولة التي يعود لها احتكار التجارة الخارجية لتحقيق الأهداف التالية[2]:

– تدعيم التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي ودعم المنتوج الوطني.

– ترقية الصادرات.

– تشجيع تنويع مصادر تموين البلاد وتخفيض حجم الواردات وتكاليفها.

– تنظيم عمليات الدخول للأسواق الأجنبية لكل من المؤسسات العمومية والخاصة.

ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الامتيازات الممنوحة[3].

– امتياز لممارسة التجارة الخارجية في إطار تشغيل وتنمية المؤسسة العمومية الاقتصادية.

– امتياز لممارسة التجارة الخارجية لإعادة البيع للخواص والحرفيين.

– امتياز لممارسة التجارة الخارجية لتموين الجهاز الإنتاجي للخواص المنخرطين في الغرفة الوطنية للتجارة.

---

[1] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 3–2005، ص 119.

[2] كريمة جباري، **الاستراتيجية التنموية في الجزائر**، المرجع السابق، ص 118.

[3] دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 242.

وعلى الرغم من كل تلك الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة، ظل مستوى الإنتاج وطاقة الاستعمال متدنية وهذا بسبب العراقيل والعقبات المحيطة التي أثرت على محدودية النتائج والتي يمكن إجمالها في[1]:

- بقاء المحيط العام الذي تعمل فيه المؤسسة دون تغيير جوهري خاصة فيما يتعلق بنظام الأسعار ونظام الأجور ونظام الضرائب ...
- عدم وضوح وواقعية الأهداف والمسؤوليات المنوطة بالمؤسسة.
- كثرة الضغوط والبيروقراطية الخانقة لحرية المؤسسات العمومية في ممارسة نشاطها.
- هيمنة التسيير البيروقراطي وشيوع الفساد.
- غياب نظام الحوافز والتشجيعات، ومعايير الترقية على أساس الشهادة والكفاءة.
- استمرار الجهاز المصرفي في العمل بالأساليب البيروقراطية.
- مشاكل التمويل بالعملة الصعبة بسبب نظام الصرف.
- غياب المنافسة وضمان التسويق بالنسبة للمؤسسات العمومية بسبب الندرة.

2- أحداث أكتوبر 1988 وانعكاساتها على الساحة السياسية.

أ- مجرى الأحداث:

عقب انتخابه للمرة الثانية عام 1984 رئيساً للبلاد، أظهر الرئيس السيد الشاذلي بن جديد رغبته في تغيير نمط وطريقة تسيير الاقتصاد الوطني، وهذا بالتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، وتشجيع القطاع الخاص واعتباره حليفاً للقطاع العام، وحاول إدخال توجهاته من خلال تعديلاته على "الميثاق الوطني 1986"، إلا أن محاولاته هذه باءت بالفشل لتصديها من قبل بعض الشخصيات الفاعلة في الحزب والتي تؤمن بـ التوجه الاشتراكي[2].

لتتضاعف الهجومات ضد الرئيس الشاذلي بن جديد وتزداد حدة في صيف 1988 من طرف خصومه، مستغلين الجو الاجتماعي المتأزم، الذي تميز بالاضطرابات عبر المنظمة داخل المراكز الحساسة كالبريد والمواصلات، الخطوط الجوية، والمناطق الصناعية الكبرى بالرويبة، وأكبر المؤسسات العمومية.

ليكون الرد في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الشاذلي بن جديد في 19 سبتمبر 1988 أمام إطارات الدولة والحزب، في إطار التحضيرات للمؤتمر السادس للحزب، وكان هذا الخطاب جد ساخن، تحدث فيه عن عدة قضايا كارتفاع أسعار السلع وندرتها، ودور القطاع العام غير البناء في هدم الاقتصاد[3]... ووجه تهديدات وانتقادات لاذعة لأول مرة منذ اعتلاءه السلطة سنة 1979 ضد خصومه داخل الحزب، وكان يقصد بالتحديد عناصر اليسار المعارض لاتجاهه، مشيراً إلى أن الإصلاحات التي يهدف إليها لا تزعج إلا

[1] دلال بن سمينة، المرجع السابق، ص ص 242-243.

[2] José Garson, **L'octobre Algérien**, L'état du monde, Paris, N°34, 1990, p 53.

[3] محمد تامالت، **الجزائر من فوق البركان: حقائق وأوهام 1988 - 1999**، ط. ن، 1998، ص 8.

الذين استفادوا من الوضع السابق والذين لا يريدون ترك مناصبهم للأشخاص القادرين على تحمل المسؤولية[1].

وأكد في خطابه كذلك على الاستمرار في انتهاج سياسة التقشف لمواجهة الأزمة الاقتصادية، الشيء الذي أثر في نفوس الأفراد فاتسعت حركة الإضرابات بتشجيع من عناصر داخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية للعمال وخلق مراكز للعمل[2].

إلا أن الوقت جاء متأخراً، فقد بدأت عشية ذلك اليوم الاضطرابات بمظاهرات قام بها الشباب العاطل عن العمل، وتلاميذ المدارس والمتسربين منها في العاصمة، لتشتد وتعم حركة الاحتجاج بسرعة يوم 05 أكتوبر 1988 في العاصمة والمدن الرئيسية في الجزائر، فقد شمل العنف المدمر قطاع المؤسسات العمومية مثل أسواق الفلاح، مقرات الحزب، ممتلكات الدولة وسياراتها ومساكن رموز السلطة.

والملفت للانتباه أن السلطة لم تبد أي استعداد لتهيئة الوضع بل جردت قوات الأمن من أسلحتها ليلة الرابع من أكتوبر، والشيء الذي يثير الشك هنا هو: من يقف وراء هذه الإضرابات؟

ولاستمرار حالة التوتر يوم 6 أكتوبر قرر رئيس الجمهورية إعلان حالة الحصار طبقاً للمادة 119 من الدستور[3]، وصاحبها فرض حالة التجول، وتعتبر هذه المرة الأولى التي يستند فيها إعادة الهدوء رسمياً للجيش، مما أظهر ضعف النظام وعدم قدرته على حل المشاكل سلمياً وقانونياً والتجأ في ذلك للقوة.

ورغم هذا لم تتوقف أعمال العنف والشغب حتى اليوم العاشر من نفس الشهر حيث لوحظ خلالها مظاهرات نظمها إسلاميون، ونظراً لنقص خبرة الجيش في مواجهة مثل هذه المظاهرات، واحتوائها بطرق سلمية، فقد أسفر هذا التدخل عن نتائج سلبية من خلال الاصطدام بين الجيش والمتظاهرين[4] بحيث تحدثت الأرقام عن مقتل 186 شخص وجرح 1442 آخرين حسب الإحصائيات المقدمة من وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والعدل، ولتستتب الأوضاع وتعود الأمور إلى طبيعتها يوم 11 أكتوبر 1988 بعد الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية يوم 10 أكتوبر وأعرب فيه عن أسفه لما آلت إليه الأوضاع، وعما نجم عنها من خسائر مادية قدرت بـ 1.61 مليار دينار، ووعد بالقيام بإصلاحات سياسية كبيرة ستعرض على الشعب للاستفتاء.

---

[1] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 173.

[2] نفسه، ص 173.

[3] جاء هذا القرار بعد أن اجتمع الرئيس بالمكتب السياسي للحزب دون الحكومة مع أن المادة 119 من الدستور تنص على أنه «في حالة الضرورة الملحة يقرر رئيس الجمهورية في اجتماع لهيئات الحزب العليا والحكومة، حالة الطوارئ أو الحصار، وتتخذ كل الإجراءات اللازمة لاستتباب الوضع»، فهل بعد ذلك مخالفة للمادة 119؟ أنظر: سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 1990، ص 176.

[4] محمد تامالت، المرجع السابق، ص 14.

إن ما يمكن رصده من خلال حيثيات الأحداث[1]:

أ. الفئة التي قامت بالمظاهرات جلها من الشباب حيث أظهرت من خلالها درجة الكبت المتراكم الذي يخبئه نتيجة ما يعانيه من بطالة وفقر...

ب. سرعة انتشار الأحداث عبر أغلب المدن داخل الوطن، وهذا راجع للحالة المزرية التي آلت إليها البلاد: ندرة في المواد الغذائية، أزمة اقتصادية خانقة، مديونية فاقت الأرقام المعتدلة، دليل على أن الوضع قابل للانفجار في أي وقت.

ج. استهداف المتظاهرين إلى كل ما يرمز للدولة من مؤسسات عمومية، وزارات، مقرات الأحزاب.. مما يوحي بفقدان الثقة في النظام السياسي نتيجة فرض السيطرة من فوق، وعدم السماح له بالمشاركة في إدارة أموره ولا التغيير بما يريده...

د. التعتيم الإعلامي للأحداث، حيث كانت قنوات الاتصال في يد السلطة، تمرر عن طريقها أيديولوجيتها وتبرر سياساتها.

ب: تفسير الأحداث:

لقد أفرزت هذه الأحداث جملة من التساؤلات لدى الباحثين كانت في أغلبها تدور حول المتسبب فيها، هل كانت عفوية تلقائية من طرف الشعب نتيجة للظروف التي يعيشها شأنها في ذلك شأن الاضطرابات التي عرفتها البلاد من قبل؟ أم هي مفبركة (مصطنعة)؟ وإن كانت كذلك فما هي الأطراف التي تقف وراءها؟ وللإجابة على تلك التساؤلات يمكن رصد اتجاهين في تفسير للأحداث:

- الاتجاه الأول:

يرجع كل ما حدث على أنه انفجار شعبي عفوي، وهو نتيجة حتمية للأزمات التي مر بها المجتمع (أزمة الشرعية، الهوية... إلى جانب الظروف الشرقية).

وفي هذا الصدد يعتبر السيد علي الكنز: أن حوادث أكتوبر انتفاضة تعبر عن وعي جماعي للشعب الجزائري، وأن الطبقات المحرومة في المجتمع هي التي كانت في الواجهة لأنها تأثرت بتدهور الحياة الاجتماعية، فهي أكثر إحساسا بضرورة التغيير[2].

في حين يقرها السيد عباسي مدني بمثابة ثورة وليست مجرد انتفاضة وكان ذلك في رأيه نتيجة إحساس الشعب بتأزم الأوضاع في كل المستويات المحلية والعالمية[3].

ونفس الاتجاه اتجهه السيد أحمد بن بلة، بحيث ردها إلى الأزمات التي مر بها المجتمع، ويرى كذلك القائلون بهذا الطرح أن خطاب الرئيس يوم 19 سبتمبر بين لهذه الفئات الشعبية أن النظام غير قادر

[1] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 175.

[2] نفسه، ص 176.

[3] نفسه، ص ص 66.

على حل المشاكل التي يتخبطون فيها، الأمر الذي أدى بهم للشعور بخيبة الأمل، حيث أنهم كانوا ينتظرون حلولا واقتراحات للسيطرة على الأزمة والخروج منها.

الاتجاه الثاني:

يجمع على أن السبب الرئيسي للأحداث يرجع إلى صراع داخل السلطة بين الجناح الإصلاحي والجناح الأرثوذكسي المحافظ، وفي خضم هذا الاتجاه نجد طرحين لتفسير الأحداث:

1- الطرح الأول:

برفعه الجانب الإصلاحي داخل السلطة، بحيث يرجع الأحداث إلى التواطؤ والتحالف بين جماعات الأمن" والحزب[1] اللذين كانت تجمعهما زعزعة الرئيس من الحكم قبل المؤتمر السادس للحزب، فهذا الاتجاه ساعد على تحريك الشارع وتحريضه على الرئيس، خاصة وأن أغلبهم قد تم عزلهم[2].

وفي هذا الصدد كان تصريح خالد نزار في مقاله الذي نشره في جريدة الخبر لـ 15 ماي 1996 تحت عنوان "واجب وحقائق" "إن الأحداث" لم تكن حدثاً عفوياً، ولا بحثا على الحريو، والديمقراطية... فرغم غياب تحقيق رسمي... يمكننا التأكد أن أصل المشكل لم يكن سوى اضطرابات مفتعلة، استعداداً للمؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني بهدف خدمة وتغليب كفة تيار معين، ثم فلتت المظاهر من أيدي مدبريها وركبتها أطراف وجماعات أخرى من مختلف الاتجاهات والانتماءات[3].

الطرف الثاني:

رفعه الجانب الأرثوذكسي المحافظ داخل السلطة ينفي فيه مسؤوليته للأحداث مستنداً في ذلك إلى خطاب 19 سبتمبر أين وجه فيه الرئيس انتقاداته اللاذعة للمتشردين داخل الحزب، وكذلك منفيا الاتهامات الموجهة له بالتواطؤ والتحالف مع الجهاز الأمني بحيث يستحيل القيام بذلك في رأيهم بدون أن يعلم به الرئيس، في نفس الوقت أوقع مسؤولية الأحداث للرئيس بن جديد وأتباعه بهدف فرض الإصلاحات وإقصاء الجناح المعارض خوفاً من عرقلت مثل ما تم خلال المؤتمر الاستثنائي 1985.

وفي هذا الصدد يعتقد الجنيرال لكحل عياط بأن فريق الرئاسة كان قد طلب من مختلف المؤسسات المشرفة على تصدير أن استيراد السلع الضرورية القيام بإخفاء كميات منها في انتظار ما سينتج عن المؤتمر السادس لجبهة التحرير، ويؤكد وجود تحالف بين إصلاحيي السلطة والديموقراطيين الذين كانوا يسعون لضرب جبهة التحرير[4].

---

[1] وهذا يقصد بهم المخابرات السرية ممثلة بالجنيرال مجدوب لكحل عياط، والحزب متمثلاً في معهد الشريف مساعدية. انظر: محمد تالمالت، المرجع السابق، ص 26.

[2] خالد نزار، **واجب وحقائق**، جريدة الخبر، ع 1669، الصادر في 15 ماي 1996، ص 4.

[3] نفسه، ص 4.

[4] محمد تامالت، المرجع السابق، ص 24.

ورأي الدكتور السيد أحمد طالب الإبراهيمي أن أحداث أكتوبر 1988 جانبان:

- جانب تلقائي بابتعاد الدولة عن تطبيق العدالة الاجتماعية واتساع الهوة بين الحاكم والمحكوم.
- وجانب مفتعل يتصل برغبة أطراف في السلطة في تغيير خط جبهة التحرير نحو الليبرالية وقلب تحالفات الدولة الخارجية[1].

وأعرب السيد محمد شريف مساعدية – الأمين العام لجبهة التحرير – على أن هذه الأحداث «هي مؤامرة على الحزب والجيش، نفذت بأجهزة تابعة للنظام، وبتواطؤ مع الخارج»[2].

رغم كثرة الأبحاث عن أحداث أكتوبر، ورغم مرور عدة سنوات عنها، فإنه لم يتحدد العامل الرئيسي في تحريكها، ومهما كان فلا يمكن إلقاء المسؤولية على طرف واحد من هذه الأطراف، بل هي كل تلك الأطراف مجتمعة، وزكتها في ذلك المعارضة السرية خارج النظام.

ج- تأثيرات الأحداث على الساحة السياسية:

جاءت أحداث أكتوبر لكي تقلب موازين القوى داخل النظام السياسي خاصة والمجتمع عامة، وتبرز ضرورة التعجيل في المسار الديمقراطي مكرسة المسار الإصلاحي بدعمه وتعميق موقفه، فقد أصدر الرئيس في 12 أكتوبر 1988 مرسوم 88-200 داعيا الناخبين إلى استفتاء لتعديل الدستور في 3 نوفمبر 1988[3].

ليظهر الجانب الأول من الإصلاحات يوم 17 أكتوبر 1988[4]، ليتبعه الجانب الثاني منه يوم 24 أكتوبر 1988 ويقضي هذا المشروع بتأصيل جبهة التحرير الوطني وإقرار تعدد الحساسيات داخلها، وكذا الدعوة على استقلال التنظيمات الاجتماعية والمهنية عنها (اتحاد: الشبيبة، النساء، العمال، الطلبة ...) وهو ما حدث بعد ذلك مباشرة[5].

وخوف من عرقلة هذا المشروع داخل المؤتمر السادس للحزب عمد رئيس الجمهورية على تعيين السيد عبد الحميد مهري كمسؤول عن الحزب خلفا للسيد محمد شريف مساعدية الذي تم إبعاده يوم 29 أكتوبر 1988، وإحداث تغييرات على التشكيلة المكلفة بتحضير المؤتمر السادس، ولم يكتف بهذا الحد فقد مس هذا التغيير حتى القمة العسكرية حيث تم تنصيب الجنيرال خالد نزار كقائد لهيئة الأركان في مكان الجنيرال عبد الله بلهوشات، وعين الجنيرال محمد عطايلية مفتشا عاما...[6].

ليأتي الاستفتاء الشعبي في اليوم المحدد له أين صوت الناخبون على المشروع بالموافقة، وعلى إثر هذا التعديل الجزئي تم نقل جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية التنفيذية إلى رئيس الحكومة يكون مسؤولا

---

[1] محمد تامالت، المرجع السابق 25.

[2] سعيد بوعقبة، **حقيقة أحداث أكتوبر**، مجلة الوحدة، ع 458، الصادر في 1-6 نوفمبر 1990، ص 4.

[3] محمد تامات، المرجع السابق، ص 27.

[4] سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ج1، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 180.

[5] محمد تامالت، المرجع السابق، ص 28.

[6] نفسه، ص 28.

أمام البرلمان مع الاحتفاظ بالقطاعين الحساسين الدفاع والشؤون الخارجية وكلف السيد قاصدي مرباح بهذه المهمة يوم 9 نوفمبر مع مباشرة الإصلاحات الاقتصادية، بينما تهتم رئاسة الجمهورية بالإصلاحات السياسية[1].

ليعقد المؤتمر السادس للحزب يوم 27 نوفمبر 1988 ويؤكد على أن: "الانضمام لحزب جبهة التحرير الوطني إرادي وفتوح لكل المواطنين سواء كانوا أفراد او تنظيمات اجتماعية، ثقافية، أو أي نشاط جمعي.

وبهذا تم رفع وصاية الحزب عن بقية التنظيمات الاجتماعية، وإلغاء فكرة الهيمنة عليها، وخرج هكذا رئيس الجمهورية قويا من المؤتمر ليحصل يوم 22 ديسمبر 1988 على ولاية رئاسية جديدة[2]. ووعد على إثر ذلك بالاستمرار في نهج الإصلاحات التي كانت أبرزها التعديل الدستوري الذي أعلن عن إجراءه يوم 23 فيفري 1989.

وموازاة مع الانفتاح الذي شهده النظام السياسي فقد واكبه انفتاح آخر داخل المجتمع المدني بحيث تسارعت عملية انبات الجمعيات انطلاقا من ظهور لجان مكافحة القمع والتعذيب، وظهور اتحادات للصحافيين والأطباء ...[3]، وظهور الجمعيات النسوية، والجمعيات السياسية.

ونشطت عدة جمعيات كانت معتمدة من قبل، مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي يتزعمها السيد ميلود براهيمي[4]، والتي أنشئت في 11 أفريل 1987 بسعي من السلطة لإضفاء نوع من المصداقية على النظام في فضح واستنكار الممارسات القمعية التي لجأت إليها أجهزة الأمن، وسعت لدى السيد الرئيس بن جديد إلى معاقبة المتجاوزين في هذه الأجهزة ووجدت مساعيها تفهما محدودا منه حيث أمر بإجراء تحقيق داخل أجهزة الأمن حول موضوع التعذيب، وصدرت عقوبات مختلفة بحق 75 رجل أمن[5].

وظهر مفهوم "الشفافية" في الحياة السياسية باعتباره أساسا للمصالحة والانفتاح السياسي، وأصبح هناك تأكيد لم يكن معروفا من قبل على مفهوم الرقابة[6].

كما ظهرت على الساحة السياسية قوى نشطة، مثل حزب الطليعة الاشتراكية، التيار الإسلامي، التنظيمات السرية المتطرفة، الحركة البربرية، كذلك ظهور نشاط مكثف للمعارضة في الخارج خاصة جبهة القوى الاشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر.

---

[1] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 179.

[2] محمد تامالت، المرجع السابق، ص 28.

[3] وحيد عبد المجيد، عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر، ع 53، الصادرة بتاريخ ماي 1989، المنار، ص 33.

[4] محمد تامالت، المرجع السابق، ص 16.

[5] وحيد عبد المجيد، المرجع السابق، ص 33.

[6] نفسه، ص 33.

لقد أبرزت هذه التطورات ضرورة الإسراع بعملية التحول إلى التعددية التي تتيح استيعاب التمايزات السياسية والفكرية، وإدخال تعديلات (إصلاحات) اقتصادية التي تمر بها البلاد.

وهذا ما حدث من خلال التعديلات الدستورية الجوهرية التي جاء بها دستور المرحلة الجديدة التي جاء بها دستور 23 فيفري 1989، فاتحا بذلك الباب أمام التعددية السياسية بشكل غير مسبوق في تاريخ البلاد من جهة، وتبني نظام اقتصاد السوق متخليا عن النهج الاشتراكي في التسيير من جهة أخرى.

3- دستور 1989 وبداية التعددية السياسية ونهاية مرحلة الشرعية الثورية.

أ- دستور 23 فيفري 1989:

يعرف المشرع الجزائري دستور 23 فيفي 1989 بالعبارات التالية: "إن الدستور هو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده".

وانطلاقا من هذا التعريف، نلاحظ أن المشرع يركز على بناء دولة القانون، والفصل بين البعدين القانوني والايديولوجي، خلاف لمرحلة الحزب الواحد التي تميزت بالخلط بين هذين البعدين، حيث كانت الأيديولوجيا تغلب عن القانون، مما أدى إلى تناقضات في التشريعات والمؤسسات نفسها، أما دستور 1989 فقد جاء خاليا من الشحنة الإيديولوجية، بتركيزه أكثر على المبادئ العامة التي تقوم عليها دولة القانون على غرار الأنظمة الديمقراطية، ويمكن اعتباره "دستور-قانون"، لأنه يقتصر على ذكر الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة وتحديد صلاحياتها، وتكريس نظام الحريات وحقوق الأفراد[1].

تم اعداد مشروع الدستور رسميا خلال شهر جانفي 1989 من طرف شخصيات من رئاسة الجمهورية من دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان رافض للتعددية الحزبية ذلك أن المؤتمر السادس للحزب لم يلغ نظام الحزب الواحد، وإنما غير تسمية الحزب بتسمية الجبهة.

لقد جاء هذا الدستور مدونا ومكتوبا في شكل وثيقة واحدة تتضمن 167 مادة تجمعها أربعة أبواب تتعلق بتنظيم السلطة، المراقبة، المؤسسات الدستورية ومراجعة الدستور، استنسخت أغلب مواده من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية التي أسسها "شارل ديغول"[2]، إضافة إلى اقتباسه من النظام البرلماني والرئاسي.

وكذا من دستور 1976، وإعطائه الأولوية للشرعية الدستورية والقانونية بدل المشروعية الثورية[3]، ويعتبر الإسلام مصدرا من مصادره.

---

[1] خنيش سنوسي، **الإصلاح السياسي في الجزائر (الأبعاد والدلالات)**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، ع 10.

[2] جورج الراسي، **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات**، دار الجديد، بيروت، 1997، ص 318.

[3] المشروعية: هي صفة تطلق على كل سلطة يعتقد الأفراد بان تصرفاتها تتماشى وما يرغبونه مما يخولها إصدار الأوامر وفرض احترامها لاعتمدها على قواعد مبدئية يؤمن بها الشعب ويتمسك بها، بينما الشرعية: بقصد بها كل تصرف يتطابق وأحكام الدستور والقانون المطبق في البلد انظر: سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 70-73.

والملاحظ على دستور 1989 اتصافه بالجمود من حيث إجراءات تعدله، إذ أن النص الدستوري يشترط لتعديله إجراءات أكثر شدة من تلك المعتمد في تعديل القانون[1]، كما يتضح من نص المادة 163 من دستور 1989.

ب-تكريس ديمقراطية النظام الساسي دستور 1989م:

قد كرس دستور 1989 هذا التوجه من خلال فصل السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية والقضائية، وعمل على إنشاء مؤسسات تسهر على تحقيق هذا التوجه كالمجلس الدستوري والمؤسسات الاستشارية.

1- فصل السلطات:

لقد تم اعتناق مبدأ الفصل بين السلطات في دستور 1989:

- من أجل منع تداخل السلطات والصلاحيات واحتمال استحواذ سلطة معينة عن السلطات أو الصلاحيات الأخرى، وتعاون هذه السلطات ورقابة إحداهن على الأخرى عملاً بمبدأ "سلطة توقف سلطة".

- وكرد فعل لدمج السلطات الذي أقره دستور 1976، حيث كان رئيس الجمهورية يشكل محور النظام السياسي يتولى السلطة التنفيذية، وقيادة الحزب، ومشاركة البرلمان في التشريع طبقاً للمادة 153 من دستور 1976 دون مراقبة فعلية[2].

وقد أدرج دستور 1989 تنظيم السلطات ضمن الباب الثاني مقسمة إلى ثلاث سلطات هي السلطة: التنفيذية، التشريعية، والقضائية، عوض الوظائف التي تضمنها دستور 76، وتم إبعاد رقابة حزب التحرير الوطني على السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما عبر عن السماح للمواطنين بالترشح للمجالس المنتخبة دون إجبارية عضويتهم في الحزب، المادة 120.

أ- السلطة التنفيذية:

تعتبر السلطة التنفيذية أهم سلطة إذ أنيطت لها مهمة تنفيذ القوانين والقرارات، وقد احتلت مركز مهما في الدستور، إذ شملت جملة من المواد (من 67 إلى 91) أبرزت خصائصها، وعمل الدستور إحداث تعديلات عميقة داخلها، إذ أصبحت ثنائية يتقاسم فيها رئيس الجمهورية المهام مع رئيس الحكومة:

- رئيس الجمهورية: إن الصلاحيات الواسعة التي خولها دستور 1989 لرئيس الجمهورية أثبتت قوة السلطة السلطة التنفيذية وسيطرتها، فرغم التقليص المحدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حق المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان، حيث انتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة المادة 113 فإن المادة 74[3] عكست قوة وثقل دور رئيس الجمهورية زيادة على الصلاحيات التي خولته إياها أحكام أخرى من الدستور.

---

[1] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 183.

[2] سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 198.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**، ص ص 56-57.

فإضافة إلى احتفاظ رئيس الجمهورية بحق تعيين رئيس الحكومة، وإقالته ودعوة البرلمان للانعقاد وحله اقتراعه بحجب الثقة عن الحكومة، فإمكانه إجراء انتخابات تشريعية مسبقة – المادة 120 – وهو الذي يعين ثلثي أعضاء المجلس الدستوري، وترأسه للمجلس الأعلى للقضاء – المادة 145 –.

• رئيس الحكومة: لقد أعطى دستور 1989 صلاحية تعيين رئيس الحكومة إلى رئيس الجمهورية، وخولت المادة 81 من الدستور جملة من الصلاحيات لرئيس الحكومة فضلاً عن الصلاحيات التي تخوله إياها أحكام أخرى من الدستور، حيث أنيطت له مهمة تسيير الأمور الاقتصادية والاجتماعية زيادة على:

– اختيار أعضاء حكومته وترأس مجلس الحكومة.

– السهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات.

– تحمل المسؤولية مباشرة أمام البرلمان الذي يراقب حكومته والذي بإمكانه سحب الثقة منه.

– تقديم استقالة في حالة عدم موافقة البرلمان على برامجها (المادة 77).

– تقديم تقرير سنوي للبرلمان.

– إعداد برنامج حكومته وعرضه على مجلس الوزراء وتوزيع الصلاحيات بين أعضائها[1].

ب–السلطة التشريعية:

تتمتع السلطة التشريعية بمكانة هامة في الأنظمة السياسية، تتشكل هذه السلطة من الممثلين المنتخبين من طرف الشعب كي يعبروا عن إرادته، بحيث تعمل على سن القوانين العامة والمجردة لضبط وتحديد سلوك الأفراد في المجتمع حكاماً ومحكومين[2].

وقد وضع المشرع الجزائري القواعد والمبادئ العامة التي تحكم هذه السلطة ضمن مجموعة من المواد (92 إلى 128)، فتشكل هذه السلطة من مجلس واحد هو المجلس الشعبي الوطني طبقاً للمادة 92 حيث أسندت له سلطة التشريع والرقابة عوض حماية الاشتراكية وفقاً للدستور 76.

ويتم انتخاب المجلس بصفة كلية عن طريق الاقتراع العام السري والمباشرة لمدة تبعا –المادة 95– ، كما فتح لهذا المجلس المجال أمام التعددية السياسية، وزيادة على الصلاحيات التي خوله إياها الدستور ضمن المادة 115[3]، فقد خوله أيضا:

– إعداد القوانين ومناقشتها والتصويت عليها.

– الرقابة على أعمال الحكومة بمناقشة برنامجها والموافقة عليها (المادة 76) وعلى عملها بعد تقديم البيان (المادة 80).

– استجوابها في إحدى قضايا الساعة (المادة 124).

– توجيه أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو فيها (المادة 125).

---

[1] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 189.

[2] نفسه، ص 189.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**، المرجع السابق، ص 62.

– تقديم ملتمس الرقابة [1](المواد 126، 127، 128).

ج – السلطة القضائية:

تنحصر مهمة هذه السلطة في حل المنازعات الناشئة بين الأفراد والهيئات طبقا للنصوص القانونية السائدة، وقد خصص دستور 1989 فصلاً كاملاً لهذه السلطة، حيث جاءت المواد (من 129 إلى 148) لتحديد تنظيمها وصلاحياتها.

فأول مادة في هذا الفصل نصت على أن "السلطة القضائية مستقلة" وهو إصلاح سياسي يحمي هذه السلطة من تدخل السلطة التنفيذية في تطبيق القوانين ويوفر لها شروط فرض سيادة القانون على الجميع دون تمييز أو تحيز لأي طرف (المادة 131)، أو التأثير باتجاهات أو ضغوطات سياسية معينة، واستناداً لهذه الاستقلالية كُلفت السلطة القضائية بحماية المجتمع وضمان واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان (المادة 130)، كما حددت المادة 131 طريقة سير القضاء التي أصبحت محددة بالاعتماد على مبادئ الشرعية والمساواة، زيادة على هذا أمنت المادة 139 الحماية القاضي من أي شكل من أشكال الضغط التي يمكن أن تحول دون قيامه بمهامه أو تخل بتحكيمه الحر[2].

وتبعا لاستقلالية السلطة القضائية التي جسدها دستور 1989 جاء القانون رقم 89–21 المؤرخ في 12 ديسمبر 1989 والمتضمن القانون الأساسي للقضاء ليكرس هذه الاستقلالية وإحاطة عمل القاضي بالاستقرار وحمايته من كل الضغوطات التي قد تضر بأدائه لمهامه[3]. وتم إنشاء مجلس أعلى للقضاء تحت رئاسة رئيس الجمهورية حسب المادة 145 من الدستور.

لقد ساهم دستور 1989 في إعطاء توجه جديد للقضاء واستقلالية أكثر للقاضي عكس دستور 76 الذي «ساهم فيه في الدفاع عن الثورة الاشتراكية وحمايتها».

في النهاية إن هناك فصل بين التنفيذ، والتشريع، والقضاء وتوازن محفوظ بين البرلمان الذي يلعب دوراً مهماً خاصة امساكه بالرجوع إلى استفتاء الشعب حول كل سؤال مهم، وكذا رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، وحل البرلمان، تعيين وإقالة رئيس الحكومة، وأخيراً فرئيس الجمهورية ككامل أعضاء المجلس الشعبي الوطني له حق الاقتراع العام الشيء الذي يعطيه نفس الثقل أمام الشعب فهو يجسد وحدة الأمة ويمثل الناخبين[4].

---

[1] تعد هذه الوسيلة أداة دستورية تسمح بتحريك مسؤولية الحكومة في تنفيذ برامجها أمام البرلمان ويمكن أن يؤدي إلى إسقاطها، وهي وسيلة هامة يملكها البرلمان في مواجهة الحكومة وهي تملك حق الحل الذي تملكه السلطة التنفيذية. انظر: إدريس بوبكر، أحمد وافي، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1989**، المؤسسة الجزائرية للمطبوعات، الجزائر 1992، ص 315.

[2] وحيد عبد المجيد، المرجع السابق، ص 35.

[3] كريمة جباري، المرجع السابق، ص 191.

[4] نفسه، ص 191.

2 – إنشاء المجلس الدستوري:

ضمن سياق بناء دولة القانون أحدث النظام الدستوري المنبثق عن دستور 1989 قواعد جديدة تضمن حماية الشرعية وسمو القانون، حيث أقر بإنشاء مجلس دستوري أوكلت له حسب أحكام المادة 153 "السهر على احترام الدستور" وهذا لكونه هيئة دستورية مستقلة غير خاضعة لأية سلطة من السلطات الي نص عليها الدستور.

وإضافة إلى السهر على احترام الدستور، أُسندت للمجلس الدستوري مهاماً تتصل بحالة الشغور وأخرى ذات طابع استشاري تتمثل في[1]:

– مراقبة مدى تطابق العمل التشريعي والتنظيمي مع أحكام الدستور.

– الفصل في دستورية المعاهدات (المادة 155).

– مراقبة مدى دستورية النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

– يسهر على صحة عمليات الاستفتاء وانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء المجلس الشعبي الوطني، ويعلن نتائج هذه العمليات.

– الفصل في المنازعات المحتمل قيامها بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

– تشكيل المجلس الدستوري

وتبعاً للمادة 154 من الدستور والمرسوم الرئاسي رقم 89 / 143 الصادر في 7 أوت 1989، والمتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المجلس الدستوري والقانون الأساسي لبعض موظفيه[2]، يتكون المجلس من ستة أعضاء:

– اثنان يعينهما رئيس الجمهورية، وهما بذلك يمثلان السلطة التنفيذية.

– اثنان منتخبان من طرف المجلس الشعبي الوطني، وهما يمثلان السلطة التشريعية.

– اثنان ينتخبان من طرف المحكمة العليا من بين أعضائها، وهما يمثلان السلطة القضائية.

3– المؤسسات الاستشارية:

أ– المجلس الإسلامي الأعلى:

نصت المادة 161 من الدستور على تأسيس مجلس إسلامي أعلى يتكون من 11 عضواً يعينهم رئيس الجمهورية، من بين الشخصيات الدينية وينتخب المجلس الإسلامي رئيسه من بين أعضائه، وجاء فيهاه بعد المرسوم الرئاسي 179/91[3] لكي ينظم هذا المجلس ويحدد شروط عمله، إلا أن هذه الهيئة الاستشارية لم تؤسس إلا سنة 1997، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على لا مبالاة النظام بتأسيسه من

[1] سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 410.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 89–143 الصادر بتاريخ 07 أوت 1989**، يتضمن القواعد الخاصة بتنظيم المجلس الدستوري والقانون الأساسي لموظفيه، الجريدة الرسمية، ع 32، أوت 1989.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 179/91** المتضمن تنظيم المجلس الإسلامي الأعلى وتحديد شروط عمله، الجريدة الرسمية،ع 27، الصادر بـ 2 جوان 1991، ص 993.

جهة، ومن جهة أخرى الاختلافات بين الهيئات الرسمية التي تمثل الشؤون الدينية وبين العلماء المستقلين الذين لا يريدون العمل تحت السلطة[1].

ب- المجلس الأعلى للأمن:

نصت على تأسيسه المادة 162، وهو هيئة استشارية يترأسها رئيس الجمهورية، مهمتها تقديم الآراء إلى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني، وأسندت مهمة تحديد كيفيات تنظيمه وعمله لرئيس الجمهورية – وقد أثبتت التجربة كما سنرى لاحقاً تعارض قرارات هذه الهيئة مع مبادئ الدستور.

من خلال تحليلنا لمحتوى الدستور، لا يمكننا إغفال أو تغيب نقطة من أهم النقاط التي تضمنها الدستور ألا وهي الإقرار ولأول مرة مبدأ تحييد الجيش من المجال السياسي وإنهاء دوره السياسي حيث أصبح مكلف حسب المادة 24 من الدستور بالمحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وكل ما يمس سلامتها وكرامتها، وبهذا تم إلغاء النص الذي كان يعطى للجيش دوراً في بناء الاشتراكية[2]، كما تم تكريس هذا المبدأ ضمن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في المادة 09[3]، التي نصت على عدم جواز انخراط أعضاء الجيش، إذ تم يوم 04 مارس 1989 انسحاب الأعضاء العشرين من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني من بينهم الجنرالات: مصطفى شلوفي، خالد نزار، محمد عطايلية، يحيى رحال[4]، ويعتبر هذا الانسحاب شكلياً فقط وذلك لاستمرار العسكريين في الممارسة السياسية في السلطة كقاصدي مرباح الذي عين رئيس حكومة ... إلخ.

4- تحديات الإصلاح السياسي في الجزائر:

- التحديات السياسية[5]:

- انعدام الوعي الحقيقي للسلطة بأهمية الديمقراطية للمجتمع في تحقيق الاستقرار السياسي.
- عدم اقتناع السلطة في الجزائر القائمة على الشرعية التاريخية بمبدأ التداول على السلطة والانتقال إلى للشرعية الدستورية.
- ممارسة السلطة في الجزائر لسياسة الإقصاء السياسي في حق القوى السياسية المعارضة.
- عدم تجسيد دولة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات.

---

[1] جياد اعثامنية، **الإصلاحات الإدارية والتعددية السياسية في الجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص 149

[2] وحيد عبد المجيد، المرجع السابق، ص 35.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ع 27، الصادرة بتاريخ 15 / 07 / 1989م، المادة 9.

[4] محمد تامالت، المرجع السابق، ص 31

[5] عبد القادر زيغم، سنوسي خنيش، **الإصلاح السياسي في الجزائر (الأبعاد والدلالات)**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 6، ع 10، ص 152.

- التحديات الاجتماعية:

- تغييب دور المجتمع المدني في الحياة السياسية باعتباره يشكل واسطة بين النظام القائم والمعارضة والمجتمع.

- فشل السلطة في الجزائر في بلورة مشروع مجتمع، بإمكانه أن يحسم في الكثير من القضايا المصيرية، مثل: الهوية، الدين، المرأة، الثقافة.

- إضعاف المنظومة التربوية بقصد أو عن غير قصد، والفشل في جعلها تواكب التطور الحاصل في العالم الغربي[1].

- التحديات الاقتصادية:

- الترويج منذ الاستقلال على أن بناء الدولة، يبدأ بالتنمية قبل الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى تأخر نجاح عملية الإصلاح السياسي في الجزائر.

- تحالف أصحاب المال والأغنياء مع أصحاب النفوذ في أعلى هرم السلطة، وهو ما أدى إلى انتشار الفساد المالي والسياسي على حساب الممارسة السياسية الشريفة.

- التحديات الثقافية:

- إن التعصب الثقافي والأيديولوجي بالنسبة للتيارات الثقافية والأيديولوجية المختلفة في ظل الإقصاء المتبادل، كان له انعكاسات سلبية على عملية الإصلاح السياسي.

- غياب المشاريع الثقافية الوطنية للنخب الثقافية في مواجهة المشاريع الثقافية الغربية.

- عدم توظيف الخصوصيات الدينية الثقافية والقبلية والعشائرية في ظل مشروع ثقافي وطني يحفظ الوحدة الوطنية ويكون سداً منيعاً أمام مشاريع الهيمنة الخارجية[2].

[1] عبد القادر زيغم، سنوسي خنيش، المرجع السابق ص 152.

[2] نفسه، ص 153.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن مرحلة الثمانينيات مثلت نقطة تحول حاسمة في مسار الدولة الوطنية الجزائرية، حيث تميزت بتداخل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية مع التحولات السياسية، فبعد وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978، دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتسمت بإعادة ترتيب موازين السلطة ومحاولات التخفيف من الطابع المركزي للنظام.

غير أن هذه المرحلة سرعان ما واجهت تحديات عميقة، خاصة مع انهيار أسعار النفط سنة 1986، وهو ما كشف هشاشة النموذج الاقتصادي القائم على الريع، وأدى إلى تفاقم المديونية والتضخم، وتراجع القدرة الشرائية، الأمر الذي انعكس سلباً على الوضع الاجتماعي، وقد تجلت هذه الأزمة بوضوح في فشل النموذج الصناعي الثقيل، وعجزه عن تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

وفي ظل هذه الأوضاع، شهدت البلاد تصاعداً في الاحتجاجات الاجتماعية، بلغت ذروتها في أحداث أكتوبر 1988، التي شكلت منعطفاً حاسماً دفع السلطة إلى تبني إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة، وقد توجت هذه الإصلاحات بدستور 1989، الذي أقر التعددية السياسية وفتح المجال أمام التحول نحو نظام أكثر انفتاحاً.

وعليه يمكن القول إن الأزمات التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة لم تكن مجرد اختلالات ظرفية، بل كانت نتيجة تراكمات بنيوية مرتبطة بطبيعة النموذج التنموي المعتمد، وهو ما جعل من الإصلاحات خياراً حتمياً لضمان استمرارية الدولة واستقرارها.

الخاتمة

الخاتمة:

وفي ختام هذه المذكرة المقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الموسومة بعنوان الدولة الوطنية في الجزائر ما بين مشروعية الثورة ورهانات التنمية (1962-1989) يمكننا القول أن هذه الدراسة قد سمحت بالتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات المهمة ومن أهم ما توصلنا إليه النتائج التالية:

* الدولة الجزائرية عملت في بدايتها على التركيز بشكل أساسي على استرجاع السيادة الوطنية وتثبيت السلطة السياسية ما عكس حجم التحديات التي واجهتها في فرض وجودها كدولة مستقلة قادرة على تسيير شؤونها.

* وقد اتضح لنا من خلال دراسة مسار تشكل الدولة الوطنية في الجزائر بعد الاستقلال من 1962 الى غاية 1989 ان بناءها لم يكن مجرد انتقال سياسي عادي بل كانت مرحلة تأسيسية دقيقة تميزت بالسرعة من جهة والتعقيد من جهة أخرى وذلك راجع للصعوبات التي خلفها الاستعمار ما جعل بناء الدولة يتم في وضع غير مستقر يحتاج الى إعادة تنظيم وتم ذلك عن طريق جملة من الإجراءات والقيادات.

* قيادة جبهة التحرير الوطني التي اقرت النظام الجمهوري وكانت أولويتها في تلك المرحلة موجهة نحو السيادة الوطنية مع استرجاع القرار السياسي واعتمدت في بدايتها على الشرعية الثورية حيث ارتبطت بتجربة نضالية ما يعكس محاولة تحويل مبادئ الثورة الى أسس عملية للحكم.

* لعب الجيش دورا أساسيا في تثبيت الاستقرار وترسيخ الشرعية الثورية.

* مثلت مواثيق الثورة المرجعية التأسيسية والتنظيمية التي اعتمدتها الدولة لبناء مؤسساتها وترسيخ الشرعية الثورية وتنظيمها.

* سعت الدولة بعد الاستقلال بقيادة أحمد بن بلة الى إنشاء مؤسسات لها مثل الجيش والإدارة والأجهزة الأمنية.

* قامت الدولة بوضع تشريعات لتنظيم المؤسسات وتسيير مختلف القطاعات لضمان فرض النظام وتحقيق الاستقرار والمتمثلة في دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964 حيث تم من خلالها تكريس النظام بوضع الأطر القانونية للدولة.

* وشهدت الدولة تحولات سياسية واقتصادية رافقت مرحلة التأسيس.

* عملت دولة بن بلة على تكريس نظام الحزب الواحد ما يوضح محاولته على تركيز السلطة بيد قيادة جبهة التحرير الوطني بقيادته، وإضعاف المشاركة السياسية وإلغاء بوادر الليبيرالية في إطار تعزيز الاشتراكية.

* تبنت الدولة التوجه الاشتراكي في الجانب الاقتصادي حيث تم تطبيق سياسة التسيير الذاتي في المصانع والأراضي التي تركها المعمرون ثم التوجه نحو التأميم خاصة في قطاع المحروقات ما ساهم في تعزيز سيطرة الدولة على الاقتصاد.

* واجهت الدولة الوطنية جملة من التحديات السياسية والاقتصادية وكذا الإدارية جراء الفراغ الذي خلفه رحيل الكفاءات الأوروبية في مختلف القطاعات ما يعكس هشاشة البيئة الوطنية أنذاك.

* برزت جملة من الصراعات حول السلطة مثل أزمة صيف 1962 التي بينت هشاشة الوحدة الوطنية وكشفت ضعف التوافق السياسي بين القيادات حول بناء الدولة بعد الاستقلال.

* نجحت الدولة نسبيا في بناء مؤسساتها وتثبيت السيادة الا انها واجهت صعوبات سياسية داخلية وضعفا في الاستقرار الديمقراطي بسبب غياب التعددية.

* اعتمدت الدولة على التخطيط المركزي من خلال مخططات تنموية وركزت على التصنيع الثقيل كقاعدة للتنمية الاقتصادية.

* أطلقت الدولة الثورة الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتي حملت طابعا إشتراكيا لتغيير الهياكل الفلاحية.

* أولت الدولة خلال السبعينيات أهمية بالغة للجانب الاجتماعي (التعليم والصحة المجانيين) ما يعكس توجهها نحو تحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى معيشة المواطن.

* صحيح أن السياسة الاشتراكية قد حققت بعض النتائج المرجوة على الصعيد الاجتماعي (تحسين التعليم والصحة) لكنها فشلت اقتصاديا بسبب ضعف الإنتاجية والاعتماد على المحروقات.

* لم تحقق الثورة الزراعية النتائج المتوقعة وذلك راجع لسوء التطبيق والإدارة القطاع الفلاحي وتوجيه الاهتمام نحو القطاع الصناعي ما يعكس غياب التكامل بين القطاعات.

* فشل النظام الاشتراكي الى حد ما في تحقيق الأهداف المرجوة وذلك راجع الى الاعتماد الكبير على الدولة والمركزية المفرطة في التخطيط وضعف الكفاءة الإدارية.

* بعد وفاة بومدين 1978، بدأ عهد الشاذلي بن جديد الذي عرف انفتاحا نسبيا وتخفيفا من الطابع الاشتراكي وبداية إصلاحات اقتصادية تمهد الى اقتصاد السوق.

* ظهرت جملة من الازمات الراجعة الى عدة عوامل أبرزها إنهيار أسعار النفط، والذي أدى الى تراجع مداخيل الدولة إضافة الى سوء التسيير الاقتصادي الارتفاع السكاني، وانتشار البطالة بين الشباب الراجع لقلة الاستثمارات بالإضافة لأزمة المديونية وفشل نماذج التصنيع الثقيل حيث لم يراعا عوامل الإنتاج وأضف لذلك سوء التسيير الإداري.

* مثلت أحداث أكتوبر 1988 نقطة التحول الأساسية حيث كشفت أزمة النظام ودفعت بالدولة الى وضع جملة من إصلاحات 1989 التي أنهت نظام الحزب الواحد وفتحت الباب للتعددية السياسية والتوجه نحو اقتصاد السوق.

الملاحق

الملحق رقم 01: يمثل بيان أول نوفمبر (النص الكامل)

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهة الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

«

أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا. نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة. نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم لأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الأعمال الإرهابية وعملاؤها الإداريون ونبين بحرية في السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن المحرك الوطني. بعد مراحل من الكفاح. قد أدرك مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية. في الواقع. هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في وضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب للتسوية بفضل المشاكل الفاتورة التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الذيلوماسي وخاصة من دول الجوار العرب والمسلمين.

إن الحدث المغرب وتونس لهما دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا، ومما لا حظ في هذا الميدان أننا مدة مديدة أول الداعين إلى الوحدة في العمل هذه الوحدة التي لم يخ لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين نقدنا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والرؤوتين، وتجيهها مني محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث. الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا علما منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورة إلى جانب الجماهير الفقيرة والوطنيين.

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستعدون من الظرفيين للذين يتاجرون الساحة، إن حركتنا قد وضعت المصالحة الوطنية فوق كل الاعتبارات الناقصة والفاوضة لقضية الأشخاص والشهرة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعنى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظن إن هذه الأسباب كافية لحمل حركتنا التحديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نتخلص من جميع التأويلات المحتملة، ونضع الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نتطرق فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

1. التعبئة السياسية بإعادة الحركة الوطنية إلى وجهها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
2. تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1. تدويل القضية الجزائرية.
2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد عطفنا العمال بجانب جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح: انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تحرز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المسلح، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة طويلة العبء، وتتطلب كل القوى وعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون مؤلما ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، ومهما تكن الأويلات الخاطئة والمذاهب التي قد تعرقلنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

وفي المقابل:

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.
2. فتح مفاوضات مع الممثلين المعترفين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تجزأ.
3. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

1. فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بتراهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.
2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكونون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعترفون بذلك كأجانب تجاه القوانين النافذة لو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
3. تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين المتكافئتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إلينا إلا تعاد بلادنا والعمل على أن تسترجع لها حريتها، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

نحن العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك الناهضة للانبثاق، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.»

فاتح نوفمبر 1954
الأمانة الوطنية

جبهة التحرير الوطني

إعداد: المتحف الوطني للمجاهد - وزارة المجاهدين. خط وزخرفة: ع. غانية

المصدر: من أمجاد الجزائر 1830-1962 سلسلة تاريخية ثقافية تصدر عن وزارة المجاهدين، **الشهيد أحمد طالب 1930-1961**، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين.

الملحق رقم 02: يمثل ميثاق طرابلس 1962 (المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية)

العصرية وللجزائر امكانيات هائلة بالنسبة للصناعات النفطية والحديدية، وفي هذا الميدان تملك الدولة توفير الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة.

أما في ميادين الاقتصاد الأخرى فإنه يمكن تشجيع المبادرة الخاصة بل وتوجيهها في اطار مخطط عام للتصنيع.

هذا وتبين تجربة بعض البلدان أن الدولة لا يمكنها بأي حال أن تساهم في خلق قاعدة صناعية تستفيد منها البورجوازية المحلية التي يجب على الدولة أن تحد من تطورها بالتدابير الملائمة فإسهام رؤوس أموال الأجانب الخاص امر مرغوب فيه ولكنه يجب أن يتم وفق بعض الشروط منها :

- أن يكون مكملا في اطار مؤسسات مختلطة.
- ان ينظم تحويل الأرباح ويعاد توظيف جزء منها في عين المكان.

ويجب على الدولة أن توجه في مرحلة أولى جهودها نحو تحسين الصناعة التقليدية وخلق صناعات صغيرة محلية أو جهوية لاستثمار المواد الأولية ذات الطابع الفلاحي في عين المكان.

2) تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير

1) رفع مستوى المعيشة :

ان مزايا التحسين التدريجي لظروف معيشة الجماهير والقضاء على البطالة ستتمثل في تنشيط الإنطلاقة الخلاقة للشعب وتحقيق التقدم وأنه لمن الواجب الأكيد التنديد بشدة بمظاهر الترف والاسراف وتبذير أموال الدولة والمصاريف الباهضة والمرتبات المدهشة حتى تصبح انطلاقة الجماهير وتعبئتها من خصائص الحياة في البلاد.

Scanned by CamScanner

تلك هي عوامل تؤكد يقين الجماهير بأنها سوف تتحمل أعباء التشييد وحدها وعلى الأغنياء أن يسلكوا منهج التقشف ومع ذلك فإن تسيير بعض المؤسسات من قبل الدولة لا يمكن أن يبرر في أي وقت من الأوقات تدهور ظروف معيشة العمال الذين يجب الإعتراف لهم بحق الإضراب.

2) محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية :

كان الشعب الجزائري قد أظهر قبل اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954 تعلقه بالقيم الوطنية التي صيغت في اطار الحضارة العربية الإسلامية. ولقد تميز تعلقه هذا بخلق المدارس الحرة وصيانتها رغم المعارضة الصادرة عن السلطات الإستعمارية. وقد بذلت ادارات الولايات من جهتها خلال حرب التحرير جهودا جديرة بالثناء لكي تجعل الثقافة في متناول أفراد شعبنا وأن قضية الثقافة في بلادنا تتطلب :

أ) استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية. وهذه مهمة من أصعب مهام الثورة اذ هي تتطلب وسائل ثقافية عصرية ولا يمكن تحقيقها بالتسرع دون خطر التضحية بأجيال كاملة.

ب) المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية.

ج) توسيع النظام المدرسي بدخول الجميع إلى كل مستويات التعليم.

د) جزأرة البرامج بتكييفها مع واقع البلاد.

و) توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعبئة كافة المنظمات الوطنية لمحاربة الأمية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين. وهذا في أقرب الآجال.

Scanned by CamScanner

فبدون دخول كامل وسريع إلى المدارس وتكوين الاطارات الفنية والإدارية والدراسية سيكون من الصعب علينا أن نشرف بسرعة على كل الأمور التي تتعلق بالإقتصاد الوطني ومراقبتها مراقبة تامة.

3) السكن :

ينعكس الركود الاقتصادي والإجتماعي للمجتمع الريفي وفوضى التوطين للسكان منذ بدء الفرز في تكاثر الأكواخ حتى مداخل المدن الكبرى والمراكز السكنية، وقد ضاعفت الحرب هذه الظاهرة ورسختها في مجرى الحياة في البلاد «بتجميع» مليونين من الفلاحين، وعليه يجب على الحزب أن يتخذ الإجراءات المستعجلة للإسكان وفي ظروف ملائمة لكل المواطنين الذين نكبتهم الحرب وعليه أن يحتاط للضروورات الفورية قبل الشروع في البناء حسب مخطط يوضع وفق عملية الدمج في دورة النشاط الاقتصادي.

ومن الضروري أن تتم المصادقة في المدن على تنظيم قطاع التأجير وطريقة استعمال المساكن.

4) الصحة العامة :

يجب تأميم الطب والمنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج لجميع الناس في أقرب الأوقات، ويتم هذا التأميم وفق المبادئ التالية :

أ) تطوير مصلحة وطنية للصحة تتكفل بكل المستشفيات والمنشآت الصحية، وستعمل هذه المصلحة بمشاركة أطباء يعملون يوميا ويتمتعون بأحسن ظروف العمل والبحث الممكنة، ولن يفتح لغيرهم باب الدخول إلى العمل الجامعي والصحي في المستشفيات، ويجب أن ترمي هذه المصلحة الوطنية للصحة إلى دمج كل القطاع التقليدي الحر تدريجيا.

Scanned by CamScanner

ب) تنظيم حملات بمساعدة المنظمات الجماهيرية والجيش لمحاربة الأوبئة والأمراض المعدية ولتطوير الحالة الصحية وتحسينها.

ج) تكوين سريع للإطارات الطبية والصحية في اطار مخطط التنمية.

5) تحرير المرأة :

لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيدها. ولإشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد. ينبغي للحزب أن يقضي على كل عوائق تطور المرأة وتفتحها وأن يدعم عمل المنظمات النسوية. ولسوف يكون عمل الحزب ناجعا في هذا الميدان ولن ننسى أن مجتمعنا لا يزال إلى يومنا هذا لديه عقلية سلبية بشأن دور المرأة. فكل شيء يساعد وبانماط مختلفة في نشر فكرة نقص المرأة وعجزها وبلاغلو نجد هذه العقلية البائدة متفشية في أوساط النساء أنفسهن.

ولن يتسنى للحزب أن يخطو خطوة واحدة إلى الأمام ما لم يساند دوما محاربة الأحكام الإجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية. ولا يمكنه أن يكتفي بالمواقف المبدئية فقط بل عليه أن يجعل من تطور المرأة واقعا لا رجعة فيه وذلك بواسطة تخويل النساء مسؤوليات حزبية.

3) من أجل سياسة خارجية مستقلة

ان التوجيه الصحيح للسياسة الخارجية عامل هام من بين عوامل تدعم استقلالنا وتشييد اقتصادنا الوطني ذلك أن الجزائر تستعيد سيادتها في سياق دولي ما فتئ ميزان القوى

Scanned by CamScanner

يتطور فيه لفائدة الشعوب المحبة للسلام وعلى حساب الإمبريالية وتسلطها.

فانطلاقة حركات التحرر في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تدعم استقلال البلاد التي كانت مستعمرة وعمل القوى الديمقراطية في البلدان الإمبريالية نفسها وتقدم الاشتراكية من شأنها أن تُعَجّلَ بتفكك النظام الذي تقوم عليه الإمبريالية وقد سجلت بهذا الصدد انتصارات كبيرة في السنوات الأخيرة.

وقد حدا الوضع الناشئ بالإمبريالية إلى تغيير أساليبها وتليينها بنقل السلطة إلى طبقات بورجوازية أو بيروقراطية ضئيلة تشاركها استغلال شعوبها بصفة مقنعة، وهي تحاول بذلك تفكيك حركات التحرير والمحافظة علي مصالحها الإقتصادية والاستراتيجية.

وتستغل الإمبريالية تحالفها مع عدد من حكومات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتأخر ساعة اندحارها مؤقتا وأن النزعة العامة لعصرنا تتمثل في الحد من نطاق تحرك الإمبريالية وتضييق الخناق عليها وليس في توسيعه.

وأمام تواجد الأخطار التي ما تزال تهدد بلادنا فإنه من الواجب توجيه السياسة الخارجية للجزائر المستقلة بالإعتماد على مبادئ محاربة الإستعمار والإمبريالية من أجل دعم حركات الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وافريقيا ودعم حركات التحرير والنضال من أجل السلم.

1) محاربة الإستعمار والامبريالية :

لقد علمتنا حرب التحرير التي قمنا بها وبينت لنا أن البلدان الإمبريالية تتراجع أمام الارادة الراسخة للشعوب وزحفها عن

Scanned by CamScanner

التنافس بينها لفائدة تضامنها وذلك رغم تواجد متناقضات ثانوية، وقد سبق لمقاومتنا أن لاقت لدى شعوب العالم أصداء حسنة رغم اعتراض حكوماتها، وكانت فرنسا قد انتفعت في مجهودها الحربي من دعم مادي وأدبي أتاها من البلدان الغربية كلها ومن الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، وما من شك في أن إرادتنا في مواصلة مسيرة الثورة ستلاقي العديد من الصعوبات غير أن هذه الصعوبات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمنعنا من بذل أقصى الجهود لحماية عملنا العادي للإمبريالية.

ولقد ساندتنا البلدان الاشتراكية التي وقفت بأشكال متعددة إلى جانبنا خلال الحرب، ومن الواجب علينا اذن أن نعمل على تقوية العلاقات القائمة بيننا وبينها، وقد وفرت لنا تلك المساندة امكانيات حقيقية للابتعاد عن الإمبريالية والحيد عنها.

ولسوف يعكس دعم التيار الحيادي الذي لنا ضلع فيه حيوية الشعوب المكافحة من أجل ترسيخ دعائم استقلالها وأن توسيع نطاق هذا التيار في كل بلد يؤخذ على حدة يتوقف على اختيارات هذا البلد الداخلية ودرجة استقلاله الإقتصادي، وعلينا أن نوجه السياسة الخارجية للجزائر نحو التحالف مع البلدان التي نجحت في دعم استقلالها وتحررت من السيطرة الامبريالية.

2) دعم حركات النضال من أجل الوحدة :

ان توسيع نطاق محاربة الإمبريالية سيغذي حيوية القوى السياسية والإجتماعية التي تعمل في نفس الإتجاه من أجل تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وافريقيا.

Scanned by CamScanner

ويفرض علينا فشل مؤتمر طنجة والوحدة السورية المصرية والشكوك التي تثقل عبء تلاحم مجموعة الدار البيضاء أن نحدد موقفا مبدئيا على هذا الصعيد.

إن الطموح إلى الوحدة يندرج في سياق تاريخي حق وهو يعكس حاجة تحرر الجماهير ورغبتها في تحريك أقصى قواها لتذليل الصعوبات التي تعوق ترقيتها ويعد عمل توحيد البلدان المختلفة عملا هاما ينبغي ادراجه في اطار اختيارات عقائدية وسياسية واقتصادية تكون مناسبة لمصالح الجماهير الشعبية وان مناورات التقسيم التي تقوم بها الإمبريالية ومصالح وخصوصية الطبقات الحاكمة في المغرب الكبير والوطن العربي وفي افريقيا تعتبر من أهم العراقيل التي تجعل من الوحدة في أغلب الأحيان شعارا ديماغوجيا.

وتتمثل المهمة التي سيقوم بها حزبنا في المساعدة على وضع تقدير صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وفي افريقيا، ويجب أن يتم هذا العمل في مستوى الحركات الطلائعية والمنظمات الجماهيرية للحد من الصعوبات التي يجب تذليلها بصفة عملية.

وعلى الصعيد الدولي فإن تطور المبادلات وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن الكامل في محاربة الامبريالية، كلها أهداف تساعد على القيام بخطوة صحيحة في طريق الوحدة اذا كانت هذه الأهداف في نفس اتجاه مصالح الشعوب.

3) دعم حركات التحرير :

لقد عملت حرب التحرير بكثافتها وقوتها على الإسراع في إتمام عملية تصفية الاستعمار في القارة الافريقية على وجه

Scanned by CamScanner

الملحق رقم 03: المبادئ الأساسية في دستور 1963.

فإنه يمكنه أن يضمن ذلك الاستقرار بصورة فعالة.

ان جبهة التحرير الوطني التي تمثل القوة الثورة للأمة، تسهر على هذا الإستقرار، كما أنها ستكون خير ضمان لتجاوب سياسة البلاد مع المطامح العميقة للشعب.

المبادئ و الأهداف الأساسي

المادة الأولى : الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية.

المادة 2 : و هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و العالم العربي و افريقيا.

المادة 3 : شعارها «الثورة من الشعب و للشعب».

المادة 4: الاسلام دين الدولة و تضمن الجمهورية لكل فرد احترام أرائه و معتقداته و حرية ممارسة الاديان.

المادة 5 : اللغة العربية هي اللغة القومية و الرسمية للدولة.

المادة 6 : علم الدولة أخضر و أبيض يتوسطه هلال و نجم أحمران.

المادة 7 : عاصمة البلاد الجزائرية هي مدينة الجزائر، مقر المجلس الوطني و الحكومة.

المادة 8 : الجيش الوطني جيش شعبي، و هو في خدمة الشعب و تحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني.

- و هو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية و يسهم في مناحي النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب.

المادة 9 : تتكون الجمهورية من مجموعات ادارية يتولى القانون تحديد مداها و اختصاصها.

تعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية و الاقتصادية و الاجتماعية.

المادة 10 : تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في :

- صيانة الاستقلال الوطني و سلامة الأراضي الوطنية و الوحدة الوطنية.
- ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طليعته فلاحون و عمال و مثقفون ثوريون.
- تشييد ديمقراطية اشتراكية، و مقاومة استغلال الانسان في جميع اشكاله، وضمان حق العمل و مجانية التعليم، و تصفية جميع بقايا الاستعمار.
- الدفاع عن الحرية و احترام كرامة الانسان.
- مقاومة كل نوع من التمييز و خاصة التمييز العنصري و الديني.
- السلام في العالم.
- استنكار التعذيب و كل مساس حتي أو معنوي بكيان الانسان.

المادة 11 : توافق الجمهورية على الاعلان العالمي لحقوق الانسان و تنضم الى كل منظمة دولية تستجيب لمطامح الشعب الجزائري و ذلك اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي

الحقوق الأساسية

المادة 12 : لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق و نفس الواجبات.

10

دستور 1963

المصدر: دساتير الجمهورية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1963،المركز الوطني للوثائق و الصحافة والصورة والإعلام 2020.

المصدر: دساتير الجمهورية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام 2020.

الملحق رقم 04: أمر رقم 65/182 يتضمن تأسيس الحكومة الجديدة

-إن مجلس الثورة بناءا على بيان 19 يونيو1965 وعلى اعتبار أن مجلس الثورة هو مصدر السلطة المطلقة ريثما يتخذ دستور البلاد، يأمر مايلي:

المادة 1 :تؤلف حكومة يتم تشكيلها كمايلي:

-هواري بومدين.... .....رئيسا للحكومة ورئيسا لمجلس الوزراء

-رابح بيطاط..... وزيرا للدولة

-عبد العزيز بوتفليقة..... وزيرا للشؤون الخارجية

-أحمد مدغري..... وزيرا للداخلية

-أحمد قايد.. .....وزيرا للمالية والتخطيط

-أحمد محساس..... .وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي

-بشير بومعزة.. .....وزيرا للأنباء

-محمد بجاوي..... وزيرا للعدل حامل الأختام

-أحمد طالب..... وزيرا للتربية الوطنية

-تجيني هدام..... وزيرا للصحة العمومية

-بوعلام بن حمودة..... وزيرا لقدماء المجاهدين

-بلعيد عبد السلام..... وزيرا للصناعة والطاقة

عبد القادر زعيبك..... ....وزيرا للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

عبد النور علي يحيى..... وزيرا للأشغال العمومية

-محمد الهادي الحاج اسماعيل. .....وزيرا للتعمير والإسكان

-نور الدين دلسي..... وزيرا للتجارة

عبد العزيز زرداني..... وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية

عبد العزيز معاوي..... وزيرا للسياحة

عبد الكريم بن محمود..... وزيرا للشبيبة والرياضة

-العربي سعدوني..... وزيرا للأوقاف

المادة02: يتولى رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء مهمة وزارة الدفاع الوطني.

المادة 03: تمارس الحكومة مهامها تحت سلطة مجلس الثورة ورقابته، وفي إمكانه تعديلها بصفة كلية أو جزئية بموجب أمر يصدر منه.

المادة04: يكون الوزراء مسؤولين بصورة فردية تجاه رئيس الحكومة رئيس مجلس الوزراء ويكونون مسؤولين على وجه جماعي أمام مجلس الثورة.

المادة 05: تحوز الحكومة بموجب تفويض مجلس الثورة، السلطات الضرورية لسير أجهزة الدولة وكيان الأمة.

المادة 06: إن التدابير التي تتخذها الحكومة تصدر حسب الكيفية، على شكل أوامر أو مراسيم.

المادة 07: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وينفذ كقانون الدولة.

وحرر بالجزائر في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو.1965

عن مجلس الثورة الرئيس هواري بومدين

المصدر: Abdelkader Boulsane, Les Gouvernements de L'Algérie 1962-2006 Edition Houma, Alger, 2007, op, Cit, pp: 64-63.

الملحق رقم 05: أمر رقم 76-57 مؤرخ في 7رجب 1396هـ الموافق 5 يوليو 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني.

باسم الشعب

إنّ مجلس الثورة ،

- بناء على بيان 19 يونيو سنة 1965 ،
- وبمقتضى الأمرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين في 11 ربيع الأول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الأولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،
- وبناء على الخطاب الرئاسي ليوم 19 يونيو سنة 1975 ،
- وبمقتضى الأمر رقم 75 ـ 69 المؤرخ في 27 شوال عام 1395 الموافق أول نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إحداث اللجنة الثامية للميثاق الوطني ،
- وبمقتضى الأمر رقم 76 ـ 51 المؤرخ في 5 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 3 يونيو سنة 1976 والمتضمن إبتداء هيئة الناخبين وتنظيم الاستفتاء حول الميثاق الوطني ،
- وبناء على الموافقة على مشروع الميثاق من قبل الندوة الوطنية يوم 19 يونيو سنة 1976 ،
- وبناء على موافقة الشعب على الميثاق الوطني المقترح من طرف جبهة التحرير الوطني والإعلان الرسمي للنتائج النهائية للاستفتاء يوم 27 يونيو سنة 1976 .

يأمر بما يلي :

المادة الأولى : يسري مفعول الميثاق الوطني ، الآتي نصه ، ابتداء من تاريخ نشره ، وهو المصدر الأسمى لسياسة الأمة وقوانين الدولة .

المادة 2 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 7 رجب عام 1396 الموافق 5 يوليو سنة 1976 .

رئيس مجلس الثورة

هواري بومدين

المصدر: الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، المصدر السابق، ص 01.

الملحق رقم 06: مقتطفات من دستور الجزائر 22 نوفمبر 1976.

الفصل الأول
الجمهورية

المادة 1 :

الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية ، وهي وحدة لا تتجزأ .

الدولة الجزائرية دولة اشتراكية .

المادة 2 :

الاسلام دين الدولة .

المادة 3 :

اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية .

تعمل الدولة على تعميم إستعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي .

المادة 4 :

عاصمة الجمهورية مدينة الجزائر .

النشيد الوطني وخاصيات العلم وخاتم الدولة ، يحددها القانون .

المادة 5 :

السيادة الوطنية ملك للشعب ، يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثليه المنتخبين .

المادة 6 :

الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة .

وهو المصدر الإيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب والدولة على جميع المستويات .

الميثاق الوطني مرجع أساسي أيضاً لأي تأويل لأحكام الدستور .

المصدر: الجريدة الرسمية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الملحق رقم 07: خريطة توضح السد الأخضر في الجزائر.

المصدر: جلول مكي، "تطور ولاية باتنة ما بين 1962-1972"، مجلة الأصالة، المرجع السابق، ص 137.

الملحق رقم 08: صورة لرئيس هواري بومدين يسلم شهادة الاستفادة من الثورة الزراعية لأحد الفلاحين.

المصدر: عبد العالي دبلة، المرجع السابق، ص 146.

الملحق رقم 09: جدول يوضح وضعية السكن لسنة 1978.

وضعية المساكن / البرنامج	مساكن مسجلة	مساكن موزعة		مساكن في طريق الإنجاز		مساكن لم ينطلق في إنجازها	
برنامج مقرر قبل 1974	47042	36441	%77.5	9408	%20	1193	%2
برنامج مقرر بين 1978 -74	147589	13893	%9.3	10750	%68	329460	%22.5
المجموع	194631	50334	%25.8	20158	%56.6	34139	%17.6

المصدر: عبد العالي، دبلة الدولة، المرجع السابق، ص 118.

الملحق رقم 10: صورة للرئيس الراحل أحمد بن بلة.

المصدر: http://www.serch.ask.com

الملحق رقم 11: صورة للرئيس الراحل الشادلي بن جديد.

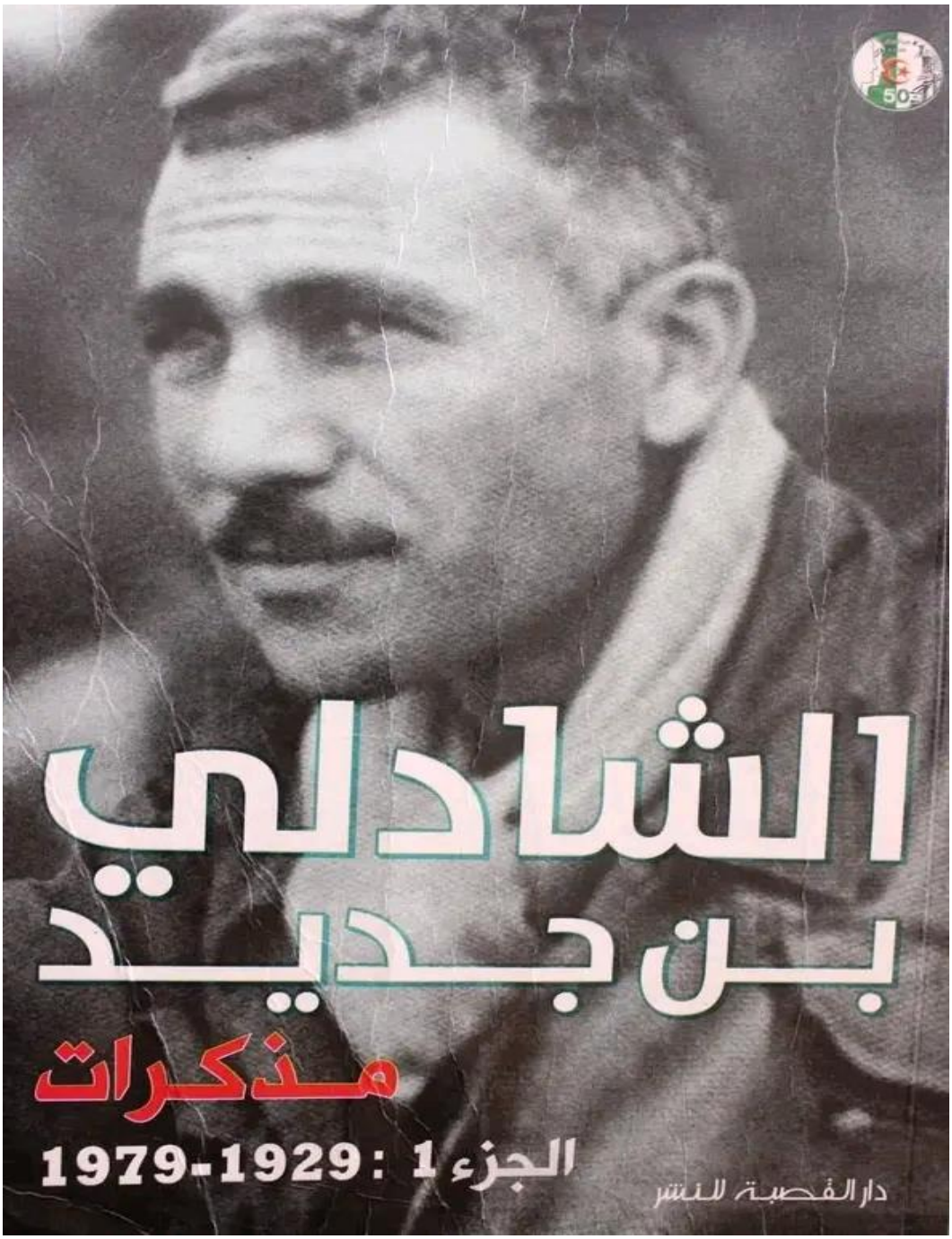

المصدر: دار القصبة للنشر.

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع:

أولا: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية.

1) المصادر:

1. الإبراهيمي أحمد طالب، مذكرات جزائري، الجزء الثاني، دار القصبة، الجزائر، 2008.
2. الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: الحنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
3. بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988**، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتابة، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2012.
4. بوتفليقة عبد العزيز، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954**، منشورات ABEP، الجزائر، 1962.
5. الجمهورية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1976.
6. حربي محمد، **جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع**، تر: بحميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983.
7. الخولي لطفي، **عن الثورة وبالثورة وفي الثورة: حوار مع هواري بومدين**، منشورات التجمع البومديني الإسلامي، قسنطينة، 1975.
8. **دساتير الجمهورية الديمقراطية الشعبية**، دستور 1963، المركز الوطني للوثائق والصحافة والصورة والإعلام، 2022.
9. عميمور محي الدين، **أيام مع الراحل هواري بومدين**، ط1، مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.
10. الميلي محمد، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

2) المراجع:

1. أبو زكرياء يحيى، **الجزائر من الرئيس أحمد بن بلة إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.**
2. أجيوران شارل روبير، **تاريخ، تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة عيسى عصفور، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.
3. إيفنو باتريك، بلانشاش جون، **حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة سامية بن داود**، الجزء 2، دار الرقي، الجزائر، دون تاريخ.
4. بركات أنيسة، **مذكرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
5. بلحاج صالح، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956–1965**، الطبعة الأولى، دار قرطبة، الجزائر، 2006.

6. بو شعير السعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

7. بو مايدة عمار، بو مدينة وآخرون، ما قاله ...وما أثبتته الأيام، تقديم عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

8. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، الطبعة الأولى، دار الغرب الاسلامي، بيروت، دون تاريخ.

9. بوشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

10. **تامالت محمد، الجزائر من فوق البركان حقائق وأوهام 1988-1999**، طت، 1988.

11. الحسني السعيد، **علم الاجتماع ودراسة نقدية لإتجاهات علم الإجتماع الغربي في فهم مشكلات الدولة النامية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1982.

12. حمروش عبد المالك، **التربية والشخصية العربية الإسلامية بين عبقرية صورة التحرير وضلال الثورة المضادة**، دون طبعة، الجزائر، 1990.

13. الذيب فتحي، **عبد الناصر والثورة الجزائرية، الطبعة الثانية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

14. الراسي جورج، **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات**، دار الجديد، بيروت، 1997.

15. الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، الجزء الأول، منشورات إتحاد الكتاب والعرب، سوريا، 1999.

16. زيدان زبيدة، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة FLN**، دار الهدى، الجزائر، 2009.

17. سويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون تاريخ.

18. عدون ناصر دادي، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

19. عريف محمد عبد الرحمان، **شهادات عن الأحداث 1955 سجون عربية**، الجزائر، 2018.

20. عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002.

21. فاضاي إدريس، **حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة**، مكتب المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

22. لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

23. محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.

24. ميهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي**، دراسة في تطور الدول في ما بعد الاستعمار، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

2) الرسائل والاطروحات:

1) الأطروحات:

1. بوضياف محمد، **مستقبل النظام السياسي بالجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والإعلام والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2007-2008.

2. جباري كريمة، **الاستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق دراسة تحليلية للسياسة التنموية الجزائرية وإعادة تنظيم مسارها في إطار التحول من النظام الاشتراكي إلى الرأس مالي 1963-2015**، أطروحة دكتوراه، قم تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بالجزائر 3، الجزائر 2020.

3. عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلب النفط على القرارات السياسية والاقتصادية الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة والتسيير، الجزائر، جانفي، 2015.

4. فريفش مليكة، **دور الدولة في التنمية (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية كلية الحقوق، والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011-2012.

5. قواسمية عبد الكريم، **الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة الجزائرية ما بين 1962-1978**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018.

6. مطمر محمد العيد، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين أنموذجا)**، أطروحة دكتوراه، دولة في علم الاجتماع قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برج باجي مختار، عنابة، 2004-2005.

2) رسائل الماجستير:

1. تمغارت أسمهان، **إشكالية بناء الدولة الجزائرية 1962-1988**، رسالة الماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

2. زروقي مصطفى، **الاستراتيجية الصناعية في الاقتصاديات المصنعة حديثا**، رسالة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،1994-1995.

3) مذكرات الماستر:

1. بشكي الزهرة، **استراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال 1962-1990**، دراسة تحليلية نقدية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

2. بن دحمان سارة، **واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي، فيما بين 1962-1978**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

3. خرقان ناجية، **إسهامات أحمد توفيق المدني بعد الاستقلال 1962-1983**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تاريخ معاصر، كيلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 25-06-2018.

4. ساكر عائدة، **التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس هواري بومدين من 1965-1978**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 25-06-2018.

5. طيبي إكرامبوتري، **مصور حول الشاذلي بن جديد عراب الديمقراطية وصانع التعددية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اتصال وصحافة مكتوبة، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم الجزائر، 2013-2014.

6. محمداني إكرام، بلخير نور الهدى، **أزمات جبهة التحرير الوطني والصراع على السلطة 1956-1965**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالمة، 2021.

4) المجلات والدوريات:

1. ابن التركي، **الثورة الزراعية وتطبيقاتها في الأرياف**، مجلة أول نوفمبر، العدد 20، مطبعة بن بولعيد، الجزائر،1977.

2. بتة الطيب، **مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري على ضوء الدساتير المتعاقبة**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 04.

3. بحبح عبد القادر، **تحديات الاقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986-2025**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JEBE، دون عدد، مارس 2018.

4. بشيخ خيرة، **المصادر التاريخية والسياسية في النظم السياسي الجزائري 1962-2000**، مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد 11، العدد01، الجزائر، 16-01-2022.

5. بعيبع عتية، **التخطيط لتنمية المجتمع في المنهج الاشتراكي، تحليل سوسيولوجي اقتصادي لتجربة الجزائر 1967،1989**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 10 العدد11، 2023،01.

6. بلفردي جمال، التوافق والتباين للوظائف والسلطات من خلال دستور 1963، ودستور 1976، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد02، الجزائر.

7. بلفردي جمال، **حكومة الرئيس بن بلة والخيار الاشتراكي لتسيير الدولة الجزائرية**، سبتمبر 1962-1965، مجلة البحوث التاريخية، مجلد06، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021.

8. بلونة إبراهيم، **المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية**، دراسة وسائل التطبيق على أرض الواقع، مجلة أول نوفمبر، عدد 14 مطبعة بن بولعيد الجزائر، فيفري، 1976.

9. بن الشيخ عصام، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جانفي 2012.

10. بوحوش عمار، **التطورات السياسية بالجزائر في عهد أحمد بن بلة 1962-1965**، دراسات إنسانية، العدد01، المجلد01 ،2001.

11. بوضياف خديجة، جيلالي عبد القادر بلوفة، **أحمد بن بلة ودوره في بناء معالم الدولة الجزائرية 1962-1965**، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 06، العدد02، الجزائر، ديسمبر 2021.

12. بوعباش مراد، **المشروع السياسي والتوجه الإيديولوجي للدولة الجزائرية عشية الاستقلال**، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد 11، الجزائر، دون تاريخ.

13. جرادي حفصة، **رؤية لسياسة التعريب في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد28، الجزائر، مارس 2017.

14. الحمداني وناس، **جذور المشروع السياسي للدولة الوطنية في مواثيق حركة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 2023.

15. حياة بن كرش، **بومدين والثقافة الإفريقية**، مجلة النصر، العدد 2186، 29 ديسمبر 1978.

16. دعاس عميور صالح، **مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية وإشكالية بناء الدولة**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد01، الجزائر، جوان، 2021.

17. زوزي محمد، **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد08، جامعة ورقلة، 2010.

18. زيان عمار، **الأوضاع الاقتصادية للجزائر بعد الإستقلال1962-1964**، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد16، العدد02، الجزائر، 2025.

19. شبرة أحمد هني، بديدة لزهر، **الجزائر المستقلة بين طموح بناء الدولة والأزنة السياسية 1962-1963**، المجلة التاريخية، المجلد 05، العدد02، الجزائر 2021.

20. صالح محمد الطاهر، **الثورة الزراعية**، مجلة أول نوفمبر، العدد 07، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1979.

21. قواسمية عبد الكريم، **ميثاق الصومام 1956** وتصوره للدولة الجزائرية المستقلة، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 16، العدد1، الجزائر ،05-06-2024.

22. لكحل عبد الكريم، **تجربة التسيير الذاتي في الجزائر بين النظرية والتطبيق 1962-1965**، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021.

23. لكحل عبد الكريم، **مفهوم ومحددات الهوية والوحدة الوطنية من خلال بيان أول نوفمبر1954**، مجلة الرؤى التاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، جانفي 2023.

24. يخلف الحاج عبد القادر، **أبعاد بيان أول نوفمبر1954بين مرجعيات إعادة تأسيس الدولة الجزائرية وإستراتيجيات المستقبل**، المجلة السياسية والأمن، العدد01، الجزائر جانفي 2022.

المواقع الإلكترونية باللغة العربية:

1. ابن الصديق خديجة، الدبلوماسية الجزائرية وإمتداد الثورة ... عمار ابن جامع أنموجا، موقع الجنوب الكبير، https://eldiganou

8. أحمد العياشي، سنوات الشاذلي بن جديد 9 حلقات، منشور على موقع مكتبة النور، https://www.noor.book.com.

2. بوحوش عمار، بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينات، موقع عمار بوحوش، htyps://www.ammarbouhouche.com.

9. ثنيو نور الدين، الدولة الجزائرية ومسألة الهوية الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، DOI: HTTPS://:doi.org/10.65506/30116.

3. خليفة عرة، إصلاحات النظام الجزائري ستار تايمز، star taimescm.

4. زدوزارة الداخلية والجماعات المحلية، والتهيئة العمرانية، موقع رسمي للزدوزارة ،4 جوان 2022 https://feteindependance.inetenieur.

5. فريال بشير، الإدارة الجزائرية ...إنجازات حضارية وتطلعات استشرافية، الشروق ،6 يوليو 2022، https://www.echorouknline.com

6. لحياني عثمان، أزمة نفط الجزائر ،10 سبتمبر 2015، https://www.alaraby.co.uk.

7. موسوعة الجزيرة، العربي بلخير صانع الرؤساء بالجزائر، نشر بتاريخ 2012.05.09، httsp://www.alijazna.net/encyclopaedia.

10. واقع الجامعة الجزائرية مع وزارة الدفاع الوطني الجزائرية والشرطة الجزائرية، شخصية اليوم قاصدي مرباح، 21 جانفي 2026، https://www.facbook.com/10006307959201/posts/121400272379041/?app=.

الجرائد الصحف الألكترونية:

1. أرزقي فؤاد، محمد، بومدين رمز دكتاتورية البناء، جريدة الخير، ع 404.. 27 ديسمبر 2012.

3. صيام عبد الحميد، في الذكرى الستين لاستقلال الجزائر، تحديات ما بعد الاستقلال صحيفة القدس العربية،7 جويلية 2022، https://www.alquds.co.uk.

2. غسان إبراهيم عبد الهادي، نفطكم لا يزال أرخس من الكوكا كولا، جريدة العري الاسبوعي، ع 17..27-08-2005، نقلا عن قاسيون حرب نفط عليه 25 مارس 2026، https://kassiioun.org/world-news/item/47424_21168.

المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية:

1. Fanack, Algeria: cnissandRe Eonmunder Bendjedia (1979-1992), 13 September 2013 at: https://Fanack.com/Algeria/hitory.of.algria/erisis-and-reform-under.bendjedid
2. Organization of the Petroleum Exporting Countries, https://www opec.org.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1) المصادر:

1. Front de Libération Nationale ،Charte d'Alger : Études et documents ،Commission centrale dorientation, Alger1964 .

2) المراجع:

1. De Bénis, Fernand, Industries industrialisantes et le contenu d'une politique d'intégration nationale, n° 03.1966 .
2. Reverchon, Antoine, De Tanne de Bénis, Fernand, Les industries industrialisantes et le contenu d'une politique régionale, Le Monde, 08 janvier 2011.

فهرس

الموضوعات

الفهرس:

الموضوع	ص
إهداء.	
شكر وتقدير.	
المقدمة.	أ–د
الفصل الأول	
تمهيد.	06
الفصل الأول: الدولة الوطنية بين مشروعية الثورة ومتطلبات البناء 1962–1965.	07
أولاً: الأسس المرجعية للدولة الوطنية الجديدة.	07
1– الشرعية الثورية وإرث حرب التحرير.	07
2– مواثيق الثورة كموجهات سياسية وتشريعية.	09
3– رؤية جبهة التحرير الوطني للبناء.	14
ثانياً: بناء مؤسسات الدولة بعد الاستقلال.	16
1– تشكيل أول حكومة وطنية وبداية بسط السيادة.	16
2– التحديات الإدارية والاقتصادية الناتجة عن رحيل الكفاءات الأوروبية.	19
3– الصراع الداخلي وبروز أزمة الشرعية (1962–1965).	22
ثالثاً: التشريعات الأولى للدولة الوطنية.	25
1– دستور 1963.	26
2– قانون التسيير الذاتي.	28
3– ميثاق الجزائر 1964 وتوجهات التأسيس الاشتراكي.	32
خلاصة الفصل.	35
الفصل الثاني	

تمهيد.	37
الفصل الثاني: الدولة الوطنية في ظل المشروع الاشتراكي وسياسات التنمية 1965-1978.	38
أولاً: التحولات السياسية وبناء الدولة المركزية.	38
1- انقلاب 19 جوان 1965 وانهاء حكم بومدين.	38
2- بروز النظام البومديني: المركزية، التأميم، التخطيط.	43
3- دستور 1976 كمرجعية سياسية جديدة.	52
ثانياً: السياسات التنموية الكبرى.	56
1- استراتيجية الصناعات المصنعة.	56
2- الثورة الزراعية.	59
3- سياسات التعليم، الصحة، السكن.	65
ثالثاً: تقييم التجربة التنموية خلال السبعينات.	71
1- المكاسب الاقتصادية للتجربة التنموية.	71
2- المكاسب الاجتماعية للتجربة التنموية.	74
3- حدود التجربة التنموية وأسباب تعثرها.	76
خلاصة الفصل.	78
الفصل الثالث	
تمهيد.	80
الفصل الثالث: الدولة الوطنية بين الضغوط الاقتصادية والتحولات السياسية 1978-1989.	81
أولاً: تحولات بنية السلطة ومراجعة النموذج التنموي في بداية عهد الشاذلي بن جديد.	81
1- انتقال السلطة بعد 1978 وعهد الشاذلي بن جديد.	81

2- مراجعة النموذج التنموي المركزي.	84
3- تحولات بنية السلطة والحزب والدولة.	88
ثانياً: الأزمات المالية وتأثيرها على الدولة الوطنية.	93
1- انهيار أسعار النفط 1986.	94
2- أزمة المديونية والتضخم.	96
3- فشل نموذج التصنيع الثقيل.	99
ثالثاً: الإصلاحات الكبرى ونهاية مرحلة الدولة الثورية.	101
1- الإصلاحات الاقتصادية 1986-1988م.	101
2- أحداث أكتوبر 1988.	105
3- دستور 1989 وبداية التعددية السياسية ونهاية مرحلة الشرعية الثورية.	111
خلاصة الفصل.	118
الخاتمة.	120
الملاحق.	123
قائمة مصادر ومراجع.	141
فهرس الموضوعات.	149

الملخص:

الدولة الوطنية في الجزائر ما بين مشروعية الثورة ورهانات التنمية (1962 – 1989م).

تأسست الدولة الوطنية في الجزائر عام 1962م على أنقاض استعمار استيطاني، مستمدة وجودها من "الشرعية الثورية" ابتداءا من أحمد بن بلة، الذي سعى إلى تثبيت سيادتها داخليًا عبر بناء مؤسسات قوية وتحقيق الاستقرار، وخارجيًا من خلال انتهاج سياسة مستقلة وتعزيز مكانتها في الساحة الدولية.

ركزت الدولة في عهد بومدين على استكمال السيادة عبر تأميم الثروات وبناء قاعدة صناعية ثقيلة كرهان لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، لكن هذا النموذج واجه عقبات البيروقراطية والتبعية لعائدات المحروقات، ومع حلول الثمانينيات وانخفاض أسعار النفط، كشفت الأزمة البترولية 1986م هشاشة التنمية القائمة على الريع، مما أدى لانفجار اجتماعي في أكتوبر 1988م، تُوجت هذه المرحلة بدستور 1989م، الذي أعلن نهاية الأحادية الحزبية والتوجه الاشتراكي، محاولاً الانتقال من شرعية "البندقية والتاريخ" إلى شرعية "الصندوق والتعددية" لمواجهة رهانات العصر الجديد.

الكلمات المفتاحية: الدولة الوطنية، الشرعية الثورية، اقتصاد الريع، أحداث أكتوبر 1988، أزمة النفط، البيروقراطية.

Conclusion:

The National State in Algeria: Between Revolutionary Legitimacy and Development Challenges (1989 – 1962).

Following its independence in 1962, the Algerian national state was built on the ruins of settler colonialism. Under the leadership of Ahmed Ben Bella, the new state derived its primary authority from "revolutionary legitimacy." The government focused on consolidating internal sovereignty by establishing strong public institutions and achieving social stability, while pursuing an independent foreign policy to strengthen Algeria's position in international relations.

During the Boumédiène era, the state shifted its priorities toward achieving full economic independence. This was pursued through the nationalization of national resources and the development of a heavy industrial sector. However, this development model faced major obstacles, including bureaucratic difficulties and a strict reliance on hydrocarbon revenues. By the 1980s, the sharp decline in oil prices exposed the vulnerability of this rent-based economy. This economic crisis triggered widespread social unrest in October 1988, which ultimately led to the adoption of the 1989 Constitution. This new constitution marked the official end of the one-party system and the socialist approach. It attempted to transition the state's political authority from historical and military success to democratic pluralism and elections, in order to face the challenges of a new era.

Keywords: National state, Revolutionary legitimacy, Rentier economy, October 1988 events, The oil crisis, Bureaucracy.